

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه

المنطقة العربية 2010 – 2016

دراسة حالة مصر

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

تحت إشراف

إعداد الطالب

د. مغراوي لقمان

كمونجي شريف

أعضاء لجنة المناقشة

|                 |                |
|-----------------|----------------|
| رئيساً          | خيزر محمد كريم |
| مصححاً          | عباد ريمة      |
| مشرفاً و مقرراً | مغراوي لقمان   |

2017 / 2016



# إهداء

إلى الذي رسخ في نفسي محبة العلم الذي يسمو به الإنسان.

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار.

إلى نور حياتي و زهرة عمري أبي حفظه الله و أطال في عمره.

إلى التي لا يوجد معنى الحياة بدونها.

إلى التي أنارت بدعواتها دروبي وصقلت بنصائحها تجاربي.

إلى رمز الحب والحنان ماما الحبيبة أطال الله في عمرها وحفظها.

إلى من لا أملك غيرهم ولطالما كانوا سندا لي في الحياة إخوتي و أخواتي.

إلى صديقي العزيز عبد الجليل.

إلى كل من يهتمه أمري .

" شريف كمونجي "

# شكر و عرفان

أشكر الله عز وجل وأحمده لأنه جعل من طريق العلم قدري وأنار بنور العلم بصري

وانطلاقاً من العرفان بالجميل أتقدم بجزيل الشكر و التقدير وفائق الاحترام إلى أستاذي الدكتور لقمان مغراوي على تكرمه بالإشراف على هذا العمل، وما أحاطني به من اهتمام وتوجيه، وجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أشكر كل زملائي و زميلاتي بقسم تحليل السياسة الخارجية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

وأشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

# مقدمة

### مقدمة:

إن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ نشأتها عبرت عن تطلّعها كقوة ذات طابع إمبراطوري، خارج فكر التوازن الدولي حيث تطمح الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون هي ذاتها النظام الدولي، فجاءت سياستها الخارجية منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم كاستجابة لعامل القوة المتنامية والمصالح التوسعية الإمبراطورية، متراوحة في ذلك ما بين مبدأ المثالية الذي صاغه "ويلسون" ومبدأ القوة الذي صاغه "روزفلت". إذ تتميز سياسة الولايات المتحدة بالتعقيد والتداخل، من خلال دورها النشط في مختلف بؤر التوتر العالمي كالتدخل في العراق، أفغانستان، الصومال، كوسوفو وغيرها، حيث تضع هذه السياسة في حساباتها المخاطر الجديدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، التي تهدد الأمة الأمريكية عن طريق التوظيف غير الأخلاقي لجميع الوسائل التي تساهم في استمرارية التفوق الأمريكي على الصعيد العالمي، فالهيمنة و السيطرة على العالم تعكس شعورا أمريكيا بالتميز الحضاري والثقافي، الذي يعد المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية.

إلا أن ما يبدو على الأقل ظاهريا من الإستراتيجية الأمريكية الجديدة و خصوصا في فترة حكم الرئيس "أوباما" أنها عرفت أو قد تعرف تناقضا مع خطابها التقليدي، فحيث نجد أنها حافظت خلال فترة إدارة "أوباما" على السلوك الامبريالي الجوهري تجاه العرب على الرغم من الاختلاف بين التوجهات الجديدة و سابقتها. إذ أعادت هذه السياسة توجيه استراتيجيتها نحو الأسس المبدئية القديمة الخاصة بالمنطقة العربية والشرق الأوسط من خلال تعزيز نظام العملاء الإقليميين القدامى منهم و الجدد، بما يضاعف نفوذها الجيوسياسي ومصالحها الاقتصادية في المنطقة.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض سيطرتها وإرادتها على دول العالم في كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية وحتى الثقافية. باستخدام جميع الوسائل والآليات

## مقدمة

المتاحة المشروعة منها و غير المشروعة، لذلك فإن الخطاب الأمريكي تجاه دول هذه المنطقة قد تغير وأصبح محل اهتمام متزايد خصوصا بعد الأحداث التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ أواخر سنة 2010.

### 1. إشكالية الدراسة:

إن السياسة الخارجية الأمريكية ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، عرفت الكثير من التغير والتطور خاصة على المستوى الخارجي، وفي نظرتها إلى العالم وإلى المنطقة العربية، التي اعتبرت منبع للتطرف والإرهاب، لذلك عملت على ربطها بمختلف السياسات التي من شأنها أن تبقى دول هذه المنطقة تحت الرقابة الأمريكية. لكن ب بروز قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية و في ظل ما عرفته المنطقة العربية من حراك شعبي، أصبح هناك حيث عن تراجع السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة لصالح قوى أخرى. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

➤ إلى أي مدى تغيرت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي الذي عرفته هذه الأخيرة ؟

### ➤ الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما طبيعة النظام الأمريكي ؟
- ✓ ما هي أهم القوى المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ✓ ما هي مبادئ و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية؟
- ✓ ما هي طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية قبل وبعد الحراك الشعبي؟

### 2. فرضيات الدراسة :

#### ➤ الفرضية الرئيسية:

✓ تعبر السياسة الخارجية الأمريكية على قدرة في الثبات و الحفاظ على المبادئ الأساسية.

#### ➤ الفرضيات الفرعية:

✓ تخضع السياسة الخارجية الأمريكية لمجموعة من العوامل التي تؤثر بدورها على توجهها العام.

✓ المصالح الإستراتيجية و مناطق النفوذ أهم عوامل تحرك السياسة الخارجية الأمريكية.

✓ أدى التغير على مستوى النظام السياسي المصري إلى تراجع الدور الأمريكي في منطقة الشرق

الأوسط.

### 3. أسباب اختيار الموضوع :

في البحث العلمي لابد أن تكون هناك أسباب ذاتية تدفع بالباحث لاختيار الموضوع و من الأسباب

التي جعلتني أختار هذا الموضوع مايلي:

➤ **أسباب ذاتية:** الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية من أجل

توسيع معارفي حول بيئة وتركيب النظام السياسي الأمريكي و محاولة تسليط الضوء على

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية .

➤ **أسباب موضوعية:** كون الدراسة تطرقت إلى الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية

ومحاولتها لبسط مزيد من نفوذها هيمنتها خاصة بعد الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة

والذي شكل فرصة مهمة بالنسبة للولايات الأمريكية في إعادة رسم وتقديم المنطقة العربية

كذلك أن الموضوع يعتبر من الدراسات القليلة التي تطرقت إلى دراسة توجهات السياسة

الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي.

### 4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ الإجابة على الإشكالية المطروحة .
- ✓ التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية.
- ✓ معرفة أهم المؤسسات الرسمية الفاعلة في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وأهم المؤسسات المؤثرة في هذه العملية.
- ✓ التعرف على أهم التوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تبنتها الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية .
- ✓ تسليط الضوء على الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية من خلال التركيز على دراسة حالة مصر .

### 5. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات الحديثة التي تتناول هذا الموضوع و الذي يحتل درجة عالية من الأهمية في فهم و استيعاب توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في فترة الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة، و ذلك بإبراز أهم السياسات و الاستراتيجيات المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مصالحها و تقوية نفوذها في المنطقة، و تبرز أهمية الدراسة كذلك كونها من الدراسات القليلة التي تطرقت إلى مثل هذا الموضوع.

### 6. مجال الدراسة:

#### ➤ المجال الزمني:

ركزت هذه الدراسة على الفترة الممتدة ما بين نهاية 2010 إلى غاية 2016 وهي الفترة التي عرفت ظهور الحراك الشعبي في العديد من البلدان العربية، ويمكن أن تمس الدراسة فترة ما قبل 2010 وما بعد 2016.

#### ➤ المجال المكاني:

شملت هذه الدراسة المنطقة العربية بصفة عامة و مصر بصفة خاصة كونها مثال الدراسة.

### 7. مناهج الدراسة:

إن الدراسة العلمية تقتضي الاستعانة بمجموعة من المناهج لإبراز دقة المعلومات و المعطيات المتحصل عليها حيث نجد:

#### ➤ المنهج التاريخي:

هو المنهج الذي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها، وإنما يقدم تصوره للظروف و المحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر وإندثارها، من خلال دراسة الظاهرة الماضية التي جاءت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات <sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والأدوات . د د ن، الجزائر، 1997، ص ص 56 – 57 .

## مقدمة

إذ يتميز المنهج التاريخي بحضور قوي في الدراسات العلمية كون أنه يهتم ببناء إطار تحليلي و تفسيري لمختلف الظواهر والأحداث في مختلف مراحلها الزمنية والمكانية، وجاء توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة من خلال إبراز أهم المحطات الإستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية.

### ➤ المنهج الوصفي التحليلي :

يعرف المنهج الوصفي التحليلي على انه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز إلى معلومات كافية ودقيقة حول ظاهرة أو موضوع محدد، من خلال فترات زمنية معلومة. وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، و بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (1).

فالوصف هو أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل، و هذا المنهج يقوم على إعادة استحضار الأحداث و الإحاطة بجوانب الموضوع كما يقوم على تفسير الوضع القائم للظواهر و يؤدي في الأخير إلى وصف علمي دقيق متكامل، وقد استخدمنا هذا المنهج في وصف وتحليل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و تحليلها وجمع المعلومات حولها .

### ➤ منهج دراسة الحالة:

وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا، أو مجتمعا محليا، و يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أي دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المشابهة لها (2).

<sup>1</sup> محمد عبيدات، منهجية البحث العلمي . ط 2، دار وائل للنشر، 2002، ص 46 .

<sup>2</sup> محمد شلي، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

## مقدمة

وقد استخدمنا هذا المنهج من خلال دراستنا لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر كون هذا المنهج يقوم بجمع المعلومات و البيانات المتعلقة بوحدة ما لمعرفة العوامل المؤثرة فيها، و تحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها، و قد تم استخدامه في هذه الدراسة لغرض معرفة طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و مصر، قبل و بعد الحراك الشعبي وأهم الدوافع التي تحكم هذه العلاقات.

### 8. صعوبات الدراسة:

تكمن أهم صعوبات استكمال هذه الدراسة في ما يلي :

✓ ضيق الوقت حال دون التفصيل أكثر في هذه الدراسة.

✓ النظرة الذاتية التي غلبت على معظم المراجع التي تناولت المنطقة العربية في ظل الحراك

الشعبي.

### 9. تقسيم الدراسة:

في هذا البحث إعتمدنا الخطة التالية:

الفصل الأول وتناولنا فيه عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التطرق إلى الإطار المؤسستي لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بهدف الاطلاع على أهم المؤسسات الرسمية المخولة باتخاذ القرار الخارجي الأمريكي، ثم القوى المؤثرة في عملية اتخاذ القرار، كون النظام السياسي الأمريكي يتيح الفرصة لمجموعة من القوى لطرح الرؤى و السياسات، كما تم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية .

## مقدمة

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية من خلال إبراز التوجهات السياسية، الاقتصادية، الأمنية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في تعاملها مع الدول العربية بعد موجة الحراك الشعبي الذي عرفته.

وفي الفصل الثالث تم دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر، حيث تطرقنا إلى أهمية مصر في السياسة الأمريكية، كذا العلاقات المصرية الأمريكية قبل الحراك الشعبي، ثم العلاقات المصرية الأمريكية بعد الحراك الشعبي، مع إبراز موقف الولايات المتحدة الأمريكية و دورها في عملية التغير على مستوى النظام المصري خلال فترة الحراك الشعبي.

وقد حاولنا قدر الإمكان الموازنة بين مباحث الدراسة.

### 10. ضبط المفاهيم و المصطلحات:

#### ➤ السياسة الخارجية:

عرفها كل من سنايدر وفيرنس Furness et Snyder على أنها " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، ثم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل " (1).

و عرفها حامد ربيع الذي أضاف إلى التعريف فكرة المجال الذي تختص به السياسة الخارجية حيث أنها: " جميع صور النشاط حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 998 ص 07.

## مقدمة

حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية<sup>(1)</sup>.

ويرى تشارلز هيرمان Charles Hermann أن السياسة الخارجية هي " تلك السلوكيات التي الرسمية المتميزة التي يتبعها صانوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"<sup>(2)</sup>.

لكن نجد أن هذا التعريف قد حصر السياسة الخارجية في السلوكيات و النشاطات فقط في حين أن السياسة الخارجية تكون في شكل برامج، قرارات، استراتيجيات وأفعال أخرى .

كما نجد تعريف آخر " لجوزيف فرانكل "Joseph frankel" الذي عرف السياسة الخارجية على " أنها "مجموعة من القرارات و النشاطات التي تميز العلاقات بين دولة و دولة أخرى" <sup>(3)</sup>.

وعرفها "كينيث تومسون" " Kenit tomson " على " أنها تعرف من خلال النظرة الايديولوجية والتحليلية فجميع السياسات الصادرة عن الدولة تجاه العالم الخارجي هي تعبير عن معتقدات سياسية واجتماعية و دينية، ولها عدة مقومات كتقاليد الدولة، الموقع الجغرافي، المصلحة الوطنية، الأمن وحاجياته "<sup>(4)</sup>.

كما عرفها "جيمس روزنو" " James Rosenau" أنها تعني "التصرفات السلوكية التي تتخذها الحكومات

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 09.

<sup>3</sup> Joseph frankel , the making of foreign policy : an analysis of decision-making. Oxford university press, London, 1963, p 01.

<sup>4</sup> عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. المكتبة الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 106.

## مقدمة

أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير المرغوبة فيها" (1).

وعليه يمكن القول أن السياسة الخارجية هي مجموع الأفعال و الأقوال الرسمية الصادرة عن الدولة تجاه المحيط الدولي و التي تعبر عن توجهات النظام السياسي القائم و فلسفته الفكرية وإيديولوجيته السياسية، الهادفة إلى تحقيق المصالح الوطنية عن طريق و سائل سلمية أو غير سلمية.

### ➤ المصلحة الوطنية:

المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي الذي تسعى السياسة الخارجية لدولة ما إلى تحقيقه، حيث يعرفها هانس مورغانتو على أنها الصراع من أجل القوة والتأثير، وأن الهدف الأساسي لهذه القوة هو تحقيق مصالح الدولة، وبالتالي فالقوة و النفوذ هي أساس أي إستراتيجية تتبعها الدولة لخدمة المصالح الوطنية (2).

### ➤ الحراك الشعبي:

يدل مصطلح الحراك الشعبي على كافة أنواع النشاطات التي يقوم بها الأفراد و الجماعات داخل الوطن وخارجه، والتي تهدف إلى التغيير أو الانتقال من وضع سياسي أو اجتماعي إلى وضع آخر، بمعنى التعبير عن رفضهم لواقع معاش عن طريق الاعتصامات و المظاهرات و المسيرات.

### ➤ المنطقة العربية:

هو المصطلح الأكثر دقة و علمية للتعبير عن هذا الجزء الجغرافي، التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي ومن البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء الإفريقية، والتي تستعمل جميع

<sup>1</sup> James Rosenau, **comparing foreign policies : why , what, how.** sage publication, New York, 1974, p 06.

<sup>2</sup> Jushuo Goldstein, **International Relational** .4<sup>th</sup> edition, New York, Longman, 2001 ,p69 .

## مقدمة

دولها وشعوبها اللغة العربية لغة رسمية لها، وتؤدي بها الأكثرية عبادتها و تسود مجتمعاتها ثقافة خاصة تميزها عن ثقافات العالم دون إنكار الأصول العرقية الأخرى، لها أسس حضارية واحدة و تضم الجميع في إطار هوية معاصرة (1) .

### 11. أدبيات الدراسة :

لم توجد دراسات من نفس المستوى لكن من مستوى آخر يمكن أن نذكر ما يلي :

الدراسة الأولى بعنوان: الولايات المتحدة الأمريكية و التحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي 2010- 2011، للباحث عبد الله عبد الحليم، رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة فلسطين، سنة 2012، وتناولت هذه الدراسة تحليل الموقف الأمريكي من الثورات الشعبية التي عرفتها دول عربية تصنف على أنها دول الاعتدال العربي كونها حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أبرزت هذه الدراسة أسباب اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة العربية و كذا تعاملها مع أحداث الثورات العربية إنطلاقا من قاعدة تحقيق المصلحة الأمريكية والحفاظ على مكاسبها .

الدراسة الثانية كتاب بعنوان :السياسة الأمريكية والثورة المصرية للدكتور عصام عبد الشافي، سنة 2014 حيث قدم الكاتب أهمية مصر في الإستراتيجية الأمريكية، وطبيعة العلاقات المصرية الأمريكية في فترة التحول السياسي الذي عرفته مصر بعد الحراك الشعبي الذي أدى إلى إسقاط النظام المصري كما تطرق الكاتب أيضا إلى تركيبة النظام الأمريكي وصنع السياسة الأمريكية من خلال دراسة المحددات والمؤسسات، وكذا تم تناول سياسة أمريكا تجاه مصر بعد الحراك الشعبي و صولا إلى الانقلاب العسكري و الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين في مصر .

الدراسة الثالثة كتاب بعنوان: الفكر السياسي الأمريكي المعاصر و أثره على الوطن العربي للدكتور جمل خليل نعمة وآخرون، سنة 2016 ، حيث جاء في هذا الكتاب أهم النظريات التي تأسس عليها

<sup>1</sup> رضا دشوشة، السياسات الخارجية الإيرانية و التركية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة عنابة، 2010، ص 17.

## مقدمة

---

الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وطرق هيمنة السياسة الأمريكية على الوطن العربي، كذلك الآثار الدينية والفلسفية على الفكر السياسي الأمريكي، والمركزات الفلسفية للديمقراطية الليبرالية، كما تناول الكاتب الخطاب السياسي الأمريكي، وأسباب اهتمامه بالعالم الإسلامي وخلص الكاتب إلى كشف الوسائل التي تبنتها السياسة الأمريكية من خلال محاولة فرض نمط للتعامل و الترويج للثقافة الأمريكية القائمة على الهيمنة وكلها تدور في فلك الرأسمالية الليبرالية.

## الفصل الأول :

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

## تمهيد

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الديمقراطية عالميا وهذا راجع إلى طبيعة الدستور الأمريكي الذي حرص مؤسسه منذ البداية على صياغة نظام حكم مميز عن باقي الأنظمة السياسية الأخرى، فالدستور الأمريكي منح كل سلطة مجموعة من الصلاحيات، كما اخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل بين السلطات ، حيث نجد أن النظام السياسي الأمريكي يختلف عن غيره من الأنظمة، وذلك في طبيعة صنع القرار في السياسة الخارجية. إذ تشارك في هذه العملية بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية العديد من الفواعل الغير رسمية في عملية اتخاذ القرار، وهذا راجع إلى قدرة هذه الأخيرة على النفوذ والتأثير على قنوات صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث سوف يتم في هذا الفصل دراسة المؤسسات الرسمية المخولة باتخاذ القرار ثم التطرق إلى الفواعل والقوى المؤثرة مع إبراز كيفية تأثيرها على عملية صنع السياسة الأمريكية، بالإضافة إلى تقديم أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية لمعرفة التوجهات و المنطلقات الفكرية التي إستندت إليها السياسة الأمريكية عبر مراحل زمنية مختلفة .

## الفصل الأول : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

### المبحث الأول: الإطار المؤسسي لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

إن النظام السياسي الأمريكي اتسم بعدد من السمات ميزته عن العديد من الأنظمة السياسية الأخرى في العديد من البلدان ومن أبرز هذه السمات، نجد الفصل بين السلطات والعلاقة المتبادلة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية. حيث أن دستور فيلادلفيا عام 1787 قد نص صراحة على الفصل بين السلطات الثلاث وذلك من أجل الحفاظ على الحريات وعدم تركيز السلطات في يد عضو واحد كي لا يؤدي إلى الاستبداد، وهو ما يتطابق مع مبدأ مونتسكيو حول ضرورة الفصل بين السلطات لأنه حسبه تجميع السلطات في يد شخص واحد يؤدي إلى تعرض المواطنين لسلطة لا رقيب عليها. وهذه السلطات هي كالتالي:

#### 1. السلطات التشريعية:

جاء في المادة الأولى من دستور الولايات المتحدة الأمريكية أن جميع السلطات التشريعية الممنوحة في الدستور تخول لكونغرس الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتألف من مجلس للشيوخ و آخر للنواب. ويمثل مجلس الشيوخ جميع الولايات الأمريكية على قدم المساواة و ذلك بعضوين عن كل ولاية، أما مجلس النواب فيتكون من 435 عضو على أساس دوائر إنتخابية على حسب عدد السكان، و الوظيفة الأساسية للسلطة التشريعية هي إصدار التشريعات و سن القوانين، كما لهل سلطات إستشارية و التصديق على المعاهدات، تعيين السفراء، إعلان الحرب، إقرار الميزانية العامة المالية للدولة. وهي تعد الورقة

الضاغطة للتأثير على سياسات السلطة التنفيذية، حيث بدون الدعم المالي لا يمكن للرئيس أن يمضي في سياسته (1).

### 2. السلطة التنفيذية:

نص دستور الولايات المتحدة الأمريكية على أن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون اختياره عن طريق الشعب بواسطة الانتخاب، و يعد رئيس للدولة والحكومة و يساعده مجموعة من الأشخاص يقوم بتعيينهم بعد أن يوافق عليهم مجلس الشيوخ. ومن بين المميزات التي منحها الدستور للسلطة التنفيذية نجد:

- ✓ لا تمتلك السلطة التنفيذية حق السلطة التشريعية.
- ✓ رئيس الجمهورية ليس مسؤولاً أمام الكونغرس.
- ✓ الوزراء غير مسؤولين أمام الكونغرس بل أمام الرئيس فقط.
- ✓ السلطة التنفيذية هي التي تشرف على سير الجهاز الحكومي و إدارة وتعيين الموظفين.

### 3. السلطة القضائية:

هي ثالث سلطة أشار إليها الدستور الأمريكي و تتألف المحكمة العليا من رئيس و ثمانية قضاة آخرين يعينهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد موافقة مجلس الشيوخ، و تنتظر المحكمة العليا في النزاعات التي تنشأ بين الولايات المتحدة الأمريكية كما تنتظر بصفة عامة في جميع الدعاوى التي تطبق عليها القوانين الاتحادية.

<sup>1</sup> عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص 57-71.

وبالتالي فإن للدستور الأمريكي فصل بين سلطات البلاد الثلاث فصلاً خاصاً بالصلاحيات وليس فصل تام بل هناك إمكانية التعاون والعمل المشترك<sup>(1)</sup>.

إن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ناتجة عن عمل متبادل و معقد بين عدد من الأجهزة الحكومية و هذا راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة على المستوى العالمي، وهو الأمر الذي يزيد من ضرورة صنع قرارات تتماشى ومتطلبات هذا الدور في مجال السياسة الخارجية حيث نجد ما يلي:

### 1. رئيس الجمهورية:

يرمز الرئيس باعتباره رأس الدولة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يتمتع بأهمية كبيرة في مجال صنع السياسة الخارجية، و ترجع هذه الأهمية إلى السلطات الواسعة التي يمنحها له دستور الولايات المتحدة، و كذلك من طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية. لأن إدارة الشؤون الخارجية يتطلب معلومات كثيرة، لكنها تقتصر على مجموعة ضيقة فقط من المسؤولين و في مقدمتهم الرئيس<sup>(2)</sup>.

حيث ينص الدستور الأمريكي في المادة الثانية منه على أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة و هو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية، و يعين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونغرس كما يسهر على تطبيق القانون ويقوم بدعوة الكونغرس إلى الاجتماع في دورة خاصة، كذلك يخول له الدستور إبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل، ويحق للرئيس إرسال

<sup>1</sup> عامر هاشم عواد، المرجع السابق، ص ص 80-81.

<sup>2</sup> ماجد عرسان الكيلاني، صناعة القرار الأمريكي. دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص 33-34.

قوات خارج البلاد أو استخدام القوة العسكرية عندما يتطلب الأمر ذلك، ويملك الرئيس سلطة إصدار الأمر باستخدام الأسلحة النووية ضد أحد الأعداء<sup>(1)</sup>.

حيث يختار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السياسة الخارجية من بين مجموعة من البدائل المتاحة، تعرضها عليه مختلف المؤسسات الاستشارية المخولة للقيام بهذه العملية، منها المكتب التنفيذي الذي أنشأه الرئيس " روزفلت " سنة 1939 المتكون من البيت الأبيض ومكتب التسيير والميزانية ومجلس الأمن القومي، هذا إضافة إلى وكالة المخابرات المركزية<sup>(2)</sup>.

و يعطي الدستور الأمريكي للرئيس المبادرة في مسائل السياسة الخارجية الخاصة فيما تضمنته المادة الثانية منه أن رئيس الدولة هو القائد العام للجيش و البحرية الأمريكية، و يخول البند الثاني من نفس المادة للرئيس سلطة عمل الاتفاقات و تعيين السفراء و الوزراء و غيرهم من كبار المسؤولين، و إن كان ذلك قد جاء تحت شرط الحصول على مشورة و موافقة الكونغرس، كما منح الدستور الرئيس حق استخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار يوافق عليه الكونغرس و من خلاله يمكن للرئيس مواجهة التيارات المعارضة داخل الكونغرس إذا لزم الأمر<sup>(3)</sup>.

فالرئيس يمتلك سلطة تنظيم عملية الاستماع إلى الفاعلين ومختلف وجهات النظر و هذا ما يجعلها تؤثر في عملية اتخاذ القرار، حيث يمكن أن يقوم الكونغرس وجماعات الضغط والأجهزة بتقييد تحركات الرئيس عمليا إلا أنهم غير قادرين على تغيير معتقداته و مفاهيمه، فالرئيس يمتلك السلطة لتقدير طبيعة المصالح الأمريكية لكونه أكثر المشاركين فعالية وخبرة في عملية صنع السياسة، وبالتالي فإن الدور الذي

<sup>1</sup> خلف الجراد، أبعاد الاستهداف الأمريكي. دار الفكر، دمشق، 2003، ص 120.

<sup>2</sup> Marc Aicard de Saint Paul, *Politique africaine des états unis(mécanismes conduite)*. 2<sup>eme</sup> edition, paris, 1987, p18 .

<sup>3</sup> حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها و تطبيقاتها من الحرب العالمية الثانية على النظام الدولي الجديد. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص 19.

يلعبه الرئيس وفقا لشخصيته وأولوياته يؤثر في المناخ الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية ومواقفها العالمية<sup>(1)</sup>.

### 2. وزارة الخارجية:

تأسست وزارة الخارجية عام 1789، وتعد إحدى المؤسسات التنفيذية المختصة في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، و تضطلع بصياغة و مراقبة السياسة الأمريكية عبر العالم، يرأسها وزير ويطلق عليه أيضا اسم سكرتير الدولة، وهو المسؤول الأول عن الوزارة التي تركز كل اهتماماتها للعلاقات الخارجية، فهي الجهاز الذي يتولى إدارة الشؤون الدولية، حيث تقوم بتنسيق العلاقات مع جميع الدول المستقلة في العالم، و ذلك عن طريق شبكة من السفارات والقنصليات<sup>(2)</sup>. حيث تقوم وزارة الخارجية باقتراح السياسة الخارجية، وتنسيق العلاقات مع باقي دول العالم. كما تنفذ السياسة التي يوافق عليها رئيس الولايات المتحدة، ويأتي تعيين وزير الخارجية من طرف الرئيس الأمريكي، و في غالب الأحيان يكون وزير الخارجية من نفس حزب الرئيس و له نفس توجهاته<sup>(3)</sup>.

و يبرز دور وزير الخارجية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية بصفة خاصة إذا كان الرئيس الأمريكي ليس لديه الخبرة الكافية و غير مطلع بالقضايا الخارجية، و بذلك يصبح وزير الخارجية هو الموجه والمحدد للسياسة الخارجية، فمثلا في عهد الرئيس الأمريكي السابق "إيزنهاور" "Eisenhower"

<sup>1</sup> فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ و من يصنعها؟. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 37.

<sup>2</sup> احمد ابو غنيم، دور المؤسسات الامريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه فلسطين. مذكرة ماجستير في الدبلوماسية و العلاقات الدولية . جامعة فلسطين، 2013، ص 62.

<sup>3</sup> جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 261، 2000، ص 09.

كان لوزير الخارجية " جون فوستر دالاس" John Foster Dullas " ، دورا مهما في صنع السياسة الخارجية و اتخاذ القرار لأن الرئيس " إيزنهاور " لم يكن مهتما بتفاصيل القرارات الخارجية.

كذلك كان الحال مع وزير الخارجية الأسبق " هنري كسينجر " " Hennery Kiesinger " خلال رئاسة " جيرارد فورد " Gerard Ford حيث كان المهندس الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية وبالخصوص محاولة تحقيق السلام في الشرق الأوسط خلال السبعينات من القرن العشرين<sup>(1)</sup>.

وبالتالي تعد كتابة الشؤون الخارجية الأمريكية المؤسسة الرسمية الموكل إليها مهمة السياسة الخارجية، وهي ذو تنظيم هرمي بيروقراطي وفق الاختصاصات و المجالات، و نظرا لانشغالها الواسعة التي تفرضها طبيعة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، توجد بها العديد من الوكالات والفروع منها وكالة نزع و مراقبة التسليح، وكالة التنمية الدولية للمشاركة في المفاوضات مع الدول الأخرى، وكالة الاتصالات الدولية، و غيرها من الأقسام الأخرى و الوكالات التي تتواجد تحت إدارة كتابة الشؤون الخارجية في علاقاتها مع الدول و المنظمات الأخرى<sup>(2)</sup>.

### 3. الاستخبارات الأمريكية:

تأسست وكالة المخابرات الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية و ذلك بناء على طلب من الرئيس " هاري ترومان " Harry Thromen في 18-09-1947 على تشكيل وكالة استخبارات فكان له ذلك و حصل على الموافقة من الكونغرس لإنشاء هذه الوكالة<sup>(3)</sup>. وتعد احد أهم مصادر المعلومات التي تصل إلى السلطة التنفيذية، وهي مؤسسة مستقلة بذاتها، حيث يمنحها هذا تأثير مباشر في رسم السياسة

<sup>1</sup> جانيس تيري، المرجع السابق، نفس الصفحة .

<sup>2</sup> خالد احمد ظاهر سنكات، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة 1990-2004. رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية، القاهرة 2005، ص 248.

<sup>3</sup> رنا أبي ظاهر، الاستخبارات الأمريكية منذ التأسيسي و العصر الحديث. دار العربية للعلوم، بيروت، 1992، ص 04.

## الفصل الأول : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

الخارجية، وهي في اتصال مباشر مع الرئيس الأمريكي، كما تقوم بصياغة خيارات بديلة للسياسة الأمريكية ورسم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل .

ويتولى الرئيس تعيين مديرها بعد موافقة مجلس الشيوخ، و تقوم وكالة المخابرات المركزية بثلاث وظائف رئيسية هي:

✓ تنسيق كافة المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية، التي ترد من وزارتي الخارجية

و الدفاع و غيرها من الأجهزة الأخرى.

✓ تحليل و تقييم هذه البيانات و المعلومات المختلفة.

✓ إطلاع الرئيسي و مجلس الأمن القومي بالمغزى السياسي على ضوء تقييمها

لمختلف المعلومات (1).

حيث تلعب الوكالة المركزية دورا هاما في السياسة الخارجية و تكون لها أحيانا وجهة نظر خاصة

تختلف في كثير من المرات مع كتابة الشؤون الخارجية و وزارة الدفاع كما تعطيها تبعيتها المباشرة لرئيس

الجمهورية مركزا متميزا في الجهاز التنفيذي الأمريكي (2).

كما تتميز الاستخبارات المركزية بالسرية و الدقة و القوة في الحصول على المعلومات مهما كانت

درجة صعوبة الوصول إليها ثم تحليلها وتقديمها في غالب الأحيان إلى رئيس الجمهورية، وهي بذلك تقوم

بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية، و قد استخدمت من طرف إدارة الرئيس "هاري ترومان" Harry

Truman و "داويت إيزنهاور" Dwight Eisenhower كأداة سرية، و أوكلت إليها مهمة إسقاط

حكومتي إيران و غواتيمالا.

<sup>1</sup> لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية . تر: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية للنشر المعرفة الثقافية العالمية، القاهرة، 1996، ص ص 90-92.

<sup>2</sup> حسين شريف، مرجع سابق، ص 22.

و تعمل الاستخبارات المركزية على المستوى القومي و يمتد نشاطها الأساسي خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لتشمل كل دول العالم، و تنفذ كافة أنواع أنشطة المخابرات في كافة المجالات و في معظم دول العالم و يتوفر لديها إمكانيات هائلة، سواء كانت تكنولوجية أو مادية أو بشرية كما أنها تحتوي على إدارات جغرافية متخصصة، فكل إدارة إقليم جغرافي محدد يجيد لغته و ثقافته، و يعمل به عدد كبير من الخبراء المتخصصين في كافة المجالات، بالإضافة إلى متابعة التطور العلمي و التكنولوجي لاسيما نظم التسليح و متابعة أسلحة الدمار الشامل<sup>(1)</sup>.

### 4. وزارة الدفاع الأمريكية:

تغلب هذه الوزارة دور المنظم و المخطط للقوات المسلحة الأمريكية، و يمثلها وزير الدفاع و لا يهم إن كان مدنيا أو عسكريا و تعمل هذه الوزارة على توفير المعلومات العسكرية و تقديمها لرئيس الدولة، و هي تتوفر على عدة فروع اقتصادية و صناعية و ثقافية و إعلامية عسكرية بالطبع، فهي تلعب دورا مهما جدا خاصة أثناء الحروب.

كما تتميز بالسرية التامة و تحيط الرئيس بجميع الظروف و الملابسات بخصوص الأمن القومي.

و قد تضاعف دور هذه الوزارة بشكل بارز مع بداية الحرب الباردة، وتضاعف أكثر بعد أحداث 11-09-2001، و تبقى تحت سلطة الرئيس لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة.

تعتبر وزارة الدفاع الأمريكية الجهة المسؤولة الوحيدة عن بناء و إعداد القوات المسلحة بكافة هيكلها، و إدارة القواعد العسكرية المنتشرة في أنحاء متفرقة من العالم، كما تقوم بجمع و تحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول الأخرى سواء كانت معادية أو صديقة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> محمود خلف، أجهزة المخابرات الأمريكية، الهياكل التنظيمية و المهام الرئيسية. مجلة السياسة الدولية، العدد، 2003، ص 326.

<sup>2</sup> حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي. دار الموقف العربي، القاهرة، 1984، ص 80.

كما تشكل هيئة الأركان المشتركة الجانب المحوري في وزارة الدفاع الأمريكية حيث تضم رئيس الهيئة و رؤساء جميع الأفرع العسكرية و من الوظائف المهمة لهيئة الأركان المشتركة تقديم

النصائح لوزير الدفاع الأمريكي، ورئيس الدولة بصدد الإستراتيجية العسكرية وكذا احتياجات الميزانية<sup>(1)</sup>.

كما تعد وزارة الدفاع من الحلقات المهمة في صناعة استراتيجيات الولايات المتحدة فهذه المؤسسة تحاول دائما أن تكون الأداة الأبرز في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وقد ساعدها في ذلك التفرد الأمريكي في النظام الدولي، و الذي جعل من القوة العسكرية أساس في سياسة الولايات المتحدة وهو الأمر الذي زاد من تأثير هذه المؤسسة في الإستراتيجية الأمريكية<sup>(2)</sup>.

و يمكن القول أن وزارة الدفاع هي الجهاز المسؤول عن التدخل العسكري دوليا، و من مهماتها الإشراف على الوجود العسكري الأمريكي في الخارج و تنفيذ العمليات العسكرية ذات الأهداف السياسية و إدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة، إذ نجد أن الولايات المتحدة ترتبط بنحو 40 معاهدة دفاع مشترك مع دول حليفة، هذا فضلا على الإسهام في برامج معونات عسكرية مع الدول أخرى، و بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 تعرضت هذه الوزارة إلى العديد إلى العديد من التغيرات تتعلق بطبيعة القوات العسكرية و التكتيكات التي تستعملها، فضلا على زيادة ميزانية الدفاع من 323.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 468.5 مليار دولار عام 2004 وصولا إلى ميزانية بلغت 981 مليار دولار سنة 2012.

<sup>1</sup> الوينتر لاري، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص 62.

<sup>2</sup> عواد عامر سليم، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 132.

و نظرا لما تتمتع به وزارة الدفاع الأمريكي من تفوق عسكري و تكنولوجي و نووي كبير أهلها أن تكون القوة العسكرية الأولى في العالم، و تساهم في تحديد معالم القرار السياسي الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، حيث أنها المدافع الأول عن المكانة و الهيمنة الأمريكية.

### 5. مجلس الأمن القومي:

أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي بمقتضى قانون الأمن القومي لسنة 1974 ليكون الهيئة التي تتولى تنسيق التعاون الإدارات و الهيئات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالمجلس الأمن القومي و دراسة مشاكله، و تقديم النصائح للرئيس في هذه المجالات في شكل خطط و سياسات، و ذلك من اجل اتخاذ قرارات بشأنها (1).

و قد كان فريق عمل مجلس الأمن القومي في بداياته صغيرا، و ظل نفوذه متواضعا في العقدين الأوليين على أن تحول إلى مركز قوة في السبعينات، بقيادة مستشاري الأمن القومي " هنري كيسنجر " و " زبيغنيو بريجنسكي " اللذين كان لهما بصمة واضحة على التوجه بالمجلس نحو مؤسسة عصرية.

و يتكون مجلس الأمن القومي حسب نظامه الأساسي من رئيس الجمهورية، نائب الرئيس، وزير الخارجية، وزير الدفاع، و مدير مكتب التعبئة المدنية و الدفاعية، أما رئيس الأركان المشتركة و مدير المخابرات المركزية فهما مستشاران للمجلس، هذا بالإضافة إلى عدد المستشارين يختارهم الرئيس مثل

<sup>1</sup> سعودي هالة، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973. ط2، مركز دراسات الوحدة، العربية، لبنان، 1986، ص 148.

## الفصل الأول : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

مساعد الرئيس للشؤون الأمن القومي، ومستشار للسياسة الخارجية الاقتصادية و نائب وزير الخارجية ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض (1).

وقد حددت مهام مجلس الأمن القومي في تقديم المشورة بخصوص القضية الدولية و تحقيق التناسق و التكامل بين السياسات الداخلية و الخارجية ذات العلاقة بمجالات الأمن القومي، و أصبح المجلس يلعب دورا مهما في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، و ذلك نتيجة لتعدد القضايا الدولية، فلم تتمكن وزارة الخارجية بهيكلها البيروقراطي من مواكبتها، الأمر الذي جعل الرئيس يعول بشكل اكبر على مجلس الأمن القومي في تداول المعلومات المهمة و توليد البدائل الممكنة (2).

### 6. الكونغرس الأمريكي:

يتكون من غرفتين أو مجلسين هما مجلس النواب و مجلس الشيوخ و هو يمثل السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

#### أ. مجلس النواب:

و يضم 437 عضوا منتخبين لسننتين بنسبة عدد السكان، و شروط الترشح لمجلس النواب أن يكون المرشح قد بلغ 25 سنة، و مضت 07 سنوات على اكتسابه الجنسية الأمريكية و كذا أن يكون مقيما بالدائرة الانتخابية.

<sup>1</sup>National security strategy, the national security council ( NSC). white house, 2002.date of arrival:15/01/2017, according to: <https://www.whitehouse.gov/administration/eop/nsc/> .

<sup>2</sup> عواد عامر سليم، مرجع سابق، ص ص 125-126 .

**ب. مجلس الشيوخ:**

ينتخب مجلس الشيوخ لمدة 06 سنوات و يتجدد الثلث منهم كل سنتين و لكل ولاية من الولايات الأمريكية أن تنتخب دون النظر إلى نسبة سكانها، ويجب في المرشح أن يكون قد بلغ 30 عاما وتمتعه بالجنسية الأمريكية منذ 09 سنوات.

ويتمتع أعضاء النواب و مجلس الشيوخ بجميع الحصانات الممنوحة لكل أعضاء البرلمانات الحديثة<sup>(1)</sup>.

أما الوظائف الأساسية للكونغرس هي التشريع بالإضافة إلى العديد من المهام و الاختصاصات وقد حددت الفقرة 08 من المادة 01 من دستور الولايات المتحدة المواضيع التي يقوم فيها الكونغرس بممارسة سلطة التشريعية حيث نجد من بينها:

✓ للكونغرس سلطة فرض الضرائب و الغرامات و الرسوم و جبايتها، و أن يتأهب

للدفاع العام و صيانة المصلحة العامة للولايات المتحدة الأمريكية.

✓ للكونغرس حق اقتراض الاموال لحساب الولايات المتحدة و تنظيم التجارة مع الدول

الأخرى.

✓ صك النفوذ و تحديد قيمتها<sup>(2)</sup>.

وقد بدأ الكونغرس يمارس دورا أكبر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية في أوائل السبعينيات

وقدم عددا من المبادرات التي تهدف إلى الحد من سلطة الهيئة التنفيذية في إعلان الحرب، والتفرد في

الشؤون الخارجية، و يقوم الرئيس بوضع صيغة المعاهدات و لكنها تحتاج إلى موافقة الكونغرس، و كان

<sup>1</sup> حسين سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة و انجلترا. دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 15.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 17.

من المعتاد أن يطلب الفرع التنفيذي مشورة مجلس الشيوخ و رأيه بصورة غير رسمية حيث يقول المؤرخ بول جونسون: " إنه بحلول أواخر السبعينات تم إحصاء ما لا يقل عن سبعين تعديلا يحد من سلطة الرئيس في ممارسة السياسة الخارجية، بل لقد قيل إنه لو أجرى اختبار لقانون سلطات الحرب لتبين أن الرئيس لم يعد هو القائد الأعلى للقوات المسلحة" (1).

---

<sup>1</sup> فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص 87.

### المبحث الثاني: القوى المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية:

تتأثر صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي بقوى سياسية فاعلة ذات مصالح خاصة تنظم نفسها، بهدف التأثير على صنّاع القرار لتحقيق مصالحها، و قد كفل الدستور الأمريكي حق هذه الجماعات المختلفة في العمل على تحقيق مصالحها بالوسائل السلمية، و تعد هذه القوى من مميزات الحياة السياسية الأمريكية.

#### أولاً: جماعات الضغط و المصالح:

تتعدد التعريفات لجماعات المصالح و تتنوع و عادة ما تعرفها الأدبيات السياسية على أنها: "تنظيمات تستهدف التأثير في صانعي القرار".

وعرفها الرئيس الأمريكي هاري ترومان بأنها: " جماعة تشترك في الاتجاه نحو مطالبة جماعات المجتمع الأخرى بمجموعة مطالب محدد، و يتم ذلك من خلال التأثير على المؤسسات الحكومية" وعرفها أيضا روي مكريديس بأنها: " جماعات تجمعها مصلحة مشتركة دائمة أو مستقرة تناضل باستمرار من أجل تعظيم مصالحها و منافعها من خلال الضغط على الحكومة للحصول على المزايا و التنازلات والمساعدات و على الدعم المباشر أو غير المباشر من قبل الحكومة"<sup>(1)</sup>.

وفي غالب الأحيان يقوم الأفراد بتكوين جماعات المصالح، وذلك من أجل زيادة فرصة أن تستمع الحكومة لأرائهم وأن مصالحهم سوف تلقى معاملة تفضيلية من جانبها، و بالتالي فجماعات المصالح يتم تنظيمها للتأثير على قرارات الحكومة في ما يخص السياسات التي تخدم توجهاتهم<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> عبد العاطي عمرو، المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بين الضغط و المصالح. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 42، 2015.

<sup>2</sup> تيودور لوي و بنيامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية الحرية و السلطة. تر : عبد السميع عمر، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، 2006، ص 618.

كما يشير مصطلح جماعات المصالح إلى المنظمات غير الحكومية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي و بالتالي فهي تعبير عن الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات أو جمعيات<sup>(1)</sup>.

ويعد دخول هذه الجماعات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية و تزايد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ سياسة الأمريكية، فالتأثير السياسي لهذه الجماعات لا يكاد يكون مرئيا لعامة الناس، لكن صناع القرار يدركون فعاليتها و لهذا يتبعون سياسات تحظى برضى هذه الجماعات.

ومن أبرز جماعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية نجد ما يسمى باللوبي الإسرائيلي والذي يشكل قوة، مؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية و ذلك من خلال تواجده في عدد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي من اجل التأثير لاتخاذ قرارات لصالح اليهود و دولة إسرائيل و يتشكل هذا اللوبي من اليهود الأمريكيين، و العديد من التنظيمات أهمها: لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC التي تأسست عام 1951 و تعود فكرة إنشائها حينما قرر " أشعاع كينين" و هو عضو المؤتمر الصهيوني الأمريكي تكوين لوبي صهيوني بعد أخذ رأي كل من زعماء الإسرائيليين في ذلك الوقت، و يقدر عدد أعضائها بما يزيد عن 50 ألف عضو و تعد الأيباك من أهم مجموعة ضغط مؤثر، في صنع القرار في واشنطن إذ تركز جهودها بأكملها لدعم دولة إسرائيل، و لها علاقات واسعة ومؤثرة بمعظم صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، و لاسيما الرؤساء و أعضاء الكونغرس والمجلس التنفيذي و وسائل الإعلام المختلفة كما أنها صاحبة اليد الطويلة في تقرير المساعدات الأمريكية بأنواعها المختلفة التي تقدم إلى إسرائيل فضلا عن كونها صاحبة الصوت الأعلى في الكونغرس و البيت الأبيض، و بإمكان هذه اللجنة أيضا صناعة نجوم السياسة و وضعهم فوق مقاعد

<sup>1</sup> سعودي هالة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

صنع القرار الأمريكي، حيث أبحث على جانب كبير من القوة، إذ يمكنها التأثير في اختيار المرشح الرئاسي و أركان إدارته و فريق عمله<sup>(1)</sup>.

ومن ركائز نجاح اللوبي الإسرائيلي الأساسية أنه ذو تأثير كبير في الكونغرس الأمريكي بحيث يبقى إسرائيل شبه محصنة ضد أي نوع من الانتقادات الرسمية أو غير الرسمية، و ذلك يرجع إلى أن بعض أعضاء الكونغرس الرئيسي هم صهاينة مسيحيون مثل: " ديك آرمي " Dick Armeي الذي قال في سبتمبر 2002 : " إن الأولوية رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل " <sup>(2)</sup>.

إن اللوبي الإسرائيلي يتبع إستراتيجيتين واسعتين لتنمية و توجيه دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، أولهما أنه يستخدم أسلوبا ذو تأثير متميز في واشنطن يتمثل في الضغط على كل من الكونغرس و الحكومة لدعم إسرائيل، و الثانية أن اللوبي يناضل من اجل التأكيد و تلميع صورة إسرائيل لدى الرأي العام، و ذلك عن طريق ترديد الأساطير عن إسرائيل و تأسيسها، لكي يبقى الانحياز لإسرائيل جزءا من المعطيات السياسية القائمة <sup>(3)</sup>.

وتعد جماعات الضغط ظاهرة مميزة للأنظمة الديمقراطية منها النظام السياسي الأمريكي الذي يعترف بوجود جماعات تنظيم حول بعض المصالح المشتركة كما أن هناك جماعات تنظيم حول بعض الأهداف و القضايا العامة و تعرف باسم جماعات المصالح العامة.

ويعمل في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من لوبي أو جماعة ضغط تمارس أنشطتها في العلن بشكل مشروع، فهناك جماعات ضغط أثنية مثل: اللوبي اليوناني أو الايرلندي، وجماعات ضغط دينية

---

<sup>1</sup> جون مير شايمر، ستيفن والت ، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، لبنان، 2009، ص ص 229-236.

<sup>2</sup> جون ميرشايمر، ستيفن والت، أمريكا المختلطة اللوبي الإسرائيلي و سياسة الولايات المتحدة الخارجية. تر: فاضل جكتر، مكتبة العيكان، السعودية، 2006، ص ص 63-64.

<sup>3</sup> جون مير شايمر ، ستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الأمريكية الخارجية. تر: محمد الحموي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص 34.

مثل اللوبي الكاثوليكي، و هناك أيضا جماعات ضغط مهنية و اقتصادية مثل لوبي المصالح النفطية كما يوجد الآن لوبي عربي، فضلا عن أعداء أخرى من اللوبيات التي تدافع عن قيم معينة حتى بات النظام السياسي الأمريكي يسمى بـ ديمقراطية جماعات الضغط، و أصبح النظام يعبر عن مقدار الضغوط التي تستطيع جماعات الضغط أن تمارسها على المشرعين لتحديد قرارهم بشأن قضية ما أو لإصدار قوانين معينة أو حجب أو تعديل أخرى.

### ثانيا: وسائل الإعلام:

تعد وسائل الإعلام الوسيلة التي يمكن من خلالها أن تصل آراء و تفصيلات الرأي العام وجماعات المصالح المختلفة إلى صانعي السياسة فهي تمتلك القدرة على أن تؤدي دورا مستقلا فيما يتعلق بتكوين الرأي العام و رأي صانعي السياسة بشأن قضايا السياسة الخارجية كما تشكل وسائل الإعلام روابط بين الجماهير و القادة فكانت التقارير يقومون بشرح المواقف السياسية لرئيس ما و إيصالها إلى الناخبين، ومن هنا يعطي الرؤساء اهتماما كبيرا لهذه التقارير الإعلامية لهذا نجد أن المسؤولين السياسيين يستخدمون كثيرا وسائل الإعلام لاقتراح برامج جديدة أو تبرير قراراتهم للمواطنين.

تمتلك الآلة الإعلامية قوة هائلة في التأثير على الرأي العام و في توجيه قرارات الإدارة الأمريكية وتصويتها فيما يتعلق بالسياسات المختلفة بما فيها السياسة الخارجية، و ذلك راجع إلى الطبيعة الاحتكارية لوسائل الإعلام من حيث ملكيتها المتمركزة في أيدي مجموعة قليلة من الشركات و التي هي شركات تجارية بالمعنى المحدد، و هذا يجعلها تنطلق من خلفيات عقائدية و أهداف سياسية في صناعة الخبر ونشره على الجمهور و قد ركزت الدوائر الصهيونية منذ زمن بعيد على السيطرة على شبكات التلفزيون

الكبرى و الصحف الهامة ضمانا لتحقيق السيطرة على اتجاهات الرأي العام الداخلي، و قد ساعد على ذلك ما يتمتع به اليهود من تأثير في دائرة المال و الأعمال<sup>(1)</sup>.

إن وسائل الإعلام تؤدي دورا مهما في نقل المعلومات إلى الشعب الأمريكي و قيادته سياسيا وتلعب في الوقت ذاته دورا مهما في دعم الديمقراطية و التأثير في الرأي العام، و نجد أن الأمريكيين منذ البدء كانوا حريصين على أن تمنون لهم صحف يعبرون فيها عن آرائهم<sup>(2)</sup>.

كما أن العلاقة بين صناع القرار و أجهزة الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بالحساسية الشديدة فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاتهم و مشاريعهم السياسية، حيث نجد أنه في كثير من الأحيان عملت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة بنشر فضائح السياسة الخارجية وتعتبر فضيحة "Watergate" و"اترغايت" خير مثال على ذلك، فقد اهتم الأمريكيون منذ تأسيس الدولة الفيدرالية بدور وسائل الإعلام في توجيه الحياة السياسية، فقد شكلت الصحافة عشية وضع الدستور الفدرالي منبرا رئيسا للحوار و الجدل السياسي، و تنوير الرأي العام بالأفكار، و يعكس مضمون الرسائل التي يحتوي عليها كتاب الفدرالي مشهدا إعلاميا حيا يتألف عناصر من مناظرات واضعي الدستور الأمريكي و القيادات السياسية و يشكل هذا المشهد في نفس الوقت استقلال وسائل الإعلام و الرأي العام عن الهيئة الدستورية التي كانت مجتمعة للتقرير باعتباره الهدف الذي انتخب لأجله<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> قوا سمية خيرية، السياسة الأمريكية و العرب. مجلة شؤون عربية، العدد 1992، 69، ص 36.

<sup>2</sup> لاري الويتز، مرجع سبق ذكره، ص 45.

<sup>3</sup> نورتن فريش و ستيفنز ريتشارد، الفكر السياسي الأمريكي. تر : هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1991، ص 51.

### ثالثا: الرأي العام:

ازداد دور الرأي العام في الحياة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي و أصبح يمثل صمام الأمان الذي يحافظ على ثوابت الأمة و مرتكزاتها، ويبرز هذا الدور خصوصا في الأنظمة الديمقراطية منها الولايات المتحدة الأمريكية.

فالنظام الديمقراطي يوفر للمواطنين الأرضية المناسبة للعمل و التعبير عن مختلف آرائهم وإيصال انشغالاتهم عبر مختلف الوسائل و الطرق إلى صناع القرار.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعبر الرأي العام عن نفسه من خلال قنوات منظمة مثل الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الوسائل الإعلامية و أيضا من خلال مسيرات الاحتجاج، ويمارس الرأي العام دوره في صنع القرار من خلال قيامه بدور الداعم أو المناهض لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية<sup>(1)</sup>.

ويعد الرأي العام عاملا مهما بالنسبة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية سواء فيما يتعلق بالانتخابات التي ستقرز صناع القرار و متخذيه أو فيما يتعلق بالحروب السابقة التي خاضتها الولايات المتحدة في الفيتنام أو أفغانستان و غيرها<sup>(2)</sup>.

في حين يذهب "نعم تشومسكي" Noam Chomsky إلى القول أن السيطرة على الرأي العام وكسب تأييده من خلال صناعة القيود هي فن واع بذاته، و هناك طبقة متخصصة تمارس الديمقراطية غايته حصر مسؤولية الحكم و اتخاذ القرار بيد قلة نخبوية مع تهميش منظم للمشاركات الشعبية، و هكذا

<sup>1</sup> الصاعدي عبد المحسن، أكذوبة الرأي العام في بلاد العم سام و ضرورة تطهير الصورة. جريدة الوطن، 2004 .

<sup>2</sup> برنات فارس، الرأي العام الأمريكي اهتمام خاص بالسياسة الخارجية الأمريكية و انتخابات الكونغرس... لماذا. مجلة العرب الدولية. 2007.

فإن التحكم بالرأي العام عن طريق صناعة القبول و التحكم بالعقول و خلق انطباعات يرد لها أن تكون هي أساس الحكم في الأنظمة الديمقراطية، و هي تملك من الوسائل ما يعينها على تحقيق ذلك (1).

ويلعب الرأي العام دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الأمريكية خاصة إذا كان مدعما لبرنامج الرئيس و سياسته المختلفة اتجاه العالم فقد قام مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية باستطلاع آراء الأمريكيين في السياسة الخارجية كل أربع سنوات بعد سنة 1974، فوجد دعما مستمرا لدور فعال للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فقد أيد مثل هذه الفعالية 61% من القادة، بل إن ثلاثة أرباع الجمهور والقادة تنبؤوا بدور أعظم لبلدهم في غضون 10 سنوات، و كانت غالبيتهم تعتقد أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد المزيد من العنف و أن الإرهاب يعتبر التهديد رقم واحد لمصالح أمريكا الحيوية (2).

### رابعا: مراكز الفكر:

تعرف على أنها " أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تنقيف و تنوير المجتمع المدني بشكل عام، و تقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص " (3).

وقد عرفها الأستاذ دونالد أبلسون على أنها " هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح و لا تعبر عن توجه حزبي معين دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الإيديولوجية و تتمثل أهدافها الرئيسية في تأثيرها على الرأي العام و السياسات العامة " (4).

<sup>1</sup> نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء، سعي أمريكا للسيطرة على العالم. دار العربي، بيروت، 2004، ص 37.

<sup>2</sup> جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية. تر: محمد توفيق البحري، مكتبة العيكان، الرياض، 2003، ص 240.

<sup>3</sup> انمار محمد جميل، مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية: تحليل و تقويم. مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العدد 04، 2004، ص 28.

<sup>4</sup> شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2009، ص 60.

فمن منظور صانعي السياسة الأمريكية فإن مؤسسات الفكر تقدم العديد من الفوائد، كما أن تأثيرها الأكبر يتناسب مع اسمها و يكمن في توليد " فكر جديد"، بحيث يبدل الطريقة التي ينظر بها صانعو السياسة الأمريكية إلى العالم و يستجيبون له، و من الممكن أن يؤدي التفكير الجديد إلى تغيير تصور المصالح القومية الأمريكية و فهمها، و التأثير في ترتيب الأولويات و توفير خرائط و طرق جديدة للعمل وحشد التحالفات السياسية و البيروقراطية، و صياغة شكل قيام مؤسسات مستديمة كما تحتاج مؤسسات الفكر و الرأي إلى استغلال قنوات متعددة و إلى استراتيجيات تسويق مثل نشر مقالات، كتب و أبحاث ودراسات و الظهور بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون، و في مقالات الرأي و على صفحات الجرائد اليومية<sup>(1)</sup>.

ومن أكثر الأمثلة شهرة على هذا ما حدث بعد انتخابات سنة 1980، عندما تبنت حكومة "رونالد ريغن" Ronald Rigen مطبوعة مؤسسة "هيريتيج" The Heritage Foundations و عنوانها " تفويض للتغيير " كبرنامج عمل للحكم.

والمثال الثاني هو صدور تقرير سنة 1992 أعده معهد الاقتصاديات الدولية و مؤسسة "كارينغي" "Carnegie foundations" يقترح إنشاء " مجلس أمن اقتصادي " و قد وضعت إدارة كلينتون التي تسلمت الحكم الاقتصادي القومي<sup>(2)</sup>.

إن تطور و نمو مؤسسات الفكر و الرأي الأمريكية راجع بالأساس إلى طبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي أعطى الفرصة لهذه المؤسسات بمزاولة نشاطها، لكونها تتميز بنوع من تعتمد على نفسها

<sup>1</sup> ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر و الرأي و سياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة. مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، 2002، ص 04.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 05.

## الفصل الأول : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

في التمويل و تعتمد أيضا على التبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية الأمريكية، مما ساعد على العمل و النشاط بكل حيادية و دون أن تخضع لأي جهة أو مؤسسة كانت .

وتكمن أهمية مراكز الفكر في قيامها بدراسة كافة المستجدات الدولية ومعرفة أثرها على المصالح الأمريكية , و تتمثل المهمة الأساسية لهذه المراكز في تثقيف الشعب الأمريكي و صانعي السياسة بشأن القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية, و تزداد أهمية هذه المراكز عندما تكون رؤية الرئيس الاديولوجية ثابتة و واضحة مثل ما حدث مع الرئيس جورج بوش الابن خلال إدارته, حيث لعبت مؤسسة أمريكيان انتربرايز Américaine Entreprise Institute دورا بارزا في كل الملفات بما في ذلك ملف الحرب على العراق, و بصفة عامة تساهم مراكز الفكر و البحث بما يلي:

- ✓ تقديم المشورة و النصح لأجهزة و مؤسسات الدولة.
- ✓ تزويد المؤسسات الحكومية و الخبراء و المختصين.
- ✓ تدريب قيادات جديدة لتولي المناصب المهمة و تحمل المسؤوليات مستقبلا.
- ✓ تقديم المعلومات لصناع القرار عبر الدراسات و المؤتمرات.

وقد أطلق على هذه المراكز تسمية الباب الدوار بمعنى أن العديد من كبار المسؤولين ينضمون إلى الإدارات المتعاقبة قادمين من مراكز الأبحاث و التفكير فعلى سبيل المثال: استعان الرئيس الأمريكي السابق " جيمي كارتر " Jemmy Carter بإعداد نخبة من المختصين العاملين في معهد بروكينجز Brookings institution ومجلس العلاقات الخارجية. وقد ساهمت كذلك هذه المؤسسات في خلق الكثير من المصطلحات السياسية مثل: العولمة، محور الشر، الدولة الفاشلة،مكافحة الإرهاب، الأنظمة الديكتاتورية

ومن أهم هذه المؤسسات نجد مؤسسة راند "Rand" التي تأسست عام 1949 بعد الحرب العالمية الثانية و اشتق اسمها من كلمتي الإبحار و التطوير reasearch and développements و تكريس أبحاثها لأغراض سياسية تخص صناع القرار الأمريكي وخصوصا القضايا الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الأمريكية (1).

---

<sup>1</sup> حسن عبد ربه علي ، عقد أمريكا (مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية ) .شركة نهضة مصر للطباعة والنشر 2009، ص ص 38 – 43.

### المبحث الثالث: تفسير المقاربات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية:

لأن السياسة الخارجية كحقل معرفي، هي ذلك العلم الذي يعني بواقع السلوكيات للوحدات الدولية و محاولة استقرائها باستخدام المناهج العلمية من أجل التسيير و التنبؤ، و بالتالي فإن السياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن نظرية العلاقات الدولية كون أن العلاقات الدولية هي تلك العملية التي تتفاعل فيها السياسات الخارجية، فظاهرة العلاقات الدولية تتضمن في محصلتها تفاعل بين مجموعة السياسات الخارجية للوحدات الدولية.

### أولاً: النظرية الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية الأمريكية :

نشأت الواقعية الجديدة في السبعينيات من القرن العشرين متزامنة بذلك مع وصول " جيمي كارتر " Jimmy Carter إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية و عودة المبادئ الأخلاقية في الوقت الذي أثبتت فيه سياسة القوة عدم فاعليتها في حرب الفيتنام، لكن استغلال الاتحاد السوفيتي سابقا مرحلة الانفراج الدولي لمباشرة مسار توسعي خارجي، أثبت بسرعة أن الرد المنتظر من الإدارة الأمريكية كان غير عملي، كذلك الثورة الخمينية في إيران و أزمة الرهائن التي تركت أثرها على الحملة الانتخابية لعام 1979 كلها مؤشرات عكست تراجع متزايد للقيم التي روجت لها الغدرة الديمقراطية، و بالتالي جاء فوز "رونالد ريغان" Ronald Regan ليؤكد هذا التغير في الرأي العام الأمريكي و يعزز العودة إلى سياسة القوة و التي تمثل المتغير الأساسي للواقعة (1).

تركز الواقعية الجديدة على بنية النظام الدولي كمشكل للعلاقات السياسية التي تحددت مختلف الوحدات في السياسة الدولية فحسب " كينث والتز " Kenneth Waltz فإن مصطلح البنية يدل على الطريقة التي تم بها تنظيم مختلف أجزاء النظام الدولي، الذي يعتبر نظاما فوضويا، و بفضل هذه البنية

<sup>1</sup> Jean-Jacques Roches, *Théories des relations internationales*. 5<sup>eme</sup> édition Montchrestein, paris, 2004, p40.

فإن الوحدات تجد نفسها في حاجة إلى الاعتماد على نفسها و على الترتيبات التي تضمن بقائها و تحسن من وضعها الأمني مهما كانت طبيعة هذه الترتيبات (1).

تفترض الواقعية الجديدة أن النظام الدولي هو نظام فوضوي و ذلك راجع إلى غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي عن الشرعية الدولية، مما جعل من الفواعل الدولية و على رأسها الدول تعتمد في كثير من الأحيان أو الحالات على نفسها لضمان أمنها و بالتالي فكل دولة سوف تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهاته الدول، و سمة الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي عند الواقعتين هو الذي جعل من علاقات القوة هي ميزة العلاقات بين الدول لتحقيق أهدافهم وأمنهم القومي، منطلق أساسي لفكر الواقعتين و الواقعتين الجدد في تحليل السياسة الخارجية للدول (2).

ف نجد أن " كينيث والتز " Kenneth Waltz " اعتمد في تحليله على النظام الدولي كمستوى للتحليل، و اعتبر أن بنية النسق الدولي هي التي تؤثر في سياسات الدول الخارجية، لأن الدول و غيرها من الكيانات السياسية الدولية تعتبر تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام الدولي.

أما مفهوم الواقعية الجديدة للقوة فهو مغاير للواقعية الكلاسيكية حيث تعتبر أن الدولة لا تبحث في سلوكها الخارجي عن القوة و إنما عن الأمن، و هذا ما سيؤدي إلى استعمال القوة و لكن بطريقة شرعية و بالتالي تصبح القوة هي وسيلة و ليس الغاية لأن الغاية هي الأمن إذ يقول احد مفكري الواقعية الجديد "

---

<sup>1</sup> جيمس دورتي و روبرت باستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع الكويت، 1985، ص 82.

<sup>2</sup> فريد زكريا، من الشوكة إلى القوى: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي. تر: رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1999، ص

جون هيرز : " إن الشعور بعدم الأمن الذي ينبع من الخوف و الشك المتبادلين يجعل الدول تتنافس حول مزيد من القوة لتحقيق مزيد من الأمن " (1).

كما يرى العديد من أنصار الواقعية الجديدة أن إحدى العوائق التي تقف في وجه التعاون هي أن الدول تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة و يعتبر هؤلاء أنه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من الدولتين المتعاونتين، فإنه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من التعاون مقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون و لأن الدول تستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك و انعدام الثقة فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه و الحفاظ عليه (2).

كما أن الدول تحتاج إلى التحكم التام في مواردها و زيادة تأمين استقلالها من أجل انتهاز استراتيجيات عون ذاتي، كما قد تحاول ممارسة نفوذها على دول أخرى إما بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة من خلال الأحلاف و المنظمات الدولية و فوق الوطنية التي تلعب فيها دور المهيمن فعبارة أخرى الأمن الشامل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال تعظيم المكاسب و تحكم الدولة في مواردها، بل من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الآخرون مواردهم، و هذا ما يعرف بالنفوذ أو التأثير، و سياسة تحقيق النفوذ تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم و السياسات الامبريالية لتحقيق أهدافها، و هدف هذه السياسة هو التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى من خلال القوة التي تملكها فعلا أو تعتقد لأنها تملكها أو تريد أن يعتقد الآخرون أنها تملكها (3).

<sup>1</sup> فريد زكريا، المرجع السابق، ص 230.

<sup>2</sup> جون بايسل، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. عملة السياسة العالمية، ص 421.

<sup>3</sup> جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 72.

و قد ظهر داخل الواقعية الجديدة تياران هما الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية، حيث نجد أن كلاهما تعترفان أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول لكنهما يختلفان في كيفية، و طريقة انجاز هذا الأمن حيث:

### الواقعية الهجومية:

تعتمد على وجود تهديد دائم لأمنها و بالتالي فإنه من المنطق أو من العقلانية أن تتنازل الدول عن جزء من استقلالها في سلوكها الخارجي لصالح التأثير و بالتالي السيطرة على بقية الفواعل الدولية (1).

### الواقعية الدفاعية:

هي عكس الواقعية الهجومية، فهي تعتقد أن الدول لا تهتم بتحقيق النفوذ و التأثير بقدر ما تهتم بالاستقلال الخارجي لسلوك الدولة، بحيث أن الدولة تضع خيارات سياستها الخارجية اعتمادا على أسوأ السيناريوهات الممكنة، و ذلك عن طريق وضع الدولة دائما لاحتمال وقوع الأسوأ حتى و إن لم يكن هناك خطر أكيد يهددها، و هذا ما يؤدي بها إلى البحث عن المزيد من القوة لتحقيق استقلال في سلوكها الخارجي، و بالتالي تحقيق أمنها (2).

وقد ظهر أيضا في هذه النظرية أي الواقعية الجديدة تيار جديد إلى جانب الواقعية الهجومية والدفاعية، سمي بتيار الهيمنة الذي يرى أن استقرار النظام يعتمد على حالة الهيمنة مدعمة اقتصاديا

<sup>1</sup> فريد زكريا ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 16.

وتكنولوجيا وسياسيا وخاصة عسكريا، وهذا التيار يدعم الهيمنة الأمريكية حيث يرى أن الهيمنة الأمريكية وانتشارها عالميا و سيطرة قوتها يسمح ببقاء النظام الغربي و استمراره و المحافظة عليه (1).

### ثانيا: النظرية الليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية:

في المجال الأكاديمي تشير الليبرالية الجديدة إلى الليبرالية المؤسسية الجديدة، أما في عالم السياسة الواقعية، فهي تعني السياسة الخارجية لليبرالية الجديدة التي تحافظ على التجارة الحرة أو الأسواق المفتوحة والقيم و المؤسسات الديمقراطية الغربية، حيث انضمت كثير من الدول الغربية إلى الديمقراطية و الدول القومية الرأسمالية، فالمؤسسات التي تم إنشاؤها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية صمدت واستمرت و هي تقدم الأساسي لترتيب القوة السياسية و الاقتصادية.

وهذه المؤسسات تم بناؤها من قبل سياسيين كانوا يعتقدون إما فرضيات الليبرالية الجديدة أو الواقعية أو الواقعية الجديدة حول عالم السياسة الدولية (2).

حيث تذهب الليبرالية الجديدة في نفس الاتجاه الذي ذهبت إليه الواقعية الجديدة فكلاهما يبحثان عن تفسير الانتظام السلوكي من خلال فحص الطبيعة اللامركزية للنظام الدولي، و أهمية قوة الدولة وتنقسم الليبرالية الجديدة مع الواقعية الفرضية التي ترى بأن المسؤولين في الدول يحسبون جيدا التكلفة والفوائد المرجوة من أية أفعال يقومون بها، و لكن الليبرالية المؤسسية الجديدة لا تدعي بأن من السهل إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه و لكنها تفترض بأن مقدرة الدول على الاتصال و التعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر التي تختلف تاريخيا و عبر قضايا مختلفة في الطبيعة و القوة، و الدولة

<sup>1</sup> Daniel Dewdney and John Ikenberry, **Realism structural liberalism and the western order**. Colombia University, New York, 1999, p 118.

<sup>2</sup> Steve Lonny, **Contemporary Main Stream Approach**. 3<sup>ed</sup> edition, Oxford University Press, 2005. p 183-184

تقع في مركز تفسيرها للسياسات الدولية، و لكن هناك قواعد رسمية و غير رسمية تلعب أدوارا كبيرة في الليبرالية الجديدة و لكنها لا توجد في التفسير الواقعي<sup>(1)</sup>.

لقد وضع " دافيد بالدوين " نوعين من الليبرالية:

### الليبرالية النفعية:

تعطي الأولوية للنظام الداخلي و العوامل المؤثرة فيه، و لا تركز على السلوك الخارجي للدول.

### الليبرالية المؤسساتية و التجارية :

تقوم هذه الليبرالية بعلاقات النظام الدولي بتركيبته و بنيته الجديدة المتمثلة في المؤسسات الدولية الحكومية و غير الحكومية التي تعمل على وضع أساسي جديدة لتحقيق الأمن الدولي و ذلك بتوجيه سياسات الدول الخارجية<sup>(2)</sup>.

فالليبرالية الجديدة تركز بشكل أساسي على الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية و المؤسسات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة و الشركات المتعددة الجنسيات في تقديم التعاون و تسهيل عملية تبادل المنافع.

حيث نجد أن الليبرالية الجديدة ترى أن المؤسسات التي تتجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول، و ذلك لما تقدمه لها من فرص، و لهذا سوف تكتسبه قدرا من الاستقرار، كما يستفيد قواعدها الحكومات من حيث ممارستها للقوة و إن كان هذا لا يمنع من استمرار الدول في محاولة الوصول إلى غاياتها بما في ذلك زيادة مكاسبها من خلال استخدام النفوذ السياسي إلا

<sup>1</sup> Robert keohane, **International Institutions and State Power**. west view press, 1989,p47.

<sup>2</sup> Steve Lonny, contemporary mainstream approaches, op cit p 211.

أن ممارسة النفوذ لم تعد تعتمد على القدرات المادية فقط بل أيضا على العلاقة بين الغايات و الوسائل من ناحية و قواعد و ممارسات المؤسسات الدولية من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

إذ يعارض الليبراليون النظرة الواقعية، التي تعرف القوة على أنها قدرة الدولة على إجبار الدولة الأخرى أن تتصرف بشكل معين، و يرون أن القوة لا تستمد بهذا الشكل لأنه وإن حقق مصالح الدولة على المدى القصير، فلن يكون قادرا على تحقيقها على المدى الطويل، فإن الذي يعظم من قدرة الدولة هو محاولة الاتفاق على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى و تلك المصالح التي يمكن أن تحقق للطرفين مكاسب مضاعفة<sup>(2)</sup>.

### ثالثا: النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية.

تهتم البنائية بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة العلاقات الدولية والسياسة الدولية ونتيجة لذلك فإنها تعتقد أن الأفكار والقيم والأخلاق السائدة لها دور في الحياة السياسية و لها إمكانية تغيير السياسة العالمية، بالرغم من أن النظريات التقديرية تعتبر هذه العوامل على أنها عوامل ثابتة، في حين نجد أن النظرية البنائية تعتبرها عوامل غير ثابتة و قابلة للتحول و التغير بطريقة مستمرة.

وقد عرف "نيكولا أونوف" Nicolas Onouf البنائية بأنها " منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية على اختلاف أشكالها وهي إطار نظري يسعى إلى تقديم تغيير عام لما يفعله الناس " أما " ألكسندر واندت" Alexander Wandet فقد عرفها كما يلي : " إن البنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي

<sup>1</sup> Robert keohane, **Institutional theory and the Realist challenge after the cold war**. In David Baldwin neorealism and néolibéralisme, pp 271 -274.

<sup>2</sup> جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

## الفصل الأول : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

و تتمتع بالسمات التالية: الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل، الهيكل المميز للنظام الدولي هو تفاعل بين أكثر من عنصر، يتم بناء الوحدات الدولية و المصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي" (1).

حيث يتضح لنا أن البنائية تنطلق وتركز اهتمامها على الفرد داخل المجتمع وتستخدمه كأساس داخل إطار العلاقات الاجتماعية، حيث تفترض البنائية ما تسميه بالعملاء وتقصد بهم ممثلو المصالح والرغبات الاجتماعية هذا بالإضافة إلى المعايير و تقصد بها الأخلاق و القيم و الأفكار والهوية، فهي نظرية اجتماعية للسياسة الخارجية.

وعند إسقاط أفكار البنائية على السياسة الخارجية الأمريكية فإن " ستيفن كراستر " Steven craster يعترف بأن السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعقيدة الأيديولوجية أكثر من أنها مدفوعة بمصلحة وطنية محددة، ويؤكد " آرنست " على أهمية الثقافة والهوية في قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية تضمنت سؤالاً واحداً من نحن؟ (2).

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا نظير لها في تصدير ثقافتها الشعبية إلى كل أنحاء العالم و هذا ما أكدته " جوزيف ناي " " Josèphe Ney " أن الهدف هو جعل الآخرين يفعلون ما أريده أنا دون إرغام أو فكرية من حيث إلهام الآخرين و التأثير عليهم، وهي المعايير التي تدافع عنها الدولة في الخارج كحقوق الإنسان، والديمقراطية، ومصادر القوة الناعمة مرشحة للتزايد بتطور وسائل المعلومات (3).

وقد ظهر دور البنائية في السياسة الخارجية الأمريكية يوضح أكبر عند "كريس براون" عند قوله " أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وحدهم لهم القدرة على تحرير متى تكون المعايير مهددة

<sup>1</sup> جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

<sup>2</sup> Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, **Identité national sécurité et la théorie des relations internationales**. revue étude et nationales, 2004 pp 17-21.

<sup>3</sup> جوزيف ناي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

وما الذي يجب أن يفعل اتجاه ذلك، وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقرير يخدمه لمصالح الخاصة " (1).

---

<sup>1</sup> Chris Brown, **the normative framework of post cold war international relations, from polarization globalization**, in world politics, black well publisher 2002, p 151.

### خلاصة الفصل:

مما سبق نستنتج أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، عملية معقدة بالنظر إلى طبيعة المؤسسات المخولة بصنع القرار، إذ تشكل مختلف القوى المؤثرة تنظيمًا موازي لا يمكن تجاهله، فالواقع يثبت مدى تدخل هذه القوى في العديد من المرات في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في ظل تنامي الموارد المالية لهذه القوى أين أصبحت تستخدم المال من أجل توصيل وتحقيق أهدافها، كما يلعب التطور التكنولوجي عاملاً حاسماً في الزيادة من قدرتها، بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية مستندة إلى العديد من النظريات انطلاقاً من النظرية الواقعية المرتبطة بالقوة والمصلحة مروراً بالنظرية الليبرالية القائمة على الاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية إلى النظرية البنائية وكل من هذه النظريات تعطي تفسيرات مختلفة لطبيعة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

## الفصل الثاني:

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

### تمهيد

شهدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تغيراً جذرياً في تعامل الولايات المتحدة مع الدول العربية، في ظل انتهاج سياسة تدخلية تحت غطاء نشر الديمقراطية والدفاع عن احترام حقوق الإنسان انطلاقاً من مبدأ من ليس معنا فهو ضدنا، واعتمادها على القوة الصلبة في تحقيق سياستها، بالإضافة إلى الخطاب الإيديولوجي الذي لطالما اعتبر الدول العربية منبع للإرهاب والتطرف.

حيث سادت هذه التوجهات إلى غاية تغير الإدارة الأمريكية سنة 2009 والتي رأت أنه من الضروري تغيير هذه النظرة تجاه الدول العربية، والعمل على إصلاح وتوطيد العلاقات فيما بينها، من خلال انتهاج سياسة براغماتية في تعاملاتها. وهو ما سوف نتناوله في هذا الفصل، حيث سوف نسلط الضوء على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية، وذلك من خلال التركيز على أهم التوجهات السياسية، الاقتصادية، والأمنية، خاصة بعد التحول الذي طرأ على العديد من الأنظمة العربية بعد الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية.

الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

المبحث الأول: التوجهات السياسية للسياسة الخارجية الأمريكية :

إذا كانت المنطقة العربية من الناحية الجغرافية تمثل إقليمًا واحدًا يتميز بوحدة قومية و حضارية واحدة و الشعوب العربية تمثل أمة واحدة، إلا أن تخطيط السياسة الأمريكية يقسم هذه المنطقة إلى 04 دوائر أساسية لكل منها خصائص ترتبط بصورة كبيرة بأهداف و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد:

**المنطقة الأولى:** تشمل منطقة الخليج العربي، و تضم كل دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق و اليمن، و هذه المنطقة تشكل مرتكز اقتصادي للولايات المتحدة أساسا و الدول الغربية الأخرى خاصة من الناحية الاقتصادية فهذه الدول تستورد أكثر من 75% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج العربي.

**المنطقة الثانية:** تقع في قلب المنطقة العربية و تضم لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين، مصر حيث تتبع أهمية المنطقة من موقعها الاستراتيجي في شرق المتوسط، و وجود قناة السويس التي تربطها بالبحر الأحمر و شرق إفريقيا، و غرب آسيا، و في هذه المنطقة كذلك نجد الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعد صراعا استراتيجيا متعدد الأطراف، و دورا إسرائيليا في المنطقة و ما تلعبه من سياسات لخدمة أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

**المنطقة الثالثة:** و تشمل وادي النيل، و البحر الأحمر، و القرن الإفريقي و تضم السودان و جيبوتي، الصومال، و جزر القمر، و تكمن أهميتها في نهر النيل الذي يربط أكبر دولتين هما مصر والسودان، إضافة إلى الامتداد الجغرافي للسودان في القارة الإفريقية، و بالتالي فالسياسة الأمريكية

## الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

تحاول فصل أو عزل هذه المنطقة عن المحيط العربي و الإقليمي خوفا من أن يشكل قوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة (1).

**المنطقة الرابعة:** و تضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا و لها مميزات جغرافية أهمها قربها من القارة الأوربية، وجود مضيق جبل طارق و اتساع مساحتها فهي تقريبا تمثل نصف المنطقة العربية و لها احتياطات نفطية ضخمة، و تركز أهداف السياسة الأمريكية في هذه المنطقة على محاولة تقسيم و استغلال مختلف ثرواته الاقتصادية مع الدول الأوربية و المحافظة على الوجود الأمريكي هناك (2).

و بصفة عامة تتمتع المنطقة العربية بأهمية جيو اقتصادية انطلاقا من الموقع الاستراتيجي، الذي تتميز به، حيث تمثل هذه المنطقة قلب العالم نظرا للمساحة الشاسعة، انطلاقا من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي كما تضم المنطقة البحر الأحمر و شواطئ من البحر المتوسط، فهي بذلك تتحكم في الممرات المائية المهمة التي تربط الشرق و الغرب مثل مضيق باب المندب و جبل طارق و مضيق هرمز و قناة السويس و هي تمثل المعابر الأساسية لحركة التجارة العالمية (3).

حيث نجد أن المنطقة العربية بكامل امتدادها الجغرافي و نظرا لاحتوائها لمصادر طاقة مهمة إضافة إلى محاولة إدماج إسرائيل كدولة في المنطقة العربية زادت أهمية المنطقة في السياسة الأمريكية التي تحاول فرض هيمنتها خاصة بعد انفرادها كقطب عالمي على المستوى الدولي و امتلاكها للقوة الاقتصادية، و العسكرية، و التكنولوجية التي تستطيع من خلالها تحقيق وفرض مختلف سياساتها على النظام العالمي.

<sup>1</sup> خلف الجراد، العرب في الإستراتيجية الأمريكية. التكوين للتأليف و الترجمة و النشر، دمشق، 2007، ص ص 10-11.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 12.

<sup>3</sup> ناصيف حتي، التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاساته على النظام الإقليمي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 16، 1991، ص 158.

و بالحديث عن السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية نجد أن إستراتيجية المصالح هي المحدد الأساسي لهذه العلاقة، و هي التي تحكم السلوك الأمريكي المتعلق بالمنطقة العربية، حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية الأمريكي السابق " جيمس بيكر " " James Beakre " بأن المدرسة البراغماتية ستبقى تحكم السياسة الخارجية الأمريكية في شكلها العام، و تجاه المنطقة العربية بشكل خاص، كما جاء في قول نائب الرئيس الأمريكي " جوزيف بايدن " " Joseph Biden " أن العالم لا يستطيع حل مشكلاته دون أمريكا و لا تستطيع أمريكا حل مشكلات العالم وحدها، و هو بذلك يحاول إظهار أهمية أمريكا في العالم ودورها القيادي في حل المشاكل التي تعاني منها العديد من المناطق<sup>(1)</sup>.

و قد جاءت الفلسفة السياسية للرئيس " أوباما " " Obama " اتجاه المنطقة العربية و التي تميزت بالانتقائية، فهو يتحدث عن أهمية التعاون متعدد الأطراف من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، كما جاءت هذه الفلسفة غير راضية عن سياسة الرئيس السابق جورج بوش الابن " George Bush " خاصة في العراق، حيث اعتبرها مخالفة للقانون و الأخلاق، و تميز أوباما باستخدامه لغة القيم و الأغراض الأخلاقية، حيث أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " هيلاري كلينتون " " Hillary Clinton " في أحد المرات إلى أن أوباما بدأ حقبة جديدة من التفاعل المعتمد على المصالح و القيم المشتركة و الاحترام المتبادل، كما أنه يميل إلى التفاوض متى رأى أن الأطراف المعنية تريد ذلك، ففي فترة وجيزة بعد توليه الرئاسة عام 2009، بذل جهداً من أجل إعادة إطلاق المحادثات بين الحكومة الإسرائيلية و الرئيس الفلسطيني، إلا أن المحاولة فشلت نظراً لتمسك الطرف الإسرائيلي بعدم إيقاف بناء المزيد من المشروعات الإسكانية الاستطانية على الأراضي الفلسطينية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحميد الكيالي، الموقف الاستراتيجي الأمريكي و الإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص ص 13-14.

<sup>2</sup> جوان كول، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 167-2014، ص ص 4-5.

و من أهم سياسات الإدارة الجديدة تجاه المنطقة العربية، و خاصة منطقة الشرق الأوسط نجد سياسة فك الارتباط حيث طرحت الإدارة الأمريكية سياسة التمحور نحو آسيا، أو إعادة التوازن نحو آسيا نظرا لقناعة الولايات المتحدة الأمريكية أن القضية المهمة التي تواجه الولايات المتحدة هي القضية الصينية و محاولة احتواء المد الصيني تجاه هذه المنطقة، نظرا لأهميتها الاقتصادية إذ نجد أن حجم التبادل الاقتصادي مع الدول المطلة على المحيط الهادي تتجاوز 1.1 تريليون دولار عام 2012 مقابل 200 مليار دولار كقيمة تبادل تجاري مع 22 دولة من دول الشرق الأوسط عام 2012، و من أشكال سياسة فك الارتباط التي طرحتها الإدارة الأمريكية، سياسة إنهاء حرب العراق الذي تحول إلى انتصار الحس السليم حيث وعد "أوباما" "Obama" إنهاء الحرب على أساس نجاح و مشرف، كما كان عازما على إنهاء حالة الحرب في أفغانستان التي أنهكت الميزانية الأمريكية مع مطلع سنة 2014<sup>(1)</sup>.

في حين نجد أن السياسة الأمريكية شهدت نوعا من التغير، حيث كانت الإدارة الأمريكية عازفة عن التدخل العسكري في ليبيا، حيث جاء تصريح أحد مسؤولي البيت الذي قال بأن الولايات المتحدة الأمريكية حتى 17 مارس 2011 كانت على ما يبدو غير ماضية تماما إلى تلك الحرب، لكن و نتيجة للضغوط الدولية خاصة من فرنسا و بريطانيا و جامعة الدول العربية التي تتزعمها المملكة السعودية الداعية إلى ضرورة الانضمام إلى القوات التحالف من أجل وضع حد للمجازر التي ترتكب في ليبيا من قبل مليشيات العقيد " معمر القذافي" و لكن في هذا السياق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تقود من الخلف واقتصر التدخل الأمريكي في ليبيا على التدخل الجوي، من خلال فرض حصار جوي وقيام مقاتلات أمريكية بقصف لمواقع تواجد الميليشيات المسلحة التابعة للنظام الليبي و استهداف مخابئ الأسلحة و المطارات العسكرية و ذلك بالتنسيق مع باقي الدول<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> جوان كول ، المرجع السابق، ص ص 7-8.

<sup>2</sup> جوان كول، المرجع السابق، ص 11.

أما بالنسبة للحالة المصرية و التونسية و اليمنية، فهذا الحراك الشعبي فاجأ الإدارة الأمريكية وهو الأمر الذي ترجم في مواقف دولية غير ثابتة تجاه هذا الحراك، حيث أن الإدارة الأمريكية كانت تميل إلى الاحتفاظ بالأنظمة الحاكمة التي كانت في خدمة سياستها، لكنها في النهاية اضطرت إلى التعامل وتأكيد ضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية، وهو ما تجلّى في مصر اثر قبولها التعامل مع قوى الإسلام السياسي المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، و في تونس مع حركة النهضة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية و في مراحل سابقة كانت تعتبر جماعات الإسلام جماعات إرهابية، لا يجب أن تصل إلى سدة الحكم في البلدان العربية نظرا لتخوفها على مصالحها هناك، كما تعاملت الولايات المتحدة عن بعد كذلك في الحالة اليمنية من خلال ممارسة أسلوب الضربات الجوية بطائرات دون طيار رافضة تماما التدخل المباشر في اليمن بالرغم من تفاقم الوضع هناك<sup>(1)</sup>.

إذ أن التعبئة الشعبية التي خلفها الحراك الشعبي على مستوى المنطقة العربية، أعطت الفرصة لتحقيق قاعدة ديمقراطية في الدول العربية، فالولايات المتحدة انتهزت هذه الفرصة لكن بينت حساسية صعود الإسلاميين إلى السلطة، مبرزة ضرورة أن يحترموا الثقافة الديمقراطية<sup>(2)</sup>.

إلا أن الإدارة الأمريكية قد تبنت سياسات براغماتية تجاه الحكام العرب و ذلك من أجل تحقيق مزيد من التعاون الإقليمي، حيث قام الرئيس "باراك أوباما" "Obama" بزيارات في المنطقة العربية كانت خلفياتها السياسية تحسين العلاقات ما بين الدول العربية و الولايات المتحدة الأمريكية، دون فرض أي مطالب أو شروط في مجال تطبيق الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان. إذ زار "أوباما" الرياض والقاهرة و وصف أوباما الرئيس المصري "حسني مبارك" بأنه حليف قوي كما أشاد بحكمة العاهل السعودي، لكن

<sup>1</sup> جوان كول، المرجع السابق، ص ص12-13.

<sup>2</sup> Bernard Langlois, **Barack Obama et le printemps arab le repositionnement de la politique américaine au Moyen-Orient** . bibliothèque et archives canada, canada, 2013, p327 .

مع بداية الحراك الشعبي تراجعت شعبية أوباما لدى الجماهير العربية التي كانت ترى في الرجل رجل دولة واعد، وعندما فهمت الإدارة الأمريكية خطورة التغيير الذي يحتاج المنطقة العربية والذي انطلق من تونس وصولاً إلى اليمن مروراً بمصر، البحرين، ليبيا و سوريا، بدأت الإدارة الأمريكية تؤكد على خطاب التغيير الديمقراطي، و ذلك كاستجابة منها لما بات يسمى ب " الربيع العربي" ودعمت بصورة ايجابية الديمقراطية متخلفة بذلك عن سياساتها البراغماتية المبكرة و تواطئها الأولى مع حكام عرب خدموا السياسة الأمريكية على مدى سنوات طويلة (1).

في حين نجد أن دبلوماسية الإدارة الأمريكية قد أركبت استراتيجيتها و التي وصلت إلى حد التناقض مع خطابها، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على السلوك الامبريالي الجوهري تجاه العرب، على الرغم من الاختلاف بين الإستراتيجية الجديدة و سابقتها أثناء إدارة " جورج بوش " " George Bush"، و أعادت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى توجيه إستراتيجيتها نحو الأسس المبدئية القديمة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، من خلال نظام العملاء الإقليميين سواء القدامى أو الجدد و هو ما يضاعف نفوذها الاقتصادي و مصالحها الجيوسياسية، حيث كلفت الإدارة الأمريكية دعمها للحراك الشعبي في كل دولة انطلاقاً من مبدأ مساندة ذلك لأهداف واشنطن في المنطقة. إذ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت الرئيس اليمني الجديد "هادي عبد ربه منصور" و ذلك بعد أن أيد الحكومة الأمريكية في الحرب غير الشرعية التي تقوم بها على بلاده، و إعلانه علناً على تأييده للولايات المتحدة الأمريكية، التي تواصل انتهاك السيادة اليمنية بذريعة محاربة تنظيم القاعدة و الجماعات المسلحة، و في مصر نجد تشديد الرئيس الأمريكي أن تحالفه مع مصر يتوقف على أداء قادتها المنتخبين، و أوضح أنه لن يعد الإخوان المسلمين حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية ما لم يحددوا مواقفهم تجاهها، و في ليبيا

<sup>1</sup> مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة الأمريكية و استراتيجياتها في العالم العربي. المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، العدد 01، 2013، ص ص 14-16.

دعمت واشنطن قادة ليبيا ما بعد القذافي عندما أعادوا فتح سوق النفط و الطاقة، و تبنا مواقف صديقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

وفي خطاب أوباما الشهير في القاهرة يوم 04 جويلية 2009، الذي وجه من خلاله رسالة إلى العالم العربي مؤكدا أن إدارته تنتهج سياسات جديدة تختلف عن سياسات الرئيس السابق حيث قال: "إن هناك جدلا يدور حول تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان خلال الفترة الأخيرة، و هذا الجدل كان متصلا بشكل كبير بالحرب على العراق، اسمحوا لي أن أتحدث بوضوح و أقول ما يلي لا يمكن لأية دولة و لا يحق لأية دولة أن تفرض نظاما للحكم على دولة أخرى، و أن أمريكا لا تقول أنها تعلم ما هو أفضل شيء بالنسبة للجميع، و سوف نرحب بجميع الحكومات السلمية المنتخبة. شرط أن تحترم جميع أفراد الشعب في ممارستهم للحكم"<sup>(2)</sup>.

من خلال التحليل الأولي لخطاب أوباما يمكن القول أنه أبدى استعدادا من أجل الحوار مع الأنظمة العربية، بغض النظر عن عدم انتهاجها للأسلوب الديمقراطي، كما ألمح بصورة مباشرة أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت من منهجها السابق، الذي كان قائما على التدخل العسكري المباشر في العديد من البلدان على أساس حماية حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية. كما هو الحال بالنسبة للعراق حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحالة عملت على تصوير نظام الرئيس العراقي " صدام حسين" على أنه ديكتاتوري يجب القضاء عليه، كونه يمتلك أسلحة دمار شامل تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. و بالتالي فإن أوباما ومن خلال خطابه يتضح لنا انه جاء بنوع مغاير من السياسات خاصة تجاه المنطقة العربية، انطلاقا من تعزيز الحوار و التعاون في العديد من المجالات والقضايا الراهنة، لكنها بقيت سياسات مكتوبة على الورق ولم تجسد على أرض الواقع.

<sup>1</sup> مروان بشاره، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

<sup>2</sup> ورقة خطاب أوباما في القاهرة. مجلة شؤون الأوسط، العدد 133، 2009، ص 207.

و في أعقاب الحراك الشعبي الذي شهدته الدول العربية من أواخر سنة 2010 ألقى باراك أوباما خطابا في 19 ماي 2011، و ذلك بوزارة الخارجية الأمريكية حيث أعلن فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم انتفاضات شعوب المنطقة كما أثنى على سلميتها، إضافة إلى تأكيده مرة أخرى على أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم التحول الديمقراطي بالمنطقة العربية، و الحقوق المختلفة المرتبطة بالديمقراطية و أهمها احترام حقوق الإنسان و حرية الرأي و التعبير كما جاء تأكيده أيضا على أن ما يمثل أولوية في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط هي القضايا المرتبطة بمكافحة الإرهاب، التطرف، و منع الانتشار النووي بالمنطقة كما أشار إلى القضية الفلسطينية، و تأكيده على ضرورة ضمان أمن إسرائيل و التوصل إلى سلام عربي إسرائيلي<sup>(1)</sup>.

ويشير أوباما إلى الحملة العسكرية على ليبيا باعتبارها نموذج جديد للعمل المتعدد الأطراف من أجل دعم الشعوب المضطهدة، كما حث على ضرورة الحوار في البحرين و اليمن، واقترح على بشار الأسد الرئيس السوري القيام بالإصلاحات السياسية، أو انه سوف يتعرض لعقوبات اقتصادية دولية. وفي نهاية الخطاب قرر أوباما تقديم مجموعة من المساعدات الاقتصادية لتخفيف الديون من أجل التحول الديمقراطي في تونس و مصر، و يجدد دعوته إلى حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

و قد جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي « National Security Strategy » التي تم الإعلان عنها في 27 ماي 2010، كرد فعل صريح على فشل السياسات الأمريكية المنتهجة من قبل الرئيس جورج بوش " George Bush " في مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية، كما أن الوثيقة ركزت

---

<sup>1</sup> أسماء محمد يوسف، تحليل الخطاب السياسي للرئيس أوباما تجاه ثورات الربيع العربي دراسة حالة ليبيا و سوريا 2008-2016. المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 8 جويلية 2016، تاريخ الاطلاع : 2017/02/23، على الساعة : 23:56، نقلا عن: <http://www.all4ssyria.info/archive1331139VPLoods/2016107/>.

<sup>2</sup> Anthony Nceiso , Obama and the arab spring. Department of security studies, Angelo university, 2012,p 08-09.

على فشل الإدارة الأمريكية السابقة و غرقها في حروب أفغانستان و العراق. و بالتالي فإن الإدارة الجديدة تحت قيادة الرئيس " باراك أوباما " جاءت لتحاول الخروج من هذه الأزمات التي خلفتها إدارة المحافظين الجدد، حيث نجد أن هذه الوثيقة أدت إلى ظهور جدل واسع في الأوساط السياسية الأمريكية، إذ هناك من يرى أنها مجرد حملة علاقات عامة تعكس رؤية أوباما و توجهه الجديد الذي أدى إلى تراجع القوى الأمريكية، وتراجع مركزها العالمي، و بين من يرى أن الوثيقة أعطت الانطباع الايجابي المطلوب كونها جاءت بتغيير عما طرحته إدارة جورج بوش، وهذه الوثيقة كذلك اعتبرت بداية عصر جديد تتجلى ملامحه الأساسية في إقامة علاقات جديدة مع العالم الإسلامي، كما أنها صيغت على ضوء معطيات بارزة على الساحة السياسية و الأمنية، و ذلك من أجل التأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر إلى الدول الإسلامية من منظور الإرهاب، وعلى أنها دول مصدرة للتهديدات الأمنية و الجماعات الطائفية هذا بعد تحول في استراتيجيات الأمن القومي الجديدة عن عقيدة الحروب الاستباقية الوقائية، والتي أسست جميع علاقاتها مع العالم الإسلامي على أساس محاربة الإرهاب و أن الدول الإسلامية منبع للإرهاب، يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تراقبها و تفرض ما يناسبها من سياسات من أجل التأثير على الحكام العرب بطريقة تتناسب مع مصالحها و أهدافها في المنطقة (1).

حيث نجد أن الإدارة الأمريكية تحت قيادة الرئيس أوباما جاءت بطريقة جديدة في تعاملها مع العالم ككل، على عكس الإدارة السابقة التي انتهجت سياسات مبنية على القيم و المعايير الأخلاقية واعتمادها أساسا على القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، فنجد أن السياسة الجديدة أكثر واقعية كون أنها تركز على العلاقات و المصالح المشتركة مع الأمم الأخرى، إذ أن أوباما عبر عن ذلك بالقول

<sup>1</sup> حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط. مجلة دراسات دولية، العدد 46، ص 83.

أن الأجيال السابقة لم تسقط الفاشية، و الشيوعية بالصواريخ و الدبابات فقط، بل كذلك عن طريق التحالفات المتينة و القناعات المستديمة<sup>(1)</sup>.

و بالتالي نجد انه طراً نوع من التحول على السياسة الأمريكية، إذ لم تعد تركز على التدخلات العسكرية بقدر ما تركز على إنشاء التحالفات، و توطيد العلاقات السياسية مع مختلف الدول، و هذا راجع كما قلنا سابقاً إلى تراجع شعبية الولايات المتحدة الأمريكية لدى كثير من الشعوب و الدول في العالم الذين باتوا يرون السياسة الأمريكية على أنها تعسفية في كثير من الحالات، و أن هذه السياسة لم تجلب النفع العام، خصوصاً في حالات أين أنهكت هذه السياسة مواد مالية ضخمة دون تحقيق الأهداف المحددة سلفاً لذلك أصبح هناك وعي أن السياسة الأمريكية تهدف دائماً إلى تحقيق المكاسب الخاصة بها دون الاهتمام بمصالح الدول الأخرى و التاريخ حافل بالأمثلة على ذلك .

لكن هناك الكثير من الآراء السياسية و الأكاديمية التي ترى أن هذه السياسة الجديدة لم تجلب التغيير المرجو منها بل أبقت على الإستراتيجية القديمة، حيث أن خطابات أوباما مختلفة تماماً على سياسته في الواقع و ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تعمل بمبدأ فرض الهيمنة السياسية عن طريق صنع أنظمة حليفة أو تابعة لها تضمن لها الحفاظ على مصالحها، و هو نفس النهج الذي اتبعته الإدارة الجديدة فعلاً خصوصاً في المنطقة العربية ككل و مع انهيار بعض الأنظمة نتيجة للحراك الشعبي حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بصناعة سياسة جديدة تشكل من خلالها مبدأ الهيمنة السياسية

<sup>1</sup> فواز جرجس، أسس و مرتكزات سياسة أوباما الخارجية. مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 05 فيفري 2013، تاريخ الاطلاع : 2017/04/24، نقلاً عن: <http://www.aljazeera.net/ar/repostes/2013/01/>

على هذه الدول و القدرة كذلك على استبدالها في حال تمرد أو معارضة، و بذلك تخلق دوامة من العنف و العنف المضاد لتخلق لنفسها الفرصة للتدخل و تحويل الفوضى إلى خدمة مصالحها<sup>(1)</sup>.

لقد سعى أوباما منذ فترة رئاسته الأولى إلى محاولة لتبني نهج مختلف في السياسة الخارجية الأمريكية و قد تجلّى ذلك في خطابه بإعلانه عن إنهاء حرب العراق و أفغانستان و التواصل مع العالم العربي، لكن نجد أن معظم خطابه و طموحاته اصطدمت بواقعية السياسة الخارجية، و بذلك جاء سياساته غير مختلفة عن تلك التي تبناها الرئيس الأسبق جورج بوش حيث أن الخطاب السياسي الأمريكي تجاه المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي جاء مفعما بالآمال و الطموحات، ولم تجد سبيلا إلى تطبيقها في أرض الواقع خصوصا و أن الموقف الأمريكي من الحراك الشعبي جاء متأرجحا بين دعم الأنظمة السياسية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، و بين دعم عمليات التحول الديمقراطي، و دعم الشعوب الثائرة<sup>(2)</sup>.

إن الدول العربية لا تفرض القيم الغربية و هو ما أكده و تجسد في عملية الحراك الشعبي في كثير منها، و التي طالبت في المقام الأول بالحقوق و الحريات السياسية و الاجتماعية، و انتهاج السبل الديمقراطية للحكم، لكن هذه الشعوب في نفس الوقت ترفض تماما فكرة أن تفرض عليها هذه القيم من الخارج، لذلك أصبحت الشعوب العربية متخوفة كثيرا من نوايا الإدارة الأمريكية إلى استعمالها القوة العسكرية في التعامل معها، و لكن نتيجة لإفرازات الحراك الشعبي في المنطقة التي خلقت جملة من التغيرات جعلت هذه الدول في حاجة إلى المساعدة الأمريكية، و هي الفرصة التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية انتهازها كون أن معظم هذه الدول تعاني مشاكل اقتصادية، مثل مصر و تونس

<sup>1</sup> جميل خليل نعمة المعلقة و آخرون، الفكر السياسي الأمريكي المعاصر و أثره على الوطن العربي. ابن القدام للنشر و التوزيع الجزائر، 2016، ص 73-74.

<sup>2</sup> عمرو عبد العاطي، الأمة المستغنى عنها : أزمة القيادة و السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014، ص ص 172-173.

## الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

وليبيا، و هي في حاجة إلى الاستثمارات الأمريكية، و المساعدات المالية حتى تتمكن من استرجاع حالة الاستقرار السياسي و الأمني<sup>(1)</sup>.

و حتى تضمن الولايات المتحدة الأمريكية مكانها لها في خضم الحراك الشعبي في المنطقة العربية يجب عليها القيام بإصلاحات و مراجعات فعلية للسياسة الخارجية الأمريكية و ذلك من خلال :  
الاعتماد على القوة الناعمة و الأداة الاقتصادية بدل القوة العسكرية و التراجع عن سياسة التدخلات في التعامل مع الدول العربية، و ذلك من خلال دعم المؤسسات التعليمية و القطاع الخاص، حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق استقرار اجتماعي و سياسي.

فالسلاح الأكثر فاعلية في مواجهة التطرف و الجهاد ليس بالسلاح العسكري، بل يكون عن طريق إنشاء تحالفات مع القوى الإسلامية الوسطية المعتدلة التي نجد أن غالبيتها يتبنى موقف ايجابي من الديمقراطية، فالتحالفات مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر و حزب النهضة في تونس هو ضرورة تضمن من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على مصالحها، و تمنح لها فرصة من أجل مواجهة الإرهاب و القوى المتطرفة في المنطقة.

الاعتماد على الأداة الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية كون هذه الأداة هي الوسيلة التي من خلالها تستطيع الولايات المتحدة أن تلعب دورا في حل الأزمات و الصراعات في العديد من المناطق، و خاصة المنطقة العربية كون أن عنصر القوة الصلبة قد تراجع و لم يعد بالإمكان التدخل واستعمال القوة العسكرية في مكان يشهد أزمات أو صراعات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة في ظل بيئة متأزمة غير مستقرة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> ديفيد رود، ما بعد الحرب إعادة تخيل النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط الجديد. مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014، ص 178.

<sup>2</sup> ديفيد رود، المرجع السابق، نفس الصفحة .

و لقد عبر أوباما في العديد من المناسبات أن الديمقراطية لا تفرض بقوة السلاح معارض تماما لفكرة تغيير الأنظمة السياسية بالقوة، وفسر ذلك كونه يرى أن انتهاج النظام الديمقراطي يحتاج بالأساس إلى دعائم تنبع من الداخل كالقضاة و الإعلام المستقلين، و دور المجتمع المدني القوي و هي عوامل يجب أن تصدر من داخل المجتمع نفسه، كما يلزمها فترات زمنية طويلة لبنائها مشيرا في نفس الوقت أنه لن يتخلى عن فكرة نشر الديمقراطية في العالم، و لكن هذه المرة سيكون التركيز أكثر على البرامج الدبلوماسية العامة من أجل تحقيق هذه الفكرة، و ذلك بمضاعفة المساعدات الأمريكية لدول العالم في مجالات مكافحة الفقر، و نشر التعليم و الرعاية الصحية، و تشجيع التجارة و الشراكة الاقتصادية، كما

يتبنى أوباما فكرة ربط المساعدات الأمريكية بمدى تقدم جهود الإصلاح و الديمقراطية داخل الدول الراغبة في الحصول على تلك المساعدات و بالتالي نجد حفاظ الولايات المتحدة على التوجه العام في سياستها الخارجية الذي يأتي دائما خلف تلك الخطابات التي تطلقها الإدارة الأمريكية و تحاول من خلالها تلميع سياستها تجاه الدول العربية<sup>(1)</sup>.

لذلك راهنت الولايات المتحدة الأمريكية و منذ البدايات الأولى لعمليات الحراك الشعبي في الدول العربية على العلاقات المتميزة التي تربطها مع المؤسسات العسكرية لهذه الدول و خاصة الصديقة منها و عملت بجهد كبير من أجل بناء علاقات مع التيارات الإسلامية المعتدلة، بهدف ضمان مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، حيث ارتكزت إدارة أوباما على منطق براغماتي يقوم على تطوير علاقات منفعة متبادلة مع القوى الإسلامية في دول الحراك الشعبي، كون الإدارة الأمريكية تتبأت بأن تحل هذه التيارات محل الأنظمة التي سقطت نظرا للدعم الشعبي الذي يمكن أن تحشده هذه الجماعات، خاصة بالنظر الى

<sup>1</sup> علاء بيومي ، باراك أوباما و العالم العربي . مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008، ص ص79-80.

تركيبتها و احتكاكها بمعظم أفراد المجتمع، و هو ما يعطيها دفعا قويا للصعود إلى سدة الحكم في هذه الدول (1).

على الرغم من أن الخطاب الذي كان سائدا طوال فترة زمنية طويلة هو منع وصول الإسلاميين إلى السلطة، إلا أن الحراك الشعبي، أرغم الإدارة الأمريكية في فترة حكم باراك أوباما على التراجع عن هذا الاعتقاد و قبول تولي الإسلاميين إلى السلطة، و هو ما حدث في مصر بعد الإطاحة بالرئيس "حسني مبارك"، حيث أبدت الإدارة الأمريكية دعمها لأي حكومة قادمة في مصر، و دعمت الولايات المتحدة " محمد مرسي" بعد فوزه في الانتخابات، و ذلك بعد تعهده بالحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل و بالحفاظ على مصالح الغرب في الشرق الأوسط، و قد اتبعت الإدارة الأمريكية سياسة التصالح اللفظي مع شعوب المنطقة العربية، و جعلت من التدخل المباشر باستعمال القوة في آخر حساباتها، حيث حاولت تحريك مفاوضات السلام بين الفلسطينيين و الإسرائيليين، إلا أن الإدارة الأمريكية اصطدمت بضغوط داخلية و إقليمية جعلتها تمتنع عن أي تصرف يثير غضب إسرائيل، كما تدخلت في ليبيا تحت شعارها الجديد و هو القيادة من الخلف، مع إصرارها على مشاركة الحلفاء الأوروبيين و العرب لتحمل العبء المالي لهذه المهمة، كما ساندت الولايات المتحدة الأمريكية تطلعات الشعب السوري المناهض بالحرية لكن دون إعطاء دعم حقيقي للمعارضة المسلحة و اكتفت بفرض عقوبات على نظام بشار الأسد دون ومطالبته بضرورة القيام بإصلاحات سياسية خدمة لتطلعات الشعب السوري (2).

و عليه فإن غالبية التوجهات السياسية للإدارة الأمريكية الجديدة كانت تصب في خانة كيف يمكن احتواء الغضب الشعبي في الدول العربية، بالحفاظ على المصالح الإستراتيجية الأمريكية دون أي تغيير جذري في سياسة أمريكا المبنية بالأساس على الاستمرارية، فرغم كل الخطابات السياسية للرئيس أوباما

<sup>1</sup> محمد مطاوع، توجهات إدارة أوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، العدد 193، 2013، ص 40.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 41.

التي كان يسلط فيها الضوء على أن سياسته مختلفة عن سابقتها، إلا أن الممارسة أثبتت عكس ذلك خاصة في تعامل الإدارة الأمريكية مع الحراك الشعبي، إذ تبين الوقائع أن الولايات المتحدة استثمرت هذه المرحلة بشكل جيد و أبقت على امتيازاتها في المنطقة، فمهما تغيرت الإدارة السياسة للولايات المتحدة إلا أن سياستها الخارجية تحافظ على ثباتها، نظرا لتشابك و تعقد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وصياغتها على المدى الطويل .

### المبحث الثاني: التوجهات الاقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية :

أصبحت عملية تأمين الطاقة من المتغيرات الأساسية التي لطالما أثرت في رسم خريطة القوى العالمية و في صعودها و تراجعها، و أصبح متغير تأمين الطاقة من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها معظم الدول الكبرى، و نظرا لفشل العديد من الدول الصناعية الكبرى و من بينها الولايات المتحدة الأمريكية في توفير طاقة بديلة عن النفط، أصبح السبب الأساسي وراء زيادة أهميته، حيث أن ضمان إمداد مصادر النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يدخل في صلب الأمن القومي الأمريكي منذ العقود الماضية، وقد أكد الرئيس الأمريكي السابق " ريتشارد نيكسون " "Richard Nixon" في عام 1991 على أهمية ضمان تدفق إمدادات الطاقة و ذلك بقوله: "إننا لا نذهب إلى هناك للدفاع عن الديمقراطية، و لا نذهب إلى هناك لمحاربة الديكتاتورية، لا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية، إننا نذهب إلى هناك و علينا أن نذهب لأننا لن نسمح بأن تمس مصالحنا الحيوية"<sup>(1)</sup>.

و بما أن الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاديات العالم جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالمي في استهلاك النفط، و طبقا للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية فإنها تستهلك ما يفوق 20 مليون برميل يوميا، في حين نجد إنتاجها حوالي 8 مليون برميل يوميا، و هو الأمر الذي يجعلها تستورد يوما حوالي 12 مليون برميل، كما أنه من المتوقع أن يصل الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 27 مليون برميل عام 2025، و عليه فإن السيطرة على مناطق النفط العالمية الرئيسية هي جزء من السياسات القومية الأمريكية، فضلا على أن إحكام السيطرة على المخزونان العالمية للنفط تسهل عملية التحكم في الاقتصاد العالمي، و كذا اقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر، و هو الأمر الذي أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي السابق " وليام كوهين " "William Cohen" في أحد التقارير التي

<sup>1</sup> سليم كاطع، الإدراك الاشتراكي الأمريكي لأمن الطاقة. مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر: 2017/01/12، تاريخ الإطلاع: 2017/02/27، على الساعة: 16:55، نقلا عن: <http://www.mcsr.net/news221>

قدمها إلى الكونغرس حيث قال: "نحن لا نريد الصراع ندا للند، بل نريد امتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم إننا نعيش عصر الإمكانيات الإستراتيجية، و بدون هذا التفوق ستكون قد قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك" (1).

و على الرغم من أن الوصول الأمريكي إلى نفط الشرق الأوسط يعود إلى عام 1928، حينما اكتشفت الشركات البترولية للاحتياطات ضخمة في المنطقة، إلا أن بترول الشرق الأوسط لم يكتسب الأهمية الإستراتيجية الحالية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و ذلك بسبب استعمالاته حيث أصبح النفط العربي يمثل الأساس في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الصناعية الأخرى، حيث بدأ الاعتماد الأساسي عليه كمورد لا يجب أن تتخلى عليه، و فقدانه يعني اضطراب اقتصادي، و حتى سياسي خاصة في العالم الصناعي، حيث فسر الرئيس الأمريكي السابق " جيمي كارتر " Jimmy Carter " الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979، بأنه يستهدف تهديد مصادر النفط في منطقة الخليج، و لذلك أطلق نظريته في عام 1960 اعتبر فيها أن أي محاولات من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها كعدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، و التي سوف تقاوم بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة المسلحة، و بالتالي أصبح نفط الدول العربية و على رأسها الشرق الأوسط من الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي يجب أن تعمل بكافة الطرق و الوسائل على ضمان تدفق البترول من الخليج بشكل آمن، و بأسعار معقولة، و منع أي قوة مهما كانت سواء إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح (2).

إذ تحتل الدول العربية مكانة هامة على مستوى الخارطة النفطية العالمية، كونها تستحوذ على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط. و يعد النفط العربي مصدرا هاما للاستثمار من

<sup>1</sup> سليم كاطع، المرجع السابق.

<sup>2</sup> أمين شبلي، أمريكا و العالم متابعات في السياسات الخارجية الأمريكية. عالم الكتاب، القاهرة، 2005، ص ص 191-192.

أجل سد متطلبات العالم كما أن بترول الشرق الأوسط يوصف في الكثير من الحالات على أنه كنز نظرا لأهميته في الاقتصاد العالمي، و نظرا للأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية كونها تتوسط أكبر الدول المستوردة للنفط كاليابان و أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، و وجود مجموعة من المضائق والممرات البحرية التي ينتقل النفط عبرها إلى مختلف أنحاء العالم، جعل المنطقة العربية و منذ عقود مضت، محل تنافس بين القوى الكبرى على هاته المادة الحيوية و التي تعد شريان الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

لقد استهدفت السياسة الخارجية الأمريكية الدول العربية و خاصة دول الشرق الأوسط خلال المراحل السابقة، و ذلك من أجل الإبقاء على الميزان الاستراتيجي الدولي في المنطقة يميل لصالحها و عملت على الوقوف ضد القوى الأخرى و إبعادها عن هذه المنطقة الإستراتيجية، و قد عملت على تحقيق سياساتها الاقتصادية من خلال ما يلي<sup>(2)</sup>:

- إعادة رسم الملامح السياسية في دول المنطقة العربية كي تتلاءم مع توجهاتها و ذلك عن طريق دعم الديمقراطية، و جعل الدول العربية أكثر انفتاحا، كون أن هذه المبادئ تشكل ضمانة أمريكية هامة لعدم تكرار أحداث سبتمبر، انطلاقا من أن الإسلام هو العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية، و هو الأمر الذي قد يؤدي إلى دخول قوى أخرى منافسة لها في المنطقة العربية خاصة على المستوى الاقتصادي و التجاري .

- دعم القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة بشكل مطلق من أجل الوقوف أمام المد الروسي في محاولة عودته إلى المنطقة العربية، و العمل على تقليصه، و الحد من المنافسة الصينية التي تشهد تطورا ملحوظا خاصة في المجال الاقتصادي .

<sup>1</sup> خميسة عقاي ، النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015، ص 61.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015، ص 62.

- ربط دول المنطقة العربية بالولايات المتحدة الأمريكية لزيادة النفوذ والهيمنة، من خلال دعم الأنظمة السياسية التي لها علاقة متميزة مع واشنطن، و العمل على إبقائها في سدة الحكم نظرا لما تمنحه من امتيازات و خدمات للمصالح الأمريكية على حساب شعوبها .

و لقد شكلت مرحلة الحراك الشعبي على مستوى الدول العربية منذ أواخر 2010، بداية لحقبة جديدة في المنطقة في نظر العديد من المحللين الأمريكيين، وهو ما جاء في وصف الرئيس الأمريكي " باراك أوباما" لعملية الحراك الشعبي على أنها فرصة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية، كون أن عملية التغيير التي شهدتها المنطقة تنسجم بدرجة كبيرة مع الأهداف العليا للسياسة الأمريكية، خصوصا أن البنى الإقليمية العربية أصبحت لا تقوم بوظيفتها المطلوبة منها، وهو الأمر الذي يستوجب إخراجها من دائرة الفعل، و ذلك بتدميرها و إدخال مقدراتها في عملية استنزاف مفتوحة التي تخدم بدرجة أولى مخططات السياسة الأمريكية، التي تسعى إلى الهيمنة على نفط المنطقة و تأمين خطوط الملاحة والتجارة الدولية و منع أي قوة أخرى من المنافسة على النفوذ الأمريكي في المنطقة<sup>(1)</sup>.

حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية توصلت إلى أن تحقيق مصالحها القومية خاصة في الشرق الأوسط، لا يكون عن طريق التصادم مع القوى الأخرى، حيث عملت الإدارة الأمريكية على التعاون و الشراكة بدل الانعزال، الذي تبنته الإدارة السابقة في عهد "بوش الابن" التي عملت على انتهاج سياسة الانفراد في التعامل مع الأحداث، من خلال فرض الرؤية الأمريكية لذلك نجد أن سياسة أوباما ركزت في سياستها على ما يلي:

<sup>1</sup> عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

- منع المنافسين الدوليين عن مكانية إزاحة أمريكا من مركز الزعامة أو تقليص دورها، و ذلك بالاعتماد على نظام جديد للأمن و الاقتصاد في الشرق الأوسط، من خلال التواجد العسكري المكثف في المنطقة و تعزيز القواعد العسكرية هناك .

- الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال سياسة التغلغل الاقتصادي في المنطقة، ووضع الاستراتيجيات اللازمة من أجل التحكم في الثروة النفطية، و ضمان تدفقها و خاصة من دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطات نفطية ضخمة.

- دعم الدول الحليفة و الصديقة و مساندتها، وإبقائها كدول ذات أهمية إقليمية في المنطقة من خلال تحقيق الاستقرار، والأمن و العمل على تكريس السلام الشامل في الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

إن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع فكرة تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، من خلال إتباع سياسات مختلفة تضمن بها مصالحها الاقتصادية. جعل الولايات المتحدة الأمريكية في منافسة قوية مع الدول الكبرى الأخرى خاصة مع روسيا و الصين اللتان لطالما شكلتا تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن الإدارة الأمريكية تعمل على وضع السياسات و صياغة البرامج الجديدة من أجل منع العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد الحراك الشعبي في المنطقة و انتهاز الفرصة من طرف روسيا لأجل الدخول إلى المنطقة العربية للظفر بمكانة تستطيع من خلالها الاستفادة من الثروة النفطية في المنطقة، عبر إتباع إستراتيجية اقتصادية جديدة قائمة على البراغماتية التنافسية للهيمنة الأمريكية، خاصة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين الذي أعاد روسيا إلى الساحة الدولية ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً.

<sup>1</sup> سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة أوباما. دار الحامد النشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 91.

و تسعى التوجهات الروسية و خاصة في فترة حكم الرئيس " فلاديمير بوتين " Vladimir Boutine " إلى التوجه نحو الشرق الأوسط، و يتجلى هذا التحول نحو الشرق في زيارة الرئيس الروسي إلى العديد من الأقطار العربية، وهو ما يمهد لعودة الدب الروسي إلى المنطقة العربية، حيث تسعى الإدارة الروسية إلى عقد شراكات اقتصادية و إستراتيجية مع الدول العربية، كون أن مجال الطاقة هو أحد أهم المجالات التي تلتقي فيها المصالح العربية و الروسية بل يعد جوهر الشراكة العربية الروسية، حيث نجد العديد من المشاريع التي انطلقت بين روسيا و عدد من الدول العربية، وهي في نظر الكثير من المحللين السياسيين اختراق روسي مباشر لمنطقة لطالما كانت تمثل مجالا حيويا أمريكا بدون منافس، و من أهم المشاريع الاستثمارية الروسية نجد:

-إنشاء شركة " لوك أويل" Lukoil الروسية مع شركة النفط السعودية " أرامكو" Aramco مؤسسة مشتركة لاكتشاف و استثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء السعودية، في مساحة تقدر بـ: 30 ألف كلم لمدة 40 سنة.

- اشتراك شركتي " سي نفط" و " ولوك أويل" الروسييتين في تطوير حقول النفط الكويتية الشمالية الأربعة، حيث تتراوح تكلفة المشاريع إلى أكثر من 8 مليار دولار.

- إجراء التعاون لإنتاج النفط بين شركة " لوك أويل" و مصر يصل إلى 10% من الإنتاج المصري من النفط، حيث قدر إنتاج هذه الشركة الروسية في مصر حوالي 12 ألف برميل يوميا<sup>(1)</sup>.

و من بين أهم مجالات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا على المنطقة العربية نجد صفقات السلاح، حيث تعد الدول العربية أحد أهم الأسواق الأسلحة نظرا لتمتع هذه الدول بعائدات

<sup>1</sup> عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص78-79.

ضخمة من الأموال ناتجة عن تصدير النفط، كما تتميز الدول العربية بأنظمة غير مستقرة، تتسارع كل منها من أجل الحصول على ترسانة قوية من الأسلحة.

حيث تعتمد الدول المصنعة للأسلحة إلى انتهاج سياسات في عملية البيع، فهي تباع الأسلحة إلى دول حليفة أو صديقة لها من أجل مواجهة دول أخرى ترى فيها عدوا لها، وهي بذلك تسلم الحلفاء من أجل الوقوف ضد الخصوم، فنجد مثلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تباع السلاح لإسرائيل، الأردن السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومصر، وتمتنع عن بيعها لإيران و سوريا انطلاقا من كونهما أعداء لها كما تفرض على حلفائها عدم بيع السلاح إلى هذه الدول، فالدول الكبرى تتنافس فيما بينها على إنتاج السلاح و تسويقه و ذلك من خلال خلق الحروب و الصراعات بين الآخرين، فالمواجهة المباشرة بين القوى ممنوعة لكن جميع المواجهات الأخرى التي تجري داخل البلدان الأخرى مسموحة، و المثال على ذلك حالة الشرق الأوسط حيث تدعم روسيا إيران و سوريا، و تقوم بتزويدهما بمختلف الأسلحة والعتاد العسكري، في الجهة المقابلة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمول الدول الخليجية و إسرائيل بكل أنواع الأسلحة العسكرية المتطورة<sup>(1)</sup>.

و تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا في مجال بيع الأسلحة، حيث تتخذ قضية التسليح و تصدير السلاح كوسيلة لدعم هيمنتها و تقليص مجالات منافسيها، لذلك تستحوذ على أسواق السلاح العالمية، إذ بلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلاح سنة 2012 ، 28.56 مليار دولار تليها روسيا في المرتبة الثانية عالميا بحوالي 12 مليار دولار، و هي تعمل على تعزيز

<sup>1</sup> عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-89.

## الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

علاقاتها مع العديد من الدول خاصة دول الشرق الأوسط، و بذلك فهي أقوى المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال في المنطقة (1).

و بالرغم من حالة اللاستقرار التي تعرفها معظم الدول العربية و على رأسها سوريا، التي ما تزال تعاني من أزمة داخلية، جاء إعلان وزير الدفاع الروسي على أن سوريا سوف تحصل على صواريخ من نوع " كروز ياخونت" Cruz Yakhont المتطور، الذي أبدت إسرائيل قلقها منه خصوصا، إذا وقع في أيدي حزب الله في لبنان أو أيدي المقاومة الفلسطينية، و قد بلغت الصادرات الروسية من صفقات الأسلحة سنة 2011 إلى نحو 7.4 مليار دولار، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فنجد أن المستورد الأول بالأسلحة الأمريكية هي المملكة السعودية التي انفتحت ما قيمته 60 مليار دولار من أجل رفع كفاءة السلاح الموجودة في الخدمة، و مع مطلع سنة 2010 ركزت للإدارة الأمريكية مع المملكة السعودية و دول الخليج على تقوية دفاعاتها نظرا لحساسية المنطقة عالميا في محاولة لتأمين حقول النفط من أي هجوم خارجي خاصة من إيران (2).

هذا بالإضافة إلى الكويت التي أبرمت صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010 لشراء أسلحة بلغت قيمتها 1.6 مليار دولار، و في سنة 2012 تم إبرام صفقة أخرى تقضي ببيع أمريكا 60 نظام باتريوت للكويت بقيمة تبلغ 4.2 مليار دولار، كما نجد قطر التي أبرمت صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012 من أجل الحصول على طائرات مقاتلة، و دبابات بقيمة 6.6 مليار دولار، ومصر التي تتميز بأهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أعلن البنتاغون عن صفقة سلاح مع مصر سنة 2013 بقيمة 46 مليون دولار. وللاشارة فإن صفقة السلاح مع الدول العربية تحقق أهداف

<sup>1</sup> صلاح سويلم، "تجارة السلاح" "تجارة الموت". تاريخ النشر 2008/11/18، تاريخ الاطلاع: 2017/04/26، على الساعة : 23:16، نقلا عن: <http://www.arbic-military.com>

<sup>2</sup> محمد قدرى سعيد، صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية. مجلة السياسة الدولية، العدد ، 2011، ص 108.

اقتصادية و مالية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هذه الصفقات تضمن ربط هذه الدول بالإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى احتواء إيران و إيقاف النفوذ الروسي بالدرجة الأولى في المنطقة خصوصا و أن السلاح الروسي يتميز بانخفاض الأسعار، وغير مرتبط بشروط مسبقة سواء كانت سياسية أو إيديولوجية<sup>(1)</sup>.

و قد تأزمت العلاقات الروسية الأمريكية مع بداية عهد الرئيس الأمريكي باراك اوباما، و قد تجلّى ذلك في تبني الدولتين لسياسات عسكرية شبيهة بالتّي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية، و الاتحاد السوفياتي في بداية الستينات من القرن الماضي، ومن بين هذه السياسات نجد:

- الدرع الصاروخي الأمريكي في شرق أوروبا، و الهدف من ورائه حسب الولايات المتحدة هو التصدي لأي هجوم محتمل من إيران أو كوريا الجنوبية، في حين نجد أن روسيا اعتبرت ذلك تهديدا مباشرا لحدودها و أمنها القومي.

- تدخل الولايات المتحدة في الأزمة الجورجية، و هو الأمر الذي اعتبرته روسيا تدخل غير مرغوب فيه نظرا للارتباطات و الخلفية التاريخية التي تربط جورجيا بروسيا.

- اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بجهات و أطراف، تعتبرها روسيا أطراف غير شرعية أو العكس وأفضل مثال هنا هو الحالة السورية، فنجد أن روسيا تعترف بالنظام السوري ومؤيدة لبقاء الرئيس بشار الأسد، في حين تقر الولايات المتحدة بضرورة رحيل الرئيس الأسد لحل الأزمة السورية<sup>(2)</sup>.

كما نجد أيضا أن روسيا وقفت ضد قرار الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2013، و الذي صدر عن إدارة أوباما الذي يهدف إلى توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا، لكن روسيا و عن طريق

<sup>1</sup> عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-93.

<sup>2</sup> سعد شاكر شبلي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

استخدام حق الفيتو رفضت القرار، و نظرا لفشل الولايات المتحدة الأمريكية في حشد التأييد الدولي لتوجيه الضربة العسكرية اضطرت الإدارة الأمريكية إلى التراجع، و ذلك يعني الاستجابة للضغوط الروسية الراعية إلى الدبلوماسية و إشرافها على التخلص من السلاح الكيميائي السوري (1).

و بالتالي نجد أن سياسة المصالح دائما هي الدافع و المحرك الأساسي لأي سياسة، أو توجه و بما أن المنطقة العربية و خاصة الشرق الأوسط، تتميز بموقع جيواستراتيجي هام وتوفر المنطقة العربية على احتياطات نفطية هائلة، بالإضافة إلى تواجد إسرائيل في المنطقة، و بالتالي فكل السياسات والخطط إنما هي في الحقيقة تأتي دائما في خدمتها على حساب باقي الدول العربية، حيث تعمل الولايات المتحدة على إبقاء إسرائيل كحليف استراتيجي في المنطقة، وتقويتها من أجل مراقبة باقي الدول و العربية خاصة.

كما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال توجهاتها الاقتصادية تجاه المنطقة العربية تعمل وفق استراتيجية من أجل التأثير على التواجد الصيني في الشرق الأوسط، خصوصا في تأمين منابع النفط كون أن الصين تستورد ثلث احتياجاتها النفطية، ونظرا للنمو السريع الذي حققته الصين و خاصة في المجال الاقتصادي فإن الأسواق العربية تعد بمثابة أسواق رئيسة للتجارة الصينية.

حيث ترفض الصين مبدأ الولايات المتحدة الأمريكية، و الدول الغربية الحليفة الذي يقوم على فرض العقوبات على الدول التي تتعارض مع سياساتها كالعراق، إيران، سوريا، و كوريا الجنوبية. إلا أن الصين كانت لها رؤية أخرى حيث نجد أنها قامت بتزويد سوريا في أواسط السبعينات بصواريخ مضادة للدبابات معترضة بذلك على القرار الذي أطلقته الولايات المتحدة على البلدان العربية فيما يخص شراء الأسلحة وهو ما ساعد سوريا على بناء علاقات وطيدة مع الصين، خاصة بعد اتهام سوريا من طرف الغرب على أنها بلد داعم للإرهاب في إطار علاقاتها مع حزب الله اللبناني.

<sup>1</sup> 10 ملفات تؤكد فشل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما . تاريخ النشر: 2014/05/06 ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/26 ، على

الساعة 14:10 ، نقلا عن: [http://www.sasapost.com/10failure-of\\_usforeign-policy/](http://www.sasapost.com/10failure-of_usforeign-policy/).

أما حديثاً و بعد مرحلة الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية رفضت الصين التدخل الخارجي للإطاحة بالأنظمة القائمة، و أبدت رفضها للتدخل العسكري في ليبيا و سوريا، اعتباراً أن تغيير الأنظمة بالقوة ألحقت مخاطر و معاناة بالشعوب، كما تدعم الصين حق الشعوب العربية في تقرير الشكل الديمقراطي الذي يتناسب و متطلباتها و ليس تلك المفروضة عليها من الخارج<sup>(1)</sup>.

حيث ترفض الصين أي تدخل غربي في سوريا، وتعتبر أن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لزراعة استقرار المنطقة العربية هو سياسة من أجل إعاقة الطريق أمام إمداد النفط التي تصل إليها حيث تسعى الصين إلى المحافظة على علاقاتها التجارية مع الأنظمة الجديدة في الدول التي اجتاحتها رياح الحراك الشعبي، و بالتالي دخول الصين في معادلة الصراع في هذه المنطقة، إذ تمثل البلدان العربية سادس اكبر شريك اقتصادي للصين، و تمثل بلدان الخليج نحو 70% من تلك الشراكة و على رأسها السعودية<sup>(2)</sup>.

كما تسعى الصين على تأمين مصادر النفط و خاصة في الدول العربية منها الخليجية بصورة كبيرة، حيث تعتمد على نوايا الولايات المتحدة الأمريكية الحسنة، بالرغم من أنها ترى في الصين العدو الرئيسي المحتمل، كون أن النمو الاقتصادي الصيني يؤمن الاستقرار السياسي الداخلي المبني أساساً على الطاقة، لهذا فالصين تعمل على تنويع مصادر النفط و الاستثمار، و خاصة الخليج العربي حيث نجد أن 20 % من واردات النفط الصينية قادمة من السعودية و حدها، كما أبدت الصين اهتمامها بدول

<sup>1</sup> سينة الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة. مجلة المستقبل العربي، العدد 440، 2015 ص 44.

<sup>2</sup> سينة الحسيني، المرجع السابق، ص 54.

## الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

مجلس التعاون الخليجي و أقامت علاقات اقتصادية مع الإمارات العربية المتحدة كونها من البلدان المنتجة للنفط و التي تعتمد عليهم الصين أكثر<sup>(1)</sup>.

ومع تزايد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي فقد نظر العرب إلى الصين لتقوم بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي، حيث حافظت الصين على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية وأصبحت تعمل أكثر على دعم اقتصادها و حل مشاكلها الإقليمية، و الانفتاح على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي، و ذلك كهدف لخدمة سياساتها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية، كذلك الوطن العربي الذي يمكن أن يخدم المصالح الصينية على مستوى التعاون، و التبادل ومن أبرز تلك المصالح نجد<sup>(2)</sup>:

- فتح الأسواق العربية و تطبيق قواعد الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

- استفادة الصين من النفط و الغاز العربي دون المرور عبر السياسة الاقتصادية الأمريكية.

- دعم الصين كقوة دولية و اقتصاديا في منظومة النظام الدولي خصوصا، في ظل نفوذ تكتل دول الصناعية الثمانية للتجارة و الاقتصاد الدولي بحيث لا تلعب الصين فيها أي دور.

- فك العزلة الثقافية للصين على مستوى النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارة الأمريكية على المجال الثقافي و الاجتماعي.

و تتبنى الصين نظرة خاصة لمنطقة الشرق الأوسط حيث تقوم سياستها العامة إلى دعم بناء بيئة استقرار و سلام دولي، و ترى أن مسألة الشرق الأوسط مسألة معقدة، نظرا لوجهات النظر العربية

<sup>1</sup> جون ألتمان، إقامة توازن صيني في الخليج. مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ، 2013، ص03.

<sup>2</sup> جواد الحمد، اتجاهات و محددات تطوير العلاقات الصينية العربية 2005-2010. تاريخ الاطلاع: 2017/03/17، على الساعة 10:17، نقلا عن: <http://www.mesc.com.jo/ourvision/2005/6.html>.

## الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

المختلفة، إذ تنتظر الصين إلى العرب أن لهم دور مهم، لذلك تقوم ببناء تعاون اقتصادي معهم لأنه أساسي في حل النزاعات في المنطقة، و يعالج مشكلة الإرهاب و تركز على الحوار الحضاري الثنائي والمتعدد (1).

و تقوم الإستراتيجية الصينية تجاه دول الشرق الأوسط على تحقيق العديد من الأهداف، أهمها تأمين الطاقة حيث تقدر وكالة الطاقة الدولية أن الصين و بحلول عام 2025، ستكون الدولة الأولى عالميا في استيراد الطاقة، حيث وصل استيرادها سنة 2011 حوالي 4.95 مليون برميل يوميا، منها 46% من الشرق الأوسط، 10 % من روسيا، و بذلك فإن الهدف المركزي في سياستها تجاه الشرق الأوسط هي السيطرة على موارد النفط. و ما يؤكد ذلك هو التواجد العسكري الصيني الكثيف خاصة على طول الطرق البرية في منطقة آسيا الوسطى، و بحر قزوين التي تمر منها أنابيب نقل النفط من الخليج العربي، و بالتالي فإن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط و طرق نقله يمكنها من التحكم في هذا المصدر، الذي يعد حيوي بالنسبة للصين خاصة قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على استثمار هذا العامل في حالة حدوث أي مواجهة محتملة مع الصين، و هو ما تفسره سياسة الصين و روسيا كذلك للمجال الحيوي الذي يوفرانه إلى جانب تعرض 80% من واردات الصين النفطية التي تمر عبر الشرق الأوسط عبر البحر إلى الخطر (2).

و يتميز الشرق الأوسط من منظور الإستراتيجية الصينية كونه أحد الأسواق القريبة مقارنة بالأسواق الأمريكية، والأوروبية و القدرة الشرائية لها لاسيما في الدول البترولية، و تعمل الصين عن طريق استثمارات أن تحيي طريق الحرير القديم، الذي تريد الصين أن يعبر إلى طاجكستان و شمال إيران ثم

<sup>1</sup> جواد الحمد، المرجع السابق.

<sup>2</sup> وليد عبد الحفي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط. مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: 2017/01/22، على الساعة: 17:19، نقلا عن: <http://www.studies.aljazeera.net/reports/2011/12/201112484450942361.html>

ينفجر إلى العراق، سوريا، و تركيا وهو الطريق الذي يعزز نقل البضائع الصينية إلى دول الشرق الأوسط كما يلاحظ ارتفاع في حجم التبادل التجاري بين الصين و دول المنطقة إلى حوالي 107 مليار عام 2010<sup>(1)</sup>.

و قد حرصت الصين منذ العقدين الأخيرين على توطيد علاقاتها بالشرق الأوسط، و كانت السياسة الصينية حاضرة في كثير من الملفات، حيث أدركت الصين أهميتها في النزاعات و تحقيق المصالح وأنه يتوجب عليها خوض المعارك من أجل الدفاع عن نفوذها كأى دولة كبرى أخرى، وهو ما يتجلى في دفاعها عن ملف إيران النووي في مجلس الأمن و الأمم المتحدة، وهذا بغية الحفاظ على مكاسبها النفطية الإيرانية، و مع موجة الحراك الشعبي التي شهدتها المنطقة العربية غيرت الصين من سياساتها في التعامل مع هذه الدول، حيث أن الصين قد اتخذت مواقف في جميع القرارات التي اتخذت في مجلس الأمن سواء فيما يخص ليبيا، اليمن ، او سوريا حاليا <sup>(2)</sup>.

و نظرا لتزايد صعود الاقتصاد الصيني و تأثيرها المتزايد في العديد من المناطق أصبحت الصين محل اهتمام العديد من مراكز البحوث، ومؤسسات الفكر وذلك في محاولة من أجل فهم الدافع الأساسي وراء الصعود الصيني المتميز خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وجاء بصورة كبيرة في مجاله الاقتصادي أقل درجة منه في الجانب السياسي و العسكري، حيث أن الصين تؤيد غالبية ما تطرحه روسيا أو فرنسا في القضايا المتعلقة بالمنطقة وهذا راجع للاعتبارات التالية :

- محاولة الصين حماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية خاصة النفط و الغاز، كون المنطقة تحتوي كميات كبيرة من هذه الموارد. وتحول الصين من بلد نامي إلى مركز ثقل اقتصادي

<sup>1</sup> وليد عبد الحى، نفس المرجع.

<sup>2</sup> أمن الحماة، هل غيرت الصين أولوياتها في الشرق الأوسط. تاريخ النشر: 2013/08/02، تاريخ الاطلاع: 2017/03/27، على الساعة 01:18، نقلا عن : <http://www.alryadh.com/856569>

## الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

مصدر و منتج للسلع الرخيصة و مستورد كبير للطاقة، و بذلك أصبحت الصين تأتي ثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان في استهلاك السلع، و هي مستورد رئيسي للحبوب و تبلغ احتياجاتها من العملة الصعبة حوالي 750 مليار دولار.

- منافسة الصين للولايات المتحدة الأمريكية بعد هيمنتها على العالم و بلورتها للنظام أحادي القطبية، وبالتالي تسعى الصين إلى إقامة عالم متعدد الأطراف وهو ما يفسر تطوير علاقاتها مع روسيا من أجل تعزيز مكانة روسيا الدولية، عن طريق إنتاج و تجارة و نقل المنتجات النفطية و ذلك يضمن للصين تعدد مواردها النفطية.

- إدراك الدول العربية لأهمية الدور الصيني في الشرق الأوسط إذ تعد الصين شريك مهم بالنسبة للعرب في ظل الأحادية القطبية<sup>(1)</sup>.

و بالتالي نجد أن الصين أصبحت منافس حقيقي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حساسة بالنسبة لها، نظرا للتطور الاقتصادي والتجاري الذي حققته الصين في السنوات الأخيرة، ما مكنها من مزاحمة الدول الكبرى في مناطق النفوذ. إلا أن ارتباط المنطقة العربية و خاصة الشرق الأوسط بالعديد من الاتفاقيات و الشراكات مع الولايات المتحدة الأمريكية يجعل من الصعوبة بما كان أن تحل الصين محل الولايات المتحدة في هذه المنطقة.

<sup>1</sup> سعد شاكر شبلي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

### المبحث الثالث: التوجهات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية :

تبنّت الإدارة الأمريكية في ظل رئاسة " جورج بوش " إستراتيجية أبعدت للولايات المتحدة الأمريكية عن النظريات التي وجهت سياساتها منذ الحرب الباردة، حيث أطلقت سياسة الحرب على الإرهاب، العمل المنفرد، و الضربات الاستباقية مع تجاهل تام للمؤسسات الدولية و طبيعة عملها، والتخلي عن عدد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية كيوتو للمناخ، و تبنّت كذلك مفاهيم نشر الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان، و كنتيجة لتطبيق هذه المفاهيم فقد تم احتلال العراق و أفغانستان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كما نظرت الإدارة الأمريكية إلى الدول العربية و خاصة منطقة الشرق الأوسط مناطق تمثل تربة خصبة للتطرف، والإرهاب ذو امتدادات عالمية نتيجة الأنظمة الغير الديمقراطية الحاكمة، وإطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير تحت ذرائع الديمقراطية و محاربة الإرهاب (1).

و مع تولي الرئيس أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية 2008. انتهج سياسة الخطابات التي جمّلت وعودا بالتغيير. كان أهم تلك الوعود هو إنهاء الوجود الأمريكي في العراق وتصحيح صورة أمريكا في العالم ككل، و في العالم الإسلامي خاصة، وإنهاء حالات التوتر مع القوى الكبرى مثل روسيا والصين، و إقامة التحالفات و الشراكات الدولية، كما وعد أوباما بالعمل على إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وفتح المجال أمام إيران من أجل الحوار بشأن برنامجها النووي (2).

و حسب إستراتيجية الأمن القومي التي صدرت سنة 2010 من طرف إدارة باراك أوباما، فإن السياسة الجديدة في المجال الأمني هي محاربة ما أطلقت عليه بالإرهاب الداخلي، و تتضمن الوثيقة ضمناً مبدأ الحرب الاستباقية ضد الإرهاب كونه المبدأ الأساسي الذي كان يسير سياسة الإدارة السابقة وقد تخلت الوثيقة أيضاً عن مصطلح الحرب على الإرهاب، و تحول إلى تسمية جديدة هي الإرهاب

<sup>1</sup> أمين شبلي، السياسة الخارجية الأمريكية: أزمة أوباما أم إمبراطورية مأزومة؟. مجلة السياسة الدولية، العدد 198، 2014، ص 50.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 51.

الداخلي و أن الولايات المتحدة ليست في حرب عالمية ضد الإرهاب أو على الإسلام، بل حددتها الوثيقة في تنظيم القاعدة و الجماعات المرتبطة بها، كما ركزت الوثيقة على ضرورة التنسيق على المستوى الدولي مع حلفاء واشنطن إذا كان هناك داعي لاستخدام القوة العسكرية، و أكدت على حاجة الولايات المتحدة إلى تقوية المؤسسات الدولية و بلورة عمل جماعي دولي للمحافظة على الأمن الدولي<sup>(1)</sup>.

و تعطي السياسة الأمنية الجديدة الأولوية للدبلوماسية الأمريكية، بتركيزها على القوة الناعمة وتوسيع شراكاتها خارج الحلفاء كروسيا و الصين و الهند، حيث قالت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" "Hillary Clinton" خلال تقديمها للإستراتيجية الأمنية الجديدة، إن الولايات المتحدة الأمريكية في طور التحول من الاستخدام المباشر للقوة، إلى مزيج من النفوذ و القوة بطريقة غير مباشرة أكثر تطوراً كما تعهدت الوثيقة أيضاً بأن تحمي الولايات المتحدة الأمريكية حقوق الإنسان و تعززها، وأبدت رفضها للجوء إلى التعذيب داعية إلى تعزيز الشراكة مع المسلمين والالتزام التام بتحقيق سلام شامل، و ما يؤكد هذه الطموحات زيارة اوباما إلى مصر و إبداء رغبته في بناء علاقات جديدة مع العالم الإسلامي والعربي، وهي ملامح تؤكد اختلاف الإدارة الجديدة عن السابقة، و ذلك من خلال إعادة رسم حدود الدور الأمريكي في العالم و تراجع النزعة الفردية الأمريكية في مقابل العمل الجماعي المشترك. و التركيز على الإرهاب الداخلي و عدم إثارة عدااء العالم الإسلامي و العربي، بتشجيع التحول الديمقراطي الذي أنتجه الحراك الشعبي مادام يخدم و يتماشى مع المصالح الأمريكية و العمل على كسب حلفاء جدد<sup>(2)</sup>.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً بارزاً في النظام الدولي، وذلك بسبب تدخلاتها العسكرية في الكثير من المناطق والتي شكلت ما يعرف بالحرب الاستباقية لمحاربة الإرهاب و ضمان الاستقرار. و هذا كنتيجة لمتطلبات حفظ الأمن القومي الأمريكي، و مع مجيء أوباما أراد الخروج من هذه السياسات

<sup>1</sup> نور الدين حشود، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012. مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 09، 2013 ص ص 392-393.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 394.

و ذلك بالاستفادة من الدعم الكبير الذي لقيه من طرف الشعب الأمريكي خاصة أثناء حملته الانتخابية وذلك بغض النظر عن سياسة سابقه التي كانت تدفع إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، حيث كان يعتقد أن عالم الديمقراطية الليبرالية سيكون عالماً أفضل و أكثر أمناً للأمريكيين، وكل الناس الذين يعيشون فيه، وبالتالي فإن محلي السياسة الخارجية مجتهدون في نقاشات من أجل مواصلة وتطوير العالم الليبرالي الذي يتطلب في نظرهم قيادة أمريكية، من أجل تعزيز المصالح و عليه يجب على أوباما أن يستغل كل فرصة من أجل الانطلاق في مشاريع على الصعيد الوطني و مبادرات التوعية الأمنية في بداية الأمر لاسترجاع سمعة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

و لقد جاءت الوثيقة الثانية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي سنة 2015 مؤكدة على استمرار سياسة أوباما انطلاقاً من مبدأ الصبر الاستراتيجي الذي طرحه، والذي يعني الاستثمار في بناء عناصر القوة الأمريكية بدل القفز مباشرة إلى الصراعات و النزاعات حول العالم، ومحاولة تحقيق نتائج سريعة على المستوى الأمني و ذلك عن طريق تقوية و تحديث الدفاع الوطني الأمريكي، و تعزيز أمن الأراضي الأمريكية. و بناء إستراتيجية قادرة على منع أي صراعات مستقبلية بمعنى العمل استباقياً لمنع دول مثل روسيا و كوريا الشمالية و الصين من إبداء العدائية تجاه أمريكا، من خلال الدبلوماسية و الالتزام الأمني مع الحلفاء<sup>(2)</sup>.

كما تطرق أوباما في هذه الوثيقة إلى أسلحة الدمار الشامل الذي جرى التخلص منها في ليبيا وسوريا، أما مع إيران فالخيار مازال قائماً وهو الحوار لضمان برنامج سلمي مع التأكيد على أن الخيارات الأخرى موجودة إذا أرادت إيران أن تصنع أسلحة نووية، كما جاء في الوثيقة التأكيد على محاربة

<sup>1</sup> Stanley A.Renshon, National Security in the Obama administration. Routledge taylor and francis group, New Yourk, 2010, p 216.

<sup>2</sup> حسام مطر، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015: استمرار الأوبامية. تاريخ الاطلاع: 2017/04/03، على الساعة 15:37، نقلاً عن : <http://www.asharqalalarabi.org-uk/de-Fault.aspx>

الإرهاب، و تهديداته المختلفة من خلال العمل مع الحلفاء لمعالجة أسباب ظهور "القاعدة" و "داعش" و قد طرحت أيضا الوثيقة مساعدة الدول مثل اليمن، تونس، ليبيا، مصر على مواجهة المرحلة الانتقالية مع الحرص على ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة<sup>(1)</sup>.

و يلاحظ أن كلتا الوثيقتين جاءت بنفس السياسة و التي كان أهمها محاربة الإرهاب خصوصا مع ظهور ما يسمى " داعش" و تزايد و تغلغه في العديد من الدول العربية، نظرا لما تعرفه من اضطرابات على المستوى السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، كذلك الملف الإيراني الذي مازال يثقل كاهل الإدارة الأمريكية و تخوفها المستمر من امتلاك إيران لسلح نووي يمكن من خلاله تهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، خصوصا مصادر النفط و أمن إسرائيل التي يشكل أمنها بمثابة أمن الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت.

و من بين السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة أوباما لمواجهة الإرهاب ما يلي:

- العمل على تقوية القدرات المحلية لمواجهة الإرهاب، فهي طريقة أفضل لهذه المواجهة إذا تمت عن طريق حكومات الدول في المنطقة، و لكن يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم القدرات الأمنية و المالية و المخابرات لهذه الدول.

- تقديم المزيد من المساعدات للدول من أجل وقف الممارسات الراديكالية، حيث أن العديد من الحكومات مثل السعودية حاولت تطوير وسائل يتم من خلالها مكافحة الراديكالية و صعود الجماعات المسلحة، لكن ظلت العديد من هذه البرامج و الوسائل في بدايتها الأولى، وبالتالي على الولايات المتحدة الأمريكية التعاون في مثل هذه البرامج و تطبيق أكثر الوسائل نجاحا في هذا المجال.

<sup>1</sup> حسام مطر، المرجع السابق.

- المحافظة على السمعة الأمريكية و ذلك من خلال تجنب أن تظهر الحرب على الإرهاب كما لو كانت حرب ضد الإسلام، و بالتالي على الرئيس أوباما التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تحارب مجموعات مسلحة صغيرة لا تمثل في كل الأحوال التيار الرئيسي وهو الدين الإسلامي.

- العمل على وضع مجموعة من البرامج لمساعدة اللاجئين خاصة من العراق و سوريا و ذلك لمنع تحولهم إلى مصدر لحركات مسلحة جديدة نتيجة ظروف الحياة الاجتماعية القاسية <sup>(1)</sup>.

و من بين السياسات التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في عهد أوباما على المستوى الأمني كذلك سياسة التقارب مع إيران حيث تطورت بسرعة في ظل إدارة أوباما، و ذلك نتيجة لتبني الحزب الديمقراطي إستراتيجية جديدة مع إيران، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق " روبرت غايس " سنة 2009 بأنه يمكن التفاوض مع إيران مباشرة من أجل تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة، و هو الأمر الذي خلف نوع من الاستياء لدى الدول العربية نظرا لاستبعادها عن تلك المبادرة، حيث دعا عديد من المسؤولين في واشنطن إلى تبني سياسة أكثر تشددا تجاه السعودية، كون أن التحركات العسكرية و الدبلوماسية السعودية ضد إيران تؤثر بصورة سلبية على سياسة واشنطن في التنسيق الدبلوماسي مع إيران. والتعاون معها لتحقيق أمن الخليج وقد تطورت العلاقة مع إيران إلى مرحلة التعاون مع طهران فيما يتعلق بالشأن السوري و العراقي و استبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني <sup>(2)</sup>.

و بالتالي فإن أولويات إدارة أوباما تمثلت في محاربة الإرهاب الأصولي و مواجهة ظهور أنظمة دينية متطرفة في دول الحراك الشعبي، الأمر الذي استدعى تغيرات في موقف الإدارة الأمريكية في التعامل مع الملف السوري. خاصة فيما يتعلق بسيناريوهات ما بعد الأسد و محاولتها التوصل إلى حل

<sup>1</sup> سعد شاكر شبلي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

<sup>2</sup> بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية 2002-2015. تاريخ الاطلاع: 2017/02/29، على الساعة: 14:40، نقلا عن

<http://www.almoslim-net/mode/238885> :

سياسي يضمن وصول جماعة معتدلة إلى الحكم في سوريا، وثانيا مواجهة الطموحات الإيرانية في الوصول إلى السلاح نووي من خلال التركيز على الدبلوماسية، و جعل الحرب و التدخلات العسكرية خيارات بعد استنفاد كل الحلول الدبلوماسية، أما الأولوية الثالثة تكمن في فتح قنوات الحوار مع كل تلك التيارات السياسية في دول الحراك الشعبي و الوقوف موقف محايد من كل تلك التيارات، و ذلك بسبب ظهور فشل الإسلاميين في التعامل مع المرحلة الانتقالية لما بعد الحراك الشعبي، كما طرحت الأولوية الرابعة محاولة الإدارة الأمريكية لتحريك عملية السلام بين الفلسطينيين و الإسرائيليين و تبني سياسة إدارة الصراع و ليس حله نظرا لارتباط صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية برجال المال اليهود الذين يفرضون توجهاتهم عليهم. و هو الأمر الذي يجعل تسوية هذا الملف بالغ الصعوبة نظرا لتداخل المصالح الإسرائيلية و الأمريكية و ارتباطاتهم السياسية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> محمد مطاوع، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

### خلاصة الفصل :

مما سبق نستنتج أن توجهات السياسة الأمريكية جاءت على نفس النهج القديم، بغض النظر عن تغير الإدارة الأمريكية التي أطلقت مجموعة من الخطابات السياسية، كان من وراءها تحريك مشاعر العرب ومحاولة لإصلاح العلاقات الأمريكية العربية التي عرفت تدهورا في السنوات الأخيرة. إلا أن حقيقة هذه التوجهات كان من وراءها الحفاظ على نفوذ ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتأكيده دورها وهيمنتها كقوة عالمية، وتكريس مبدأ أن دول العالم ومنها العربية غير قادرة على حل مشاكلها وحدها وهو ما يتطلب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، وعن طريق مختلف الوسائل و السياسات وكذا العمل على وضع حد لبعض القوى الصاعدة، التي أصبحت تتنافس الولايات المتحدة في البعض المناطق العربية، خاصة منطقة الشرق الوسط التي تمتلك أهمية خاصة في السياسة الأمريكية، نظرا لتواجد إسرائيل فيها وهو الأمر الذي يستدعي القيام بمختلف السياسات من أجل ضمان أمنها، و الحيلولة دون تكوين أي قوة أو وصول أي زعامة عربية إلى السلطة في إحدى الدول العربية، الأمر الذي قد يشكل خطرا على إسرائيل .

## الفصل الثالث:

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

### تمهيد

شكلت مصر منذ القديم أولوية بالغة الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، نظرا لموقع مصر الجغرافي وقربها من إسرائيل، حيث جاءت السياسة الأمريكية معبرة عن ضرورة الحفاظ على أمن إسرائيل في المنطقة، خاصة أن التاريخ يرسم وقائع كان أهمها رفض القيادات العربية ومن بينها المصرية آنذاك قيام دولة إسرائيل في المنطقة، وقد تجلّى هذا في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر الذي رفض رفضا مطلقا الاحتلال الإسرائيلي، و هو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة الإسراع في العمل على ربط مصر و مراقبتها لكي لا تهدد الوجود الإسرائيلي، حيث عمدت إلى تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية كشكل من أشكال السيطرة غير المباشرة على مصر، بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع الجيش المصري وقياداته وهي السياسة التي استطاعت من خلالها أن توجه بها الدور المصري في المنطقة ككل، حيث سيتناول هذا الفصل الأهمية المصرية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم نبذة تاريخية عن العلاقات ما بين البلدين قبل الحراك الشعبي، ثم طبيعة العلاقات بعد الحراك الشعبي الذي أدى إلى تغيير القيادة السياسية المصرية .

الفصل الثالث: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر

المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية لمصر في السياسة الأمريكية:

تتميز منطقة الشرق الأوسط بأهمية بالغة في السياسة الأمريكية نظرا لارتباط المنطقة بمصالح حيوية تسعى الولايات المتحدة دائما إلى الحفاظ عليها، وذلك باستعمال كافة الوسائل المشروعة منها وغير المشروعة وحتى لو اضطرت إلى التدخل المباشر واستعمال القوة العسكرية وأفضل مثال هو حالة غزو العراق سنة 2003 والتي جاءت مبررات الحرب حول امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل.

وهذه المصالح تتنوع في حد ذاتها بين ما هو اقتصادي كضمان السيطرة على الموارد الأولية أو ما هو امني و يهدد دولة إسرائيل بالدرجة الأولى والتي تصنف على أنها الحليف الأول والأساسي للولايات المتحدة في المنطقة.

حيث تعد مصر من بين الدول العربية التي تحظى بأهمية إستراتيجية نظرا لموقعها المتميز وجوارها لدولة إسرائيل و امتلاكها لموقع مائي مهم هو قناة السويس، و التنسيق و التعاون في محاربة الإرهاب، حيث جاء في كتابات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون "Hillary Clinton" تحت عنوان "خيارات صعبة" حول أهمية مصر للمصالح الأمريكية "أن الأمن القومي الذي قاد كل الإدارات الأمريكية السابقة إلى الحفاظ على علاقات وثيقة مع مبارك يبقى أولية ملحة، فالقاعدة ما تزال تخطط لهجمات جديدة وقناة السويس تبقى طريقا تجاريا مهما، وأمن إسرائيل أساسي كما كان دائما. فمبارك كان شريكا في كل هذه القضايا على الرغم من مشاعر شعبه العدائية لأمريكا و إسرائيل" (1).

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب، من خلال تقديم الدعم المالي و العسكري لمصر لضمان استقرارها، وعملت على تدعيم قضايا الإصلاح السياسي

<sup>1</sup> Hillary Clinton, **hard choices**. New York Simon and Schuster, 2014, p 340.

والديمقراطية كأحد الوسائل التي كثيرا ما استعملتهم الإدارة الأمريكية في تنفيذ سياساتها بطريقة ذكية من أجل النفوذ و السيطرة وتحقيق مصالحها.

و انطلاقا من كون إسرائيل ومنذ إنشائها تحتل مكانة خاصة في سياسة الولايات المتحدة و بينهما علاقات إستراتيجية تخدم الطرفين ومن أجل حماية إسرائيل فهو أمر يتطلب في الأساس القضاء على مصادر التهديد لذلك نجد توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعمها ماديا و عسكريا و تكنولوجيا وهي تحرص على أن تكون أقوى الدول في المنطقة، لذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى البحث عن شريك في الشرق الأوسط من اجل تأمين هذه الأهداف ولكون منطقة الشرق الأوسط تضم في غالبيتها دولا عربية معارضة كلها تقريبا لقيام دولة إسرائيل في المنطقة، فسقط الاختيار على مصر و بدا يظهر هذا البعد في بداياته الأولى من خلال معاهدة السلام سنة 1979 وهو الأمر الذي ولد إجماعا لدى غالبية الباحثين على أن إسرائيل تعد مصلحة أمريكية بالدرجة الأولى، وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية مصر كدولة إستراتيجية و وجودها ضروري من اجل خدمة المصلحة الأمريكية و حليفها إسرائيل، وقد ترجم هذا مع تولي الرئيس باراك اوباما السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وحرصه التام على استمرار العلاقة مع مصر، وقد تجلّى هذا الحرص حين قرر اوباما إلقاء كلمة في جامعة القاهرة الإستراتيجية الأمنية التي وضعها اوباما عام 2010 والتي جاءت تحت اسم الشرق الأوسط الكبير وقد تضمنت العديد من المبادئ أهمها ضمان امن إسرائيل من خلال الأداة المصرية المؤثرة في المنطقة، كما أوضح أن التغيرات التي تشهدها مصر على الساحة الداخلية ستؤثر بدورها على سياسة الأمن القومي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها الأمن الإقليمي والصراع العربي الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> ياسمين عادل، اثر الدور الإقليمي لمصر على التوجه الأمريكي لمصر بين الاستمرارية و التغير خلال حكم الرئيس باراك اوباما 2009-

2016. تاريخ الاطلاع: 2017/04/28، على الساعة: 17:25، نقلا عن :

<http://www.ahram.org.eg/newsprint/420369.aspx>.

حيث تبقى إسرائيل متخوفة دائما من تغيير معاهدة السلام، لذلك كانت تتعامل بحذر شديد مع حدوث الحراك الشعبي في مصر سنة 2011، ومع سقوط نظام مبارك الموالي لإسرائيل سارعت الولايات المتحدة من أجل تأمين نظام آخر موالي لها، فتم الضغط على المجلس العسكري المصري الذي تولى زمام السلطة بعد تنحي حسني مبارك، والذي أعلن أن معاهدة السلام مع إسرائيل ما تزال سارية المفعول (1).

وحسب التقرير الذي صدر عن مكتب المحاسبة للإنفاق الحكومي تحت عنوان حاجة الدولة ووزارة الدفاع لتقييم كيف يحقق برنامج التمويل العسكري لمصر أهداف السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة الأمريكية " State and DoD need to Assess how the foreign military financing programs "for Egypt Archives us foreign policy and security goals

وهو دليل على أن المساعدات الأمريكية لمصر في الواقع هي مقدمة بشكل أساسي من أجل تعزيز الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، حيث أوضح التقرير أنه من بين المصالح الأمريكية التي تم خدمتها عن طريق تقديم هذه المساعدات إلى مصر هو عملية استخدام الأجواء العسكرية المصرية من طرف الطائرات العسكرية الأمريكية و تقديم التصاريحات لعبور السفن الحربية الأمريكية لقناة السويس مع توفير مصر كل متطلبات السلامة لتلك السفن (2).

هذه المصالح التي ترى أنها تحققت بكاملها خصوصا في فترة حكم الرئيس حسني مبارك الذي كان يعد من الحلفاء الاستراتيجيين في المنطقة، و يوصف كذلك بأنه العميل الأول للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حيث نجد أنه حافظ على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التي وفرت الأمن

<sup>1</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> عمار احمد فايد، المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد و ثورة مصر. مركز الدراسات و الأبحاث بمؤسسة إخوان ويب، العدد 01، 2012، ص 19-20.

والأمان لإسرائيل على مدار سنوات طويلة، هذه الاتفاقية التي أرجعت مصر إلى حليف لإسرائيل على عكس ما كانت تتميز به مصر من ثقل وأهمية في المنطقة خصوصا في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يرفض تماما إقامة دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، و بالتالي تحول دور مصر من دور قيادي للأمة العربية و الإسلامية في مواجهة الاحتلال الأجنبي إلى دور قيادي لمساندة الاحتلال الإسرائيلي و دعمه (1).

ومن أجل الحفاظ على توازنات القوى داخل المنطقة بما يخدم التوجهات الأمريكية ضمان استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط ضمن توازنات القوى التي تخدم مصالحها، حيث نجد أنه منذ البدايات الأولى للعلاقات المصرية الأمريكية حرصت الإدارة الأمريكية على اعتماد القوات المسلحة المصرية على السلاح الأمريكي بدرجة أولى وبهذا فيحق للولايات المتحدة الأمريكية متابعة برامج التسليح المصري بصورة مباشرة، وهي العملية التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية من جمع المعلومات والبيانات التي تحتاجها عن مصر سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان مصالحها في مصر فقد استطاعت أن تكون طبقة مرتبطة بمصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية و متوافقة إلى درجة كبيرة في مواقفها ومساندة بشكل كبير لأهدافها خصوصا منها المتعلقة بمشروع التسوية والتطبيع مع إسرائيل، حيث نجد أن لهذه الطبقة العميلة في مصر نفوذ كبير وتتمتع بحصانات دائمة مما يجعلها مؤثرة في توجيه التشريعات وإبرام الاتفاقيات مثل اتفاقيات البترول والغاز مع الكيان الصهيوني (2).

<sup>1</sup> مي حسين عبد المنصف، الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير. الحوار المتمدن، عدد 4046، تاريخ الاطلاع: 2017/01/25، على

الساعة: 22:59، نقلا عن: <http://www.wahewar.org/debate/show.art.aso?aid=351920>.

<sup>2</sup> عمار احمد فايد، المرجع السابق، ص 20.

كما نجد على الصعيد الاقتصادي أن الولايات المتحدة الأمريكية تحقق مكاسب اقتصادية هامة وذلك من خلال التوجهات التي تصب في صالح دعم الاقتصاد الأمريكي حيث نجد أن :

مشروعية برامج الدعم والتي تنص على أن السلع الممولة من هذه البرامج يكون أصلها و منشؤها الولايات المتحدة الأمريكية فيما عدا ما تحدده الوكالات المتخصصة في قطاعات التنفيذ و تعليمات الشراء للسلع ومختلف الخدمات وبالتالي فمثل هذه الشروط يجعل مصر مجبرة على شراء السلع الاقتصادية من السوق الأمريكية دون غيرها، وهو الأمر الذي يحقق فوائد ومزايا اقتصادية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية خصوصا عندما لا يلتزم مصدري السلع الأمريكيين بأسعار السوق الحقيقية، وبالتالي زيادة في الأرباح بالنسبة للطرف الأمريكي، كذلك نجد مشروعية نقل السلع حيث أن الولايات المتحدة هي من تتحمل نفقات الشحن البحري وعلى سفن أمريكية وهو ما يزيد في مكاسب الاقتصاد الأمريكي ضف إلى ذلك أن مصر مضطرة إلى شراء منتجات أمريكية بأسعار باهظة الثمن في السوق العالمية نظرا لشرط حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من أي زيادة في مشتريات التجارة و الخدمات المصرية (1).

وبالتالي فإن أهم المصالح الأمريكية في مصر تتمثل أساسا في :

الحفاظ على أمن إسرائيل وذلك يتم من خلال فرض الضغوط على مصر، من أجل الالتزام بمعاهدة السلام و تأمين حدودها مع غزة خاصة، لذلك نجد أن مصر قد تعرضت للعديد من الضغوط سواء من الطرف الأمريكي أو الإسرائيلي فيما يخص هدم الأنفاق و إحكام الحصار حول غزة، وكمثال نذكر مشروع قانون لمجلس الشيوخ الأمريكي الصادر في 22 سبتمبر 2011، والذي نص على ضرورة الضغط على مصر من أجل قيامها بالتزاماتها بخصوص معاهدة السلام و مكافحة الإرهاب، كذلك نجد

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 17.

تحذير رئيس هيئة الأركان العسكرية الأمريكية المشتركة "مارتن ديمبسي" "Martin Dempsey" من قطع المساعدات الاقتصادية على مصر كما نوه باستعمالها كورقة ضغط أو كضمان من أجل استخدام القوات الأمريكية للمجال الجوي المصري و الاستفادة من مزايا العبور في قناة السويس وفي تصريح آخر لمساعد وزير الخارجية الأمريكية "ديفيد وولش" حيث قال أن قطع المساعدات سيكون ضارا جدا بمصالحنا القومية (1).

<sup>1</sup> عمار احمد فايد، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 - 28.

**المبحث الثاني: نبذة تاريخية للعلاقات الأمريكية المصرية:**

تعود البدايات الأولى للعلاقات الأمريكية المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية نظرا لتزايد أهمية منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير وسعي القوى العالمية للسيطرة عليها لتمتعها بجملة من المقومات الطبيعية كالموقع الجغرافي و الثروات النفطية .حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في مصر على أنها الدولة العربية الكبرى، و القائد للعمل العربي، خاصة بعد ثورة الضباط في مصر عام 1952، وبروز شخصية "جمال عبد الناصر" كقائد لمصر و العالم العربي، حيث انه تمكن بعد ثلاث سنوات فقط من اعتلاءه الرئاسة في مصر من تأسيس حركة عدم الانحياز عام 1955. كما كان يسعى من أجل إقامة علاقات مع الدول الغربية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تقوم بالدعم العلني لإقامة دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وهو الأمر الذي أبقي هذه العلاقات شكلية وسطحية حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر سنة 1970، حيث خلفه أنور السادات الذي كان ذو توجه غربي حيث كان يرى في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى و الطرف الوحيد الذي يمكنه إنهاء الصراع العربي الصهيوني<sup>(1)</sup>.

إذ نجد أن توجهات الرئيس جمال عبد الناصر تسير في اتجاه الشيوعية و الاتحاد السوفيتي من أجل تقليص الهيمنة الأمريكية في المنطقة، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة تركز على الحصول على النفط وأيضا حماية الحليف الإسرائيلي و محاولة لإيجاد أرضية مشتركة بين المصريين و الاسرائيليين.

<sup>1</sup> عبد الله عبد الحليم اسعد عبد الحليم، الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الثوري الشعبية في دول محور الاعتدال العربي 2010-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص ص 65-66.

وبعد فترة العلاقات المتوترة بين البلدين جاءت فترة التوافق والصداقة في عهد الرئيس أنور السادات حيث تمكنت الولايات المتحدة من دفع مصر إلى إبرام اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979. ومن هنا عملت الولايات المتحدة على إعانة مصر اقتصاديا وعسكريا والتي بلغت حوالي 1.3 مليار دولار سنويا، وبهذا أصبحت مصر ثاني دولة في تلقي المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل. وبهذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ربط مصر وتحدد المصالح المتبادلة بينهما والتي تمثلت في ما يلي:

- تقديم مزايا للولايات المتحدة الأمريكية للمرور في قناة السويس.

- تقديم إذن المرور الجوي العسكري داخل المجال الجوي المصري.

- التعاون مع الجيش المصري ومكافحة الإرهاب.

وبهذا توضحت العلاقات المصرية الأمريكية نظرا لأن الرئيس أنور السادات تبنى سياسة الانفتاح السياسي و الاقتصادي على الغرب <sup>(1)</sup>.

ثم جاءت مرحلة جديدة للعلاقات الأمريكية المصرية وهذا في مرحلة حكم الرئيس المصري حسني مبارك بعد أن اغتال الرئيس أنور السادات في 6 أكتوبر 1981، حيث حرص الرئيس المصري على الالتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل لأنه كلن خاضعا للمعونة الأمريكية، كما نجد من ابرز أشكال التعاون المصري الأمريكي، اشتراك مصر في الائتلاف الدولي الذي برمجته الإدارة الأمريكية ضد

<sup>1</sup> محمد نحا الغندور، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر الديمقراطية و حقوق الإنسان نموذجا 2001-2012. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة فلسطين، 2016، ص ص85- 86.

الرئيس العراقي صدام حسين ما بين 1990 و 1991 و على إثره تم إعفاء مصر من مجموعة من الضرائب التي بلغت 7 مليار دولار<sup>(1)</sup>.

إن الهدف الأساسي في إخراج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي هو أن القيادة الأمريكية دفعت بالطرف المصري إلى إقناع الدول العربية ، وقد تبلور دور مصر من حيث الوزن السياسي الذي تمتعت به من خلال مؤتمر مدريد الذي كان يهدف إلى تسوية سياسة الصراع العربي الإسرائيلي ، وفي 21 أبريل 1991 التقى وزير الخارجية الأمريكي السابق "جيمس بيكر" " James Baker " بالرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة و قد طلب منه إقناع الدول العربية وتشجيعها للمشاركة في مؤتمر السلام<sup>(2)</sup>.

إلا أن مصر واجهت الكثير من الضغوط لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و تركيز الولايات المتحدة على دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الأمر الذي دفع إلى ارتفاع درجة التوتر بين البلدين وعلى إثر هذا اضطر الرئيس حسني مبارك إلى تنفيذ بعض الإصلاحات السياسية للخروج من تلك المرحلة حيث أكد على الحاجة للنمو الاقتصادي كشرط أساسي للتغيير الديمقراطي<sup>(3)</sup>.

فعلى الرغم من أن مصر استكثرت هذه الهجمات الإرهابية وكانت على استعداد تام و أعلنت تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص مكافحة الإرهاب وتوفير المعلومات الاستخباراتية والأمنية إلا أن العلاقات المصرية الأمريكية تخللها تغيير كبير خصوصا إعلان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن " من ليس معنا فهو ضدنا" أثرت كثيرا على مسار العلاقات بين البلدين. بعد بروز مجموعة من العوامل و التي كانت أهمها مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي التي طرحتها الإدارة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 87 .

<sup>2</sup> عبد الله عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 66 .

<sup>3</sup> محمد نحا الغندور، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الأمريكية على مصر و مشروطة تطبيقها والالتزام بها هو الذي يحدد بدوره طبيعة العلاقات بين البلدين وما كان لمصر في هذه المرحلة إلا مجارات المطالب الأمريكية، وقامت بعمليات توسيع الحريات السياسية والممارسة الديمقراطية، وكمثال على تحسن العلاقات المصرية الأمريكية نجد زيارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" إلى مصر في 2003، حيث التقى الرئيسان في القاهرة وتباحثا في العديد من القضايا كان أهمها كيفية بناء و توطيد العلاقات بين البلدين، ومحاربة ما يسمى الإرهاب، وفي مقابلة مع تلفزيون النيل قال الرئيس الأمريكي عن العلاقات المصرية الأمريكية على أنها علاقات تبادل منفعة و مصالح مشتركة وأنه من مصلحتنا الحفاظ على علاقات قوية مع مصر (1).

وبقيت العلاقات المصرية الأمريكية بين الشد و الجذب خصوصا بعد اتخاذ الإدارة الأمريكية قرارات بتخفيض المساعدات الاقتصادية الممنوحة لمصر لمعارضة الكونغرس الأمريكي كون أن الرئيس المصري مبارك يقوم بأعمال قمعية ضد الحريات السياسية في البلاد ورفض قيام معارضة مصرية وبالتالي فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية النظام المصري نظاما غير ديمقراطي فهو لا يستحق تلك المساعدات المالية الأمريكية. وهو ما ترجم في حملات صحفية شاركت فيها العديد من الصحف البارزة انتقدت النظام المصري ومعاملاته في مصر مثل الواشنطن بوست التي طالبت في عددها في مارس 2005 الرئيس بوش بالتدخل لمنع الرئيس المصري حسني مبارك من تمديد حكمه لفترة خامسة (2).

### 1. على المستوى الاقتصادي :

بدا برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر منذ منتصف السبعينات بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وخلفه أنور السادات الذي رضخ لضغوط الإدارة الأمريكية وأبرم اتفاقية سلام مع إسرائيل وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على بسط سيطرتها في المنطقة من خلال تلك المعونات الأمريكية

<sup>1</sup> فارس تركي محمود، العلاقات المصرية الأمريكية 2001-2007. مركز الدراسات الإقليمية ، ص 10.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 12.

كمكافأة لمصر على سلوكها الحسن، حيث حصلت مصر على ما يقارب 02 مليار دولار سنوياً كمساعدات مختلفة<sup>(1)</sup>.

حيث عملت الحكومة المصرية بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل وإعلان الإدارة الأمريكية على دعمها وتقديمها مجموعة من المساعدات المالية، و التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، لكن توتر العلاقات السياسية بين البلدين خصوصاً في فترة الرئيس "بوش" حال دون العمل بهذه الاتفاقية لكن استطاعت الولايات المتحدة فتح باب لإسرائيل من أجل إقامة علاقات اقتصادية مع مصر، كون أن المصريين كانوا بحاجة غالى أسواق خارجية، كما استطاعت الولايات المتحدة من دخول الأراضي المصرية عن طريق الاستثمارات الأجنبية التي بلغت في التسعينات حوالي 22,7% مقارنة بالدول الأجنبية الأخرى واحتلت المرتبة الأولى من بين 40 دولة أخرى لها استثمارات في مصر<sup>(2)</sup>.

وعلى اثر تحسن في العلاقات بين البلدين بعد زيارة "حسني مبارك" لواشنطن عام 2002، قام الرئيس الأمريكي "بوش" بتكليف وزير خارجيته "كولن باول" " Colin Powell " لإعلان مبادرة جديدة تستهدف زيادة الفرص الاقتصادية و التعليمية في الشرق الأوسط، وفي سنة 2004 أطلقت الإدارة الأمريكية تشكيل المناطق المؤهلة مع مصر و هي الاتفاقية التي اصطلح على تسميتها باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الكويز qualified industrial zones، وهي سبع مناطق صناعية بالقرب من القاهرة و الإسكندرية و قناة السويس، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري في هذه الفترة ما بين البلدين من 3,3 مليار دولار إلى 8,3 مليار دولار بنسبة زيادة تصل إلى 16%<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> محمد نحا الغندور، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

<sup>2</sup> عبد الله عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

<sup>3</sup> فارس تركي محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-15.

إن هذه القفزة النوعية في مجال العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و مصر في فترة 2003-2004 و ارتفاع معدل التبادلات التجارية راجع بالأساس إلى غزو العراق في تلك الفترة لذلك عملت الإدارة الأمريكية على ربط النظام المصري بهذه المساعدات الاقتصادية و البرامج الاستثمارية لكي تستطيع التأثير و تسطير الخطوط العريضة للنظام المصري, كإستراتيجية لمنع أي تحالف عربي ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث نجد أن سبب تقديم الإدارة الأمريكية الإعانات الاقتصادية يعود إلى جملة من الدوافع<sup>(1)</sup>:

1. تستخدم الإدارة الأمريكية الإغراءات و المساعدات المالية، من أجل ممارسة الضغوط وفرض السياسات الأمريكية في العديد من الدول وهو الحال بالنسبة لمصر التي استخدمتها وذلك من أجل توفير الأمن لإسرائيل و ضمان تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط وهذا من أجل إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط.

2. النظام الرأسمالي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية والتي بدورها تريد توسيع أو نقل هذا النظام إلى كل دول العالم كلما أتيحت لها الفرصة لذلك وخصوصا في ظل ظاهرة العولمة وما جلبته من انفتاح اقتصادي القائم أساسا على اقتصاد السوق المفتوح.

3. المصلحة المباشرة حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المعونات الاقتصادية كأدوات لترويج البضائع الأمريكية وخاصة في مصر, فعملية فتح اقتصاديات العالم ساهم في توسيع الأسواق وبالتالي عائدات اقتصادية ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>1</sup> محمد نحا الغندور، مرجع سبق ذكره، ص 91.

## 2. على المستوى العسكري:

اتسمت العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية بأهمية كبيرة على اعتبار أن مصر تعد دولة مركزية تعتمد عليها الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة حيث أن مصر حلقة ربط بين الخليج العربي وشمال إفريقيا ولها وزن وتأثير إقليمي كبير. كما تمتلك مصر قناة السويس التي زادت من أهمية مصر في المنطقة واستعمالها كمعبر عسكري استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي سنة 1991 شاركت مصر إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إخراج العراق من الكويت أثناء حرب الخليج الثانية وقد ساهمت مصر بحوالي 35 ألف جندي، وساهمت مصر أيضا في عملية التدخل الأمريكي في الصومال بين عامي 1992-1993 بفتحها لموانئها و قواعدها الجوية لتلك العملية. وكدليل على مدى اهتمام القيادة الأمريكية العسكرية بمصر، جاء تصريح القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الجنرال " انتوني زيني " Antony Zinni "الذي قال بأن مصر من أهم البلدان في المنطقة التي تقع تحت مسؤوليتي، وهذا ما تؤكد الوثيقة التي أصدرتها القيادة الأمريكية عام 1995 التي وصفت فيها مصر بأنها اللاعب الأكثر أهمية في العالم العربي وهي تعد الحليف الرئيسي لأمريكا في الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

كما تشير بعض الدراسات التي أعدها مكتب محاسبة الإنفاق الحكومي التابع للكونغرس الأمريكي خلال فترة 2001-2005 أن مصر قد سمحت ب 36553 مرة لعبور طائرات عسكرية أمريكية للمجال الجوي المصري، ومنحت ما يقارب 861 تصريح لعبور البوارج الحربية الأمريكية لقناة السويس خلال نفس الفترة، وشاركت مصر إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات حفظ السلام في مناطق

<sup>1</sup> عبد الله عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

مختلفة من العالم حيث نجد أن في سنة 2004 قامت مصر بإرسال حوالي 800 جندي من قواتها في منطقة دارفور غربي السودان (1).

وتتجلى الأهمية العسكرية لمصر في الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في تصريح نائب مدير وكالة التعاون و الأمن و الدفاع الأمريكية " ريتشارد ميليس " حيث قال: " إن مصر شريك استراتيجي لأمريكا في الشرق الأوسط وتوفر قوة فريدة لتلك الشراكة لامتلاكها موارد بشرية هائلة، وعندما تهب العواصف السياسية فإن العلاقات المصرية الأمريكية هي صمام الأمان في المنطقة". هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة و منذ 1979 قامت بإضافة مصر إلى برنامج التمويل العسكري الأجنبي وهو البرنامج الذي يهدف إلى تقديم مساعدات عسكرية إلى دول الحلفاء حيث نجد أن الولايات المتحدة قدمت لمصر حوالي 1,3 مليار دولار سنويا وزاد العدد في الفترة ما بين 1999 و 2005 ليصل إلى 7,3 مليار دولار كمساعدات عسكرية وتوسعت الدائرة لتصل إلى حد الزيارات العسكرية ما بين البلدين، حيث من أبرزها كان عام 2006 حين استقبل المشير "حسين طنطاوي" وزير الدفاع المصري رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية " ريتشارد مايرز " Richard Myers " وتبادلا وجهات النظر بشأن التطورات في المنطقة، وفي عام 2007 جاءت زيارة أخرى لوزير الدفاع الأمريكي " روبرت غايس " Robert Gates إلى القاهرة حيث التقى بالرئيس "حسني مبارك" وأكد على أهمية العلاقات العسكرية بين مصر و الولايات المتحدة الأمريكية (2).

وعليه نجد أن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية و مصر عرفت نوعا من الثبات و القوة عكس العلاقات السياسية و الاقتصادية التي كثيرا ما كانت تتغير بسبب قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية، حيث نجد أن الجانب العسكري بين البلدين يبقى صامدا كون أنه الجانب

<sup>1</sup> فارس تركي محمود، مرجع سابق ذكره، ص 17.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 18-19.

الأساسي في هذه العلاقات لأن مصر كانت تفتقر إلى الكثير من المعدات و الأسلحة الحربية والخطط التدريبية وهو ما جعل القاهرة تبقي على علاقتها بواشنطن خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يعد المصدر الأول للسلاح العسكري للجيش المصري ولذلك عملت واشنطن على ربط الجيش المصري بوزارة الدفاع الأمريكية حتى يتم التحكم في حروبها، لأنه على حد تعبير أحد قادة الجيش الأمريكي أن تلك الطائرات التي بيعت لمصر لا يمكن أبدا استخدامها ضد الولايات المتحدة، أو ضد أحد من حلفائها. وكان يشير هنا إلى إسرائيل وبالتالي فهذه المساعدات وإن كانت تبدو عملية عادية إلا أنها تخفي الكثير من الاستراتيجيات التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تبنيها بكافة الطرق و الوسائل الممكنة في تلك المنطقة.

### المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية المصرية بعد الحراك الشعبي:

لقد شكلت مرحلة ما بعد الحراك الشعبي نظرة جديدة في العلاقات ما بين الطرفين، الذي بدأ بنوع من التردد من الجانب الأمريكي وموقفه الغير ثابت حول عملية الحراك الشعبي في مصر خصوصاً أن هذا الحراك قد فاجأ الطرف الأمريكي الذي لم يكن ينتظر في هذه العملية، إلا أن الإدارة الأمريكية أبدت نوع من الاستعداد للحوار مع جماعة الإخوان في مصر حيث نجد أن هذه الأخيرة أبدت توجهات ايجابية بخصوص القضايا الأساسية في المنطقة وعلى رأسها استمرار اتفاقية السلام بين المصريين والاسرائيليين وبناء عملية السلام في الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

حيث نجد أن التحول السياسي في مصر قد زعزع عناصر الثقة التي كانت قائمة بين البلدين وأصبح من الصعوبة على أي نظام سياسي يقوم في مصر يتم ربطه مع الإدارة الأمريكية، التي لعبت على الوتر الحساس في مصر عبر تفعيل أدواتها المختلفة من أجل إحلال نظام سياسي قوي يضمن ترتيبات في المنطقة تتناسب مع تطلعات المشاريع و المخططات الأمريكية.

إن الاضطراب السياسي الذي عرفته مصر بعد تنحي مبارك عن السلطة ألقى بظلاله على العلاقات المصرية الأمريكية، إذ نجد أن المؤسسة العسكرية في مصر هي الركيزة الأساسية للعلاقات الإستراتيجية بين البلدين ومن جهة أخرى نجد ترحيب الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس اوباما بصعود الإسلاميين إلى سدة الحكم في مصر، وهنا وقع تناقض في توجهات السياسة الأمريكية وتناقض لدى المؤسسة العسكرية المصرية وجماعة الإخوان وبالتالي خوف المؤسسة العسكرية على مكانتها المركزية في ظل دعم الإدارة الأمريكية للإسلاميين.

<sup>1</sup> محمد نحا الغندور، مرجع سبق ذكره، ص 161.

وتجلى هذا التناقض في دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء انتخابات ديمقراطية في مصر وهي العملية التي من خلالها استطاع الرئيس "محمد مرسي" من الوصول إلى كرسي الرئاسة في مصر وهو الذي يحسب على جماعة الإخوان التي أرادت أن تحكم قبضتها على السلطة في مصر، وذلك من خلال تبنيها سياسة لا تختلف كثيرا على عن سابقتها في عهد "حسني مبارك" خصوصا فيما يتعلق بأمن إسرائيل، وكمثال على ذلك ما تجلى في حرب غزة نوفمبر 2012. حيث جاءت وساطة مصرية لوقف إطلاق النار و التهدئة بين حماس و إسرائيل (1).

فمنذ اندلاع الحراك الشعبي واجهت المؤسسة العسكرية في مصر تحديات كان أهمها ضبط الشارع المصري المطالب بسلطة مدنية وتجنباً لوقوعها هدفاً للاحتجاجات شكل في حد ذاته تحديا كبيرا لذلك عبرت عن رغبتها في تسليم السلطة مباشرة عقب انتهاء الانتخابات الرئاسية، معبرة بذلك عن قبول فكرة الديمقراطية ومحاولتها إعطاء فرصة للقوى السياسية الأخرى لممارسة العملية السياسية بكل حرية حتى وإن سلمت السلطة إلى جماعة الإخوان بالرغم من التنافر بينهما (2).

وقد عملت الإدارة الأمريكية وكما أوضحت سابقا على ربط علاقتها بمصر بمصادر رئيسية للنفوذ هي التمويل العسكري والإعانات الاقتصادية وبالتالي فإن ربط هذه المصادر بشروط كافي من أجل خلق مصلحة قوية للقيادة المصرية للعمل مع واشنطن بغض النظر عن الأطراف الحاكمة للنظام المصري وبالتالي الرئيس المقبل لن تكون له الجرأة الكافية لتهديد المصالح الأمنية و الاقتصادية الأمريكية في المنطقة.

<sup>1</sup> عبد الله بلال، الثورة السياسية الخارجية المصرية الواقعية والمحملة. تاريخ الاطلاع : 2017/03/10 ،على الساعة : 18:57 ، نقلا عن: <http://www.studies.alarabiya.net/futur-scenarios/>.

<sup>2</sup> بادية فواز ياسين، ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود و سقوط حكم الإخوان المسلمين. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة فلسطين، 2015، ص 47.

وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية تعاملت بنوع من الواقعية في سياستها الخارجية تجاه مصر بعد الحراك الشعبي و ذلك بالحفاظ على مصالحها في المنطقة و الاستمرار في دعم الديمقراطية في مصر واحترام تطلعات الشعب المصري (1).

وهو ما يفسر في أول رد رسمي من الإدارة الأمريكية على فوز محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين في مصر بالرئاسة حيث أبدت الإدارة الأمريكية رغبة كبيرة في مواصلة دعم التحول الديمقراطي و احترام خيارات الشعب المصري و العمل مع الرئيس الجديد لتعزيز المصالح المشتركة بين البلدين هذا بالنظر إلى المصالح الأمريكية في المنطقة و بالتالي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مجبرة على احترام إرادة الشعب المصري وفي خياراته السياسية. حيث يتضح أن الإدارة الأمريكية انتهجت سياسة قائمة على استبدال الأنظمة العربية و استبدالها بجماعات الإسلام السياسي التي رأت فيها البديل القادر على تولي الحكم في مصر بعد فشل أنظمة قائمة على تنفيذ الأجندة الأمريكية و بعد الانتخابات في مصر أصبحت أمريكا مستعدة لقبول خيار وصول التيارات الدينية للسلطة كخيار أفضل لها بما أن هذه التيارات أبدت استعداد تام للتعاون مع الإدارة الأمريكية، ولكن بعد فوز محمد مرسي بالرئاسة ظهر حديث يقول بتواطؤ المجلس العسكري مع جماعة الإخوان و خضوعه للضغوطات الأمريكية من أجل تنصيب مرسي رئيسا لمصر وكمثال عن مدى تلك الضغوط نذكر تصريح السفارة الأمريكية "آن بترسون" "Anna Patterson" في مصر بعد تولي مرسي الرئاسة حيث قالت: " لماذا لا نجرب جماعة الإخوان المسلمين هذه المرة " (2).

لكن سرعان ما بدأت الضغوطات و الأصوات المعارضة لسياسة الرئيس اوباما تجاه جماعة الإخوان المسلمين، إذ انتقدت إحدى المجالات الأمريكية طريقة تعامل وتقارب الإدارة الأمريكية من

<sup>1</sup> بادية فواز ياسين، نفس المرجع، ص 51.

<sup>2</sup> محمد نحا الغندور، مرجع سبق ذكره، ص 163.

جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث أبدت تخوفها من أي محاولة لهذه الجماعة للضغط على إسرائيل، حيث جاء في المجلة أن العلاقة بين حكومة الولايات المتحدة و الإخوان المسلمين يجب أن تكون مبعث قلق لكل من الأمريكيين و الاسرائيليين و جاءت انتقادات من بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين لم يتقبلوا فكرة تعاون إدارة اوباما مع الإخوان المسلمين وقالوا أن هذه العلاقة تساعد على خلق نظام دكتاتوري في مصر وذلك يعني تضحية بالقيم الأمريكية. وركزت هذه الانتقادات من طرف أعضاء الكونغرس وطالبو بوقف المساعدات الأمريكية سواء الاقتصادية أو العسكرية الممنوحة إلى مصر خصوصا بعد تطور الأوضاع الميدانية في مصر، عقب إصدار الرئيس مرسى الإعلان الدستوري والذي أراد من خلاله أن يحصن قرارات الرئيس أمام المحكمة المصرية وعلى إثر هذا التصرف أصدر البيت الأبيض رسميا بيانا يعبر فيه عن قلقه إزاء التطورات الحاصلة في مصر، كما حذر اوباما الرئيس مرسى من استخدام العنف خلال المظاهرات الشعبية مشددا على انتهاج الوسائل السلمية الديمقراطية<sup>(1)</sup>.

فعند تولي مرسى الحكم كان راغبا في العمل مع جميع الأطراف من أجل تحقيق التغيير المنشود في مصر بعد عقود من القمع و إحتكار السلطة في عهد حسني مبارك، لكن كل ما قدمه كان يعد في منزلة خطاب سياسي يفتقر إلى طريقة و نهج يعزز و يحققه، حيث لم تعكس السياسات التي إتبعها تغييرا ملموسا لما كان عليه الأمر، فمرسى افتقد إلى مقومات القيادة السياسية لأنه لم يكن صاحب القرار ولا حتى القائد الفعلي لمصر، حيث جاءت غالبية سياساته من قيادات بارزة في جماعة الإخوان التي اتبعت سياسات خاطئة حاولت من خلالها إحلال نظام جديد في زمن قصير من تملكها زمام السلطة في مصر، وهذا بهدف الهيمنة السريعة على مؤسسات الدولة في مصر، فبدلا من بناء توافق

<sup>1</sup> محمد نحا الغندور، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-165.

وطني لدمج الرؤى وتوحيد كل الجهود للخروج من الأزمة الداخلية سعى مرسي إلى إعطاء كل الفرص لجماعة الإخوان المسلمين مقابل إقصاء الآخرين وتهميش خصومه السياسيين (1).

فكل هذه التحولات الداخلية على مستوى النظام السياسي المصري أدت إلى تأثير كبير و خلل استراتيجي في موازين القوى في المنطقة ككل والذي سوف ينعكس سلبا كذلك على المصالح الأمريكية في المنطقة منها أمن إسرائيل بالدرجة الأولى حيث في بداية الأمر ظنت جماعة الإخوان المسلمين أن تقربها من الإدارة الأمريكية وإبداء النوايا الحسنة وقبولها كطرف في التحول السياسي المصري سوف يضمن لهذه الجماعة البقاء و النجاح في إرساء قواعدها في النظام المصري لكن سرعان ما انقلبت العملية، وباتت الولايات المتحدة التي كانت تعد الشريك الأساسي على نحو معارض تماما لسياسة الإخوان في المنطقة خصوصا أن الرئيس مرسي لم يتمكن من إعادة الشارع السياسي المصري كما كان متفق عليه، بالإضافة إلى الأعمال الإرهابية وعدم قدرة الدولة على احتواء الأمر خاصة في جزيرة سيناء و إطلاق الصواريخ باتجاه الكيان الصهيوني، وبالتالي تحركت الأيدي الخفية التي لها وزن وثقل في صناعة القرار الأمريكي بهدف التأثير والضغط على الإدارة الأمريكية من أجل فرض نهج صارم ضد هذه الجماعة وعلى رأسها الرئيس مرسي.

وعلى إثر تصاعد أعمال المعارضة ضد نظام الإخوان في مصر، خرج المتظاهرون يطالبون مرسي بتعديلات وزارية لترتفع المطالب إلى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة و توالى الاحتجاجات إلى أن أصبحت المطالب ضد نظام الإخوان وداعية إلى الإطاحة بمرسي وعودة حكم الجيش لإدارة البلاد، وبما أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع مصر تتدرج بالدرجة الأولى من خلال العلاقات الوثيقة مع الجيش المصري الذي بات مؤكدا أنه سيستعيد السلطة نظرا للتحولات السياسية الداخلية في

<sup>1</sup> بادية فواز ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

مصر نجد أن الإدارة الأمريكية ليس لها أي نية في معارضة إقالة الرئيس مرسي وهو ما حدث حيث تم عزله من طرف الجيش عقب فشله في الاستجابة لتطلعات الشارع السياسي المصري وذلك بتاريخ 03 جويلية 2013<sup>(1)</sup>.

فمن خلال سياق الأحداث المتسارعة في الداخل المصري نجد أن الإدارة الأمريكية غير قادرة على دعم نظام الإخوان الشرعي الذي لم يعد قادرا على حماية نفسه و بحكم أن نظام الإخوان المسلمين في مصر قد وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية، لذلك ساندت الإدارة الأمريكية هذا النظام ظاهريا ورأت فيه طريقة من أجل استقرار المنطقة وبالتالي المحافظة على المصالح الأمريكية وبعد عزل الرئيس مرسي من طرف الجيش وجدت الإدارة الأمريكية نفسها غير قادرة على تأييد هذه الخطوة من طرف الجيش لكي لا تتعارض مع مبادئها الأساسية وهي احترام قرارات الشعب المصري وانتهاج السبل الديمقراطية. حيث أصدر البيت الأبيض بيانا أكد فيه اوباما على أن الإدارة الأمريكية لا تدعم أشخاص محددين أو أحزاب سياسية بل تدعم إدارة الشعب المصري الذي بيده قرار المستقبل كما لم يرقم بإدانة الانقلاب العسكري أو حتى اعتباره انقلابا عسكريا بل فقط حث المجلس العسكري على إعادة السلطة إلى حكومة مدنية و تكون منتخبة بطريقة ديمقراطية .

فالموقف الأمريكي من بعد عزل مرسي بدا مبهم وغير واضح وقامت العديد من التأويلات والمواقف وردود الأفعال على حسب مصالح و اجتهادات مختلفة كون أن الإدارة الأمريكية لم تحسم في هذا القرار مبررة ذلك على حسب ما جاء في تصريح للرئيس اوباما الذي وضح أنه في بعض الأحيان

<sup>1</sup> بادية فواز، مرجع سبق ذكره، ص 77.

طلب منا استجابة فورية واتخاذ إجراءات, لكن هذا لا يعني بالضرورة أن نتدخل في حدث ما على الفور بل علينا التفكير استراتيجيا لتقديم استجابة مدروسة من منظور مصالحنا القومية بعيدة المدى (1).

وهو الموقف الذي يعزز من أن دعم الإدارة الأمريكية وصول حكم إسلامي إلى السلطة في مصر ما هو إلا قناع وضعته لحماية المصالح الإستراتيجية فمذ تتحي مبارك عن السلطة والذي كان يمثل نقطة استقرار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لم ترد الإدارة الأمريكية الإعلان عن توجه سياسي قد لا يخدم مصالحها، وقبلت مبدئيا في قيام نظام إسلامي كون أنه ارتكز على انتخابات حرة وبطريقة ديمقراطية، وبالتالي اضطرت لقبوله في المنطقة لكي لا تتعارض مع مبادئها الداعمة للديمقراطية، في حين أن الحسابات المصلحية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في غالب الأحيان هي المحدد الأساسي للعلاقات الأمريكية المصرية في فترة حكم الإخوان المسلمين في مصر.

وبالرجوع إلى العلاقات المصرية الأمريكية وخصوصا الاقتصادية منها نجد أنها كانت محور بارز في توجهات السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال فترة حكم الإخوان المسلمين ففي 09 سبتمبر 2012 التقى الرئيس محمد مرسي بالوفد الاقتصادي الأمريكي برئاسة "روبرت هورمانس" وهو مساعد وزير الخارجية للنمو الاقتصادي و الطاقة و البيئة، حيث أجرى مباحثات مباشرة في القاهرة مع العديد من رجال الأعمال و أعضاء غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، وذلك من أجل وضع الخطوط العريضة لبرنامج الاستثمارات في مصر، وفي 24 سبتمبر 2012 أصدرت وزارة الخارجية بيان حول حقائق مساعدات الحكومة الأمريكية لمصر. ومن بين ما جاء فيه أن الولايات المتحدة تقدم مجموعة واسعة من

<sup>1</sup> بادية فواز، مرجع سبق ذكره، ص 84.

المبادرات الجديدة للعملية الانتقالية مبنية بالدرجة الأولى على التنمية الاقتصادية الشاملة وخلق فرص العمل وقيام حكومة فعالة تخضع للمساءلة (1).

وفي بيان لوزير الخارجية "جون كيري" عقب ختام زيارة للقاهرة، في مارس 2013 أن الرئيس اوباما وعد بتقديم ما يقارب 01 مليار دولار من الولايات المتحدة الأمريكية لثورة مصر الديمقراطية وهو ما يعكس الاهتمام الأمريكي بمصر وما يؤكد ذلك هو توقيع اتفاق دعم الميزانية بين الولايات المتحدة ومصر وذلك بصرف 190 مليون دولار من إجمالي 450 مليون دولار وعقب هذا الاتفاق قالت السفارة الأمريكية بالقاهرة "آن باترسون" أن مصر تمثل همزة وصل هامة في المنطقة، ويعتمد مستقبلها السلمي على خلق فرص عمل لشبابها وقد تضافرت الجهود الأمريكية و المصرية في القطاعين الخاص والعام لمعالجة هذه المسألة (2).

أما على الجانب العسكري شهدت المرحلة تعزيز التعاون العسكري بين البلدين حيث برز من خلال تسليم طائرات "F 16" الأمريكية للقوات الجوية المصرية و هي إتفاقية تضم 20 طائرة مقاتلة خلال سنة 2013. وهذه الصفقة هي جزء من برنامج التمويل العسكري الخارجي الذي بلغ 1,3 مليار دولار كمساعدات أمريكية عسكرية أمنية من أجل تحسين القدرات المصرية الدفاعية لمصر لمواجهة التهديدات الإرهابية ودعم الأمن الإقليمي في المنطقة (3).

وفي مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري نجد أن السياسة الأمريكية تجاه مصر تمحورت حول عدد من القضايا الرئيسية أهمها:

<sup>1</sup> عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية و الثورة المصرية. دار البشير للثقافة و العلوم، مصر، 2014، ص ص، 125-126.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 128.

<sup>3</sup> نفس المرجع ، ص ص 130-131.

- الموقف من جماعة الإخوان المسلمين حيث مباشرة بعد الانقلاب شنت وسائل الإعلام المصرية حرباً إعلامية ضد هذه الجماعة و حاولت ربطها مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية كونها تقدم المساعدات المالية و الدعم السياسي وهذا يأتي ضد إرادة الشعب المصري. في حين نجد أن جميع المسؤولين الأمريكيين وفي أكثر من مناسبة أبدوا على عدم مساندتهم لجماعة الإخوان المسلمين بل يدعمون كل التيارات السياسية على قدم المساواة وذلك لتحقيق الانتقال الديمقراطي في مصر .

- قضية المساعدات الأمريكية لمصر فقد أبلغ وزير الدفاع الأمريكي السابق "تشاك هيغل" "Chuck Hagel" وزير الدفاع المصري أن الرئيس اوباما قرر إيقاف تسليم المقاتلات الأمريكية لمصر، كما جاء في قول المتحدث باسم البنتاغون أنه وبالنظر إلى الوضع القائم في مصر ليس من الملائم أن نستمر في تسليم المقاتلات إلى مصر، ولكن لا توجد نية لتجميد كل المساعدات العسكرية التي سوف تقدم لمصر. وفي 23 أوت 2013 قال اوباما في مقابلة مع قناة CNN الإخبارية الأمريكية أن الإدارة الأمريكية تعمل على تقييم شامل للعلاقات الأمريكية المصرية، بما في ذلك المعونات العسكرية، كما ذكر أنه يستبعد عودة العلاقات التجارية مع مصر كما كانت عليه في السابق (1).

ففي هذه المرحلة شهدت العلاقات الأمريكية المصرية تحولات كبيرة خصوصاً على المستويين السياسي و الاقتصادي نظراً لعدم استمرار النظام السياسي ودخول مصر في مرحلة انهيار للدولة ترجم إلى انقلاب عسكري على السلطة و بهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تجد الطريقة المناسبة للتدخل المباشر في مصر وذلك راجع إلى قوة الشارع المصري المتطلع إلى الحرية.

فمن بين العوامل التي أدت إلى هذا التحول في جوهر العلاقات الأمريكية المصرية في هذه الفترة

ما يلي:

<sup>1</sup> عصام عبد الشافي، المرجع السابق، ص ص 165-166.

- الإيمان بالديمقراطية كعقيدة لدى الشعب الأمريكي. فهم يرون أنها صالحة للتطبيق في كل مكان و كل زمان و بالتالي فالاعتداء على الديمقراطية يعد إهانة و بالتالي فالرأي العام الأمريكي ذهب إلى أن الأطراف التي عملت على إسقاط رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية لا يمكن مساندتها أو اعتبارها حليف.

- الإعلام الأمريكي الذي لعب دورا في هذه الأحداث من خلال تضخيمها حيث أن التغطية الإعلامية في مصر قدمت الأحداث على أن النظم العسكرية القمعية تفتك بالأبرياء ولا تحترم حقوقهم الإنسانية، وبالتالي سيطرة العسكر على النظام السياسي المصري جاء بطريقة غير شرعية ومن أجل الاستيلاء على السلطة لتكريس حكم ديكتاتوري.

- محاولة عدد من رموز الكونغرس الأمريكي زيادة شعبيتهم و ذلك بالمطالبة بقطع المؤونة الاقتصادية و العسكرية على مصر، بالإضافة إلى مراكز الفكر التي لم تكن متحمسة للتغيير السياسي في مصر والتي رأت أن إرساء مبادئ الديمقراطية في مصر يجب أن يكون هدفا أساسيا للإدارة الأمريكية وفي ظل إسقاط نظام منتخب فهذا الأمر يتنافى مع هذا الهدف (1).

ومع مجيء حكم عبد الفتاح السيسي كرئيس لمصر بعد فترة عصيبة مرت على الدولة المصرية اضطرت الإدارة الأمريكية للتعامل مع الأمر الواقع وقبول الرئيس الذي استند إلى قاعدة شعبية كبيرة في مصر، حيث أصدر البيت الأبيض بيان للرئيس أوباما أعلن فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى العمل مع رئيس مصر عبد الفتاح السيسي، من أجل تعزيز التقارب والشراكة والمصالح الإستراتيجية بين البلدين، وهو الأمر الذي يوضح تراجع في الموقف الأمريكي حول إصاق المساعدات الاقتصادية والعسكرية بالديمقراطية، ويدخل الإدارة الأمريكية في سياق تحولات السياسية الحاصلة في

<sup>1</sup> عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170.

مصر، ففي جميع الحالات تسعى واشنطن إلى المحافظة على علاقات وثيقة مع النظام المصري دون النظر إلى قياداته وتوجهات السياسة من أجل ضمان المحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

وفي ظل تنامي المجموعات المتطرفة واستمرار العمليات الإرهابية في مصر والذي يهدد أمن المنطقة جاءت رغبة الولايات المتحدة في إعادة النظر في بشأن قرار حظر المعونة الاقتصادية والعسكرية وبالتالي استمرار إمداد النظام السياسي المصري بالمساعدات العسكرية لتحقيق أمن مصر الذي يحقق أمن المنطقة ككل. ففي أواخر سنة 2014 أبلغ الرئيس الأمريكي أوباما الرئيس المصري عن رفع بلاده لقرار الحظر، وسوف تستمر عملية ضخ المساعدات الأمريكية لمصر في محاولة من الجانب الأمريكي لتخطي الخلافات، وبالتالي محاولة الاستفادة القصوى من الدور المصري في المنطقة حيث نجد أن الولايات المتحدة لا ترغب في أن تتحول مصر إلى دولة فاشلة، لذلك وفي إطار المحافظة على استقرار الدولة المصرية طلبت الإدارة الأمريكية من الكونغرس الموافقة على منح 150 مليون دولار كمساعدات اقتصادية لمصر في ميزانية 2016، كما تطرق الحوار الاستراتيجي الذي تم عقده في أوت 2015 إلى تعهد "جون كيري" وزير الخارجية الأمريكية السابق بتقديم بلاده مساعدات اقتصادية لإنعاش الاقتصاد المصري بعد المرحلة الحرجة التي مر بها، كما تعهد على استئناف المحادثات الثنائية في إطار اتفاق التجارة والاستثمار والعمل مع مصر على تطوير إستراتيجية شاملة للطاقة، كما نجد أيضا تعزيز الجهود المصرية لمكافحة الإرهاب خاصة في الجهة الشرقية في سيناء وأن العمليات الإرهابية تستهدف الجنود المصريين والأمريكيين على حد سواء لذلك عملت الولايات المتحدة على

<sup>1</sup> بادية فواز، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

التعاون مع مصر في مكافحة الإرهاب ومنحها المساعدات العسكرية في حربها ضد التنظيمات الإرهابية (1).

لقد أدى الارتباك الأمريكي في بلورة إستراتيجية واضحة المعالم تجاه الثورة في مصر والتي فرضت العقوبات على المساعدات الاقتصادية و العسكرية لمصر، حيث أصرت الإدارة الأمريكية على دمج جماعة الإخوان المسلمين في العملية السياسية الأمر الذي أدى إلى تباعد في العلاقات الأمريكية المصرية، لكن واقعية السياسة الأمريكية ومصالحها في مصر و نظرا للدور الذي لعبته مصر في محاربة الإرهاب في سيناء، إضافة إلى تطبيقها لمعظم خطوات خريطة الطريق مثل الدستور والانتخابات الرئاسية، مما دفع بالإدارة الأمريكية إلى مراجعة مواقفها والإفراج عن المساعدات الاقتصادية و تزويد مصر بالأسلحة المتفق عليها، و استئناف الحوار الاستراتيجي الذي دام انقطاعه حوالي 06 سنوات، إلا انه هناك اختلافات في المواقف بين الجانبين وعلى رأسها وضعية جماعة الإخوان المسلمين التي تصنفها الحكومة المصرية كجماعة إرهابية مارست العنف ضد المجتمع والدولة، بينما نجد أن واشنطن تصر على دمجها سياسيا ومن هذا المنطلق نجد أن العلاقات المصرية الأمريكية تركز على جانبين الأول لزوم الاستمرارية التي تفرضها المصالح الإستراتيجية المشتركة بين البلدين والتي طبعا لا تتغير أو تتأثر بتغير الإدارة الأمريكية، بمعنى استمرار التعاون الاقتصادي والعسكري ومواجهة الإرهاب، والجانب الثاني التغير المرتبط بالسياسة الأمريكية تجاه الديمقراطية والإصلاح السياسي، والحريات و ضمان واحترام حقوق الإنسان في مصر (2).

<sup>1</sup> ياسمين عادل، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> احمد سيد احمد، مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية. جريدة الأهرام اليومي، تاريخ الاطلاع: 2017/02/15 على الساعة: 20:33 ،

نقلا عن : <http://www.ahram.org.eg/newsprint/420369.aspx>

وعلى الرغم من أن كثيرا من المحللين والأكاديميين ذهبوا إلى أن المجتمع الدولي وضع نظام السيسي في عزلة بعد وقوع الانقلاب، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذا ليس صحيحا، إذ نجد أن الانقلاب العسكري على نظام الإخوان والإطاحة بالرئيس محمد مرسي يعد بشرى نجاح الثورة المضادة التي أعادت مؤسسات الدولة المصرية القديمة وسياساتها الخارجية، هذا العمل نتج عنه ارتياح غالبية الدوائر الغربية، وهو ما جاء في العديد من التصريحات لمسؤولين غربيين و إسرائيليين خاصة الذين كانوا على أشد القلق من حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وبقيت العلاقات الأمريكية المصرية متوترة عقب الانقلاب العسكري، لكن الطرفان سرعان ما أكدا على الطبيعة الإستراتيجية للعلاقة بين البلدين واستمرار التعاون الأمني بينهما. إلا أن هناك أطراف أشعلت هذا التوتر بين البلدين وراحت تروج لفكرة مفادها أن مصر تخلصت من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و تبعيتها تحت حكم السيسي، وأن مصر أصبحت تتوع علاقاتها مع دول العالم خصوصا مع القوى الكبرى كالصين، وروسيا، وفرنسا وألمانيا، إلا أن السيسي قد حرص منذ البداية على تأكيد تلك التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وما يؤكد هذا التوجه هو تصريح عبد الفتاح السيسي الذي أكد أنه: "لا يمكن أن نقلل علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية لمستوى أنظمة الأسلحة فقط، ونحن حريصون على العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية فوق كل شيء ولن ندير لها ظهرنا حتى وإن أدارت ظهرها لنا (1)".

فبالرغم من أن الموقف السياسي الأمريكي من الانقلاب العسكري في مصر جاء مضطربا ومتناقضا أحيانا إلا أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الأمني جاء واضحا وثابتا حيث لعب التواصل بين وزيري الدفاع المصري والأمريكي منذ حكم مرسي دورا بارزا في استمرار وثبات الموقف الأمريكي كما أن الملفات المطروحة بينهما للنقاش متنوعة بين السياسي والاقتصادي

<sup>1</sup> ربيع محمد الدندان، مصر بين عهدين: مرسي و السيسي دراسة مقارنة. مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان، 2016، ص ص 79-78.

والأمني، حيث جاءت مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية للانقلاب واضحة بل أن الولايات المتحدة كانت تعلم بتفاصيل العملية قبل وقوعها وذلك في ظل الاتصالات ما بين وزير الدفاع "تشاك هيجل" الأمريكي والفريق عبد الفتاح السيسي طوال فترة قبل و بعد الانقلاب فرغم اضطراب الموقف السياسي أحيانا إلا أنه سرعان ما يستقيم مع الموقف الأمني الاستراتيجي<sup>(1)</sup>.

فتفسير الموقف الأمريكي من عملية الانقلاب في مصر في ظل استمرار الدعم المباشر وغير المباشر لهذه السلطة الانقلابية وذلك من أجل كسر أجنحة الإسلاميين من الحكم لكن دون إقصائهم نهائيا حفاظا على ديكور التعددية الشكلية وحفاظا على ماء وجه الولايات المتحدة الأمريكية المدافع عن الحريات و حقوق المشاركة السياسية لكافة القوى السياسية في العملية الديمقراطية في مصر<sup>(2)</sup>.

وبالتالي فان عملية الانقلاب وإن كانت ظاهريا انقلاب عن الشرعية و الديمقراطية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال مواقفها كانت ضمنا تدعم هذه العملية لكن لم تكن قادرة على صياغة قرارات تخالف بها مبادئها الداعمة لنظام الإخوان المسلمين في مصر منذ أن تم تعيين الرئيس محمد مرسي رئيسا لمصر وذلك عن طريق الانتخابات فهذه العملية الانقلابية جاءت في خدمة توجه السياسة الأمريكية تجاه مصر، لذلك عكفت الإدارة الأمريكية و تريثت ولم تبدي رأيا في التعليق على العملية الانقلابية في مصر.

وعليه نجد أن العلاقة بين واشنطن و مصر مستمرة ولا يوجد تغير حاد في مجملها و قد لعبت العلاقة العسكرية بين البلدين دورا بارزا في تعميق و توطيد هذه العلاقة، انطلاقا من شهادات قادة البنتاغون التي ركزت على مايلي:

<sup>1</sup> أمريكا و الانقلاب العسكري في مصر، بين تخطئ الموقف السياسي و رسوخ الموقف الأمني و الاستراتيجي، تاريخ النشر: 2014/04/24 ،

تاريخ الاطلاع: 2017/04/06 على الساعة: 13:33 نقلا عن : <http://www.sasapost.com>

<sup>2</sup> امجد جبريل، حالة التوازن العالمي حول الشرق الاوسط وانعكاساته على مصر.

- أن العلاقات الأمريكية المصرية هي أهم وأقدم العلاقات الدفاعية الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وقد لعبت هذه العلاقات طيلة أكثر من 30 سنة على تعزيز مصالح البلدين الأمنية المشتركة فواشنطن تسعى في المستقبل لتعزيز هذه العلاقات و إعادة تقويمها لضمان مواصلة دفع المصالح إلى الأمام على المدى الطويل.

- تشكل العلاقات العسكرية الأمريكية المصرية عنصرا مركزيا بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية في الشرق الأوسط وتعد شراكتها مع القوات المسلحة المصرية مساعدة في الحفاظ على مساعدة السلام مع إسرائيل، وتضمن أمن سيناء وتواجه من خلالها التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، كما تؤمن التجارة العالمية عن طريق تأمين العبور الآمن للسفن عبر قناة السويس.

- حرصت واشنطن على مواصلة المساعدات التي تدعم المصالح الحيوية للأمن القومي الأمريكي بما في ذلك المساعدة في أمن الحدود و الأمن البحري و التصدي للإرهاب، سوف تواصل الولايات المتحدة تقديم تمويل التعليم العسكري و التدريب للقوات المسلحة<sup>(1)</sup>.

وجاء الموقف الأمريكي مترددا من الانقلاب العسكري في وصف محدد لما جرى في مصر حول إزاحة رئيس مدني منتخب بواسطة وزير دفاعه. كما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية على وصف ما جرى على أنه انقلاب عسكري، وذلك راجع إلى سبب أساسي ليس كون ذلك سوف يضطر واشنطن إلى وقف المساعدات السنوية لمصر و إنما هو ارتياح الإدارة الأمريكية لسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم و إنهاء حكم الإخوان المسلمين وإبعادها عن السلطة، وذلك كون أن المصالح الإستراتيجية في المنطقة يتم تحقيقها بصورة أفضل مع سلطة عسكرية وليس مع حكومة مدنية منتخبة تخضع لمراقبة

<sup>1</sup> عبد العظيم حنفي، العلاقات الأمريكية المصرية، تجاوز محطة الخلاف حول 30 يونيو. تاريخ النشر: 05/ 05/ 2014، تاريخ الاطلاع: 2017/ 03/ 17، على الساعة: 23:20، نقلا عن: [http:// www.studies.Alarabiya.net/hot-issues](http://www.studies.Alarabiya.net/hot-issues).

الشعب والبرلمان. كما كافأت إدارة أوباما نظام السيسي وذلك من خلال رفع الحظر عن المعونة العسكرية لمصر في 31-03-2015، كما إتهم الوزير السابق للخارجية الأمريكية جون كيري بعد زيارته لمصر بعد انقلاب نوفمبر 2013 جماعة الإخوان المسلمين بسرقة الثورة المصرية (1).

وكدليل على أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت ما جاء في مصر ليس انقلابا عسكريا هو تصريح لوزير الخارجية السابق الأمريكي جون كيري "John Kerry" الذي اعتبر أن الجيش المصري تدخل بناء على طلب الملايين من الناس من الجيش التدخل لأنهم جميعا كانوا خائفين من الدخول في حالة فوضى و العنف، و الجيش لم يستولي على السلطة و هناك حكومة مدنية تدير البلاد (2).

<sup>1</sup> ربيع محمد الدنان، مرجع سبق ذكره، ص 80.

<sup>2</sup> The New York times . [http://www.nytimes.com/2013/08/02/world/mideast/Egyptwarns-morsi-supporters-to-end-protests.html?\\_r=](http://www.nytimes.com/2013/08/02/world/mideast/Egyptwarns-morsi-supporters-to-end-protests.html?_r=) = السياسة الأمريكية تجاه مصر.

**خلاصة الفصل :**

مما سبق نستطيع القول أن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً ومصر خصوصاً تتميز بالثبات انطلاقاً من مبدأ ضمان أمن إسرائيل، والحفاظ على إمداد الطاقة، بالإضافة إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

فبالرغم من تغير القيادة السياسية المصرية بعد الحراك الشعبي والذي أدى إلى خلع النظام السابق وصعود جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، إلا أن السياسة الأمريكية عرفت كيف تتعامل مع الوضع من خلال مراقبة الأوضاع عن قرب، وعدم التسرع في إطلاق الأحكام حولها وإعطائها فرصة بالرغم من التخوف الإسرائيلي من هذه الجماعة، إلا أن الأحداث في مصر عجلت من إنهاء حكمها ومعاودة حكم المؤسسة العسكرية، التي لطالما كانت في خدمة السياسة الأمريكية وذلك من خلال المساعدات العسكرية التي تحصل عليها مصر والتي أسهمت في إبقاء مصر تحت المظلة الأمريكية .

الخاتمة

### الخاتمة :

مما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية الأمريكية تتعامل بطريقة براغماتية واقعية تجاه القضايا الدولية ومع جميع الدول، وهذا راجع إلى طبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي تتفاعل فيه مجموعة من القوى والفواعل، سواء كانت رسمية أو غير رسمية. تعمل انطلاقاً من ثوابت أساسية هدفها خدمة المصالح الأمريكية، عبر اتخاذ القرارات المناسبة بعد تجريب كافة البدائل المتاحة الأخرى. حيث حافظت السياسة الخارجية الأمريكية على توجهاتها تجاه الدول العربية بالرغم من خطاب الإدارة الجديدة بالتغيير في علاقات الولايات المتحدة مع دول العالم بصفة عامة، ومع الدول العربية خاصة. وهذا بالتزامن مع ظهور عمليات الحراك الشعبي على مستوى العديد من دول المنطقة، والتي شكلت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فرصة ثمينة عملت على استغلالها بأحسن الطرق، لتحقيق المزيد من المصالح والنفوذ والهيمنة في هذه المنطقة، التي لطالما شكلت موقع استراتيجي هام في السياسة الأمريكية على مر التاريخ، حيث اصطلحت خطابات الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووعوده بتغيير نهج تعامل الولايات المتحدة مع دول العالم بثوابت وبراهماتية السياسة الأمريكية، وهو ما يعبر عن قدرتها في الحفاظ على المبادئ الأساسية حيث جاءت السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء الحراك الشعبي مستندة إلى قراءة تفاعلية للظروف الموضوعية، والفرص والتهديدات التي تشكلها هذه الظروف على الأرض مع الأخذ بالحسبان الحفاظ على أمن إسرائيل ومناطق النفوذ، كما عملت على منع وصول حكام عرب يعارضون توجهاتها .

ومن المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية خدمة المصالح بغض النظر عن مصالح دول المنطقة العربية، وبغض النظر عن يحكم ومدى علاقته بواشنطن، فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها ولاء للأصدقاء الذين يمارسون الحكم في أية دولة، وهو ما تجلّى في تخليها عن الرئيس "حسني مبارك" حليفها الاستراتيجي في مصر، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الأمريكية لطالما

## الخاتمة

جاءت في خدمة الأولويات المتعلقة بالحفاظ على منابع الطاقة المختلفة والعمل على حماية خطوط التجارة التي تشكل شريان الاقتصاد الأمريكي، ومن الثابت أيضا في توجهات السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية ضمان أمن إسرائيل، خاصة بعد أن أصبح اللوبي الإسرائيلي من أهم القوى الفاعلة في السياسة الأمريكية وباتت السياسة الداخلية الأمريكية تروج لفكرة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تطبق الديمقراطية وهو ما يلزم الولايات المتحدة بحمايتها، وبالتالي المصالح الإستراتيجية ومناطق النفوذ هي من أهم العوامل التي تحرك السياسة الخارجية الأمريكية. وهو ما تجلّى في السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد الحراك الشعبي، حيث أن التغير على مستوى القيادة المصرية التي لطالما كانت في خدمة السياسة الأمريكية لم يشكل تهديدا كبيرا للمصالح الأمريكية، ولم يؤدي إلى تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية بكافة الوسائل من أجل الإبقاء على نفس الامتيازات والاستفادة أكثر إذ اعترفت بحكم الإخوان المسلمين بعد وصولهم إلى سدة الحكم وذلك بعد قبولهم للشروط الأمريكية الخاصة بالمنطقة. وما يفسر انتهاج الإدارة الأمريكية ازدواجية المعايير في منطقة الشرق الأوسط، هو موقفها من الانقلاب العسكري في مصر فعلى الرغم من أن الرئيس منتخب بطريقة ديمقراطية إلا أن تخوفها وعدم ارتياحها لهذه الجماعة جعل الإدارة الأمريكية تتنفس الصعداء بعد أن عاود الجيش الاستيلاء على السلطة في مصر وتأييد الإدارة الأمريكية لهذه العملية.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب:

1. أبي ظاهر رنا، الاستخبارات الأمريكية منذ التأسيسي و العصر الحديث. دار العربية للعلوم بيروت، 1992
2. بايسل جون ، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. عولمة السياسة العالمية.
3. بيومي علاء ، باراك أوباما و العالم العربي . مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008 .
4. تشو مسكي نعوم ، الهيمنة أم البقاء، سعي أمريكا للسيطرة على العالم. دار العربي، بيروت 2004 .
5. الجراد خلف ، أبعاد الاستهداف الأمريكي. دار الفكر، دمشق 2003 .
6. تيودور لوي و بنيامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية الحرية و السلطة . تر : عبد السميع عمر مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، 2006 .
7. الجراد خلف، العرب في الإستراتيجية الأمريكية، التكوين للتأليف والترجمة و النشر، دمشق 2007 .
8. جرجس فواز، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ و من يصنعها؟. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 .
9. حسين سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة و انجلترا. دار النهضة العربية القاهرة، 1976 .
10. الدندان ربيع محمد، مصر بين عهدين: مرسى و السيسى دراسة مقارنة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2016 .

## قائمة المراجع

11. دورتي جيمس و بالاستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر: وليد عبد الحي المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الكويت، 1985 .
12. ربيع حامد ، نظرية الأمن القومي العربي. دار الموقف العربي، القاهرة، 1984 .
13. زكريا فريد ، من الثروة إلى القوى: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي. تر: رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1999 .
14. سعودي هالة، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973. ط2، مركز دراسات الوحدة، العربية، لبنان، 1986 .
15. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية. ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998 .
16. الشاهر شاهر إسماعيل ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. منشورات الهيئة العامة السورية لاكتساب، دمشق، 2009 .
17. شبلي أمين ، أمريكا و العالم متابعات في السياسات الخارجية الأمريكية. عالم الكتاب ، القاهرة، 2005.
18. شبلي سعد شاكر ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة أوباما. دار الحامد النشر و التوزيع، عمان، 2012 .
19. شريف حسين ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها و تطبيقاتها من الحرب العالمية الثانية على النظام الدولي الجديد. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994 .
20. عبد الشافي عصام، السياسة الأمريكية و الثورة المصرية. دار البشير للثقافة و العلوم، مصر 2014 .

## قائمة المراجع

21. علي حسن عبد ربه، عقد أمريكا (مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية). شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، 2009.
22. عواد عامر هاشم، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
23. فريش نورتن وريتشارد ستيفنز، الفكر السياسي الأمريكي. تر: هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1991.
24. الكيالي عبد الحميد ، الموقف الاستراتيجي الأمريكي و الإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، د س ن .
25. الكيلاني ماجد عرسان ، صناعة القرار الأمريكي. دار الفرقان للنشر والتوزيع. عمان، 2005.
26. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الاقتربات ، و الأدوات . د د ن الجزائر، 1997.
27. محمد عبيدات، منهجية البحث العلمي. ط 2، دار وائل للنشر، 2002.
28. مصباح عامر، معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. المكتبة الجزائرية، الجزائر 2005
29. المعلقة جميل خليل نعمة و آخرون - الفكر السياسي الأمريكي المعاصر و أثره على الوطن العربي. ابن القديم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2016.
30. ميرشايمر جون، والت ستيفن ، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الأمريكية الخارجية. تر: محمد الحموري، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

## قائمة المراجع

31. ميرشايمر جون، والت ستيفن، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، لبنان، 2009 .
32. ميرشايمر جون، والت ستيفن، أمريكا المختلطة اللوبي الإسرائيلي و سياسة الولايات المتحدة الخارجية. تر فاضل جكتر، مكتبة العيكان، السعودية، 2006 .
33. ناي جوزيف ، مفارقة القوة الأمريكية. تر: محمد توفيق البحيري، مكتبة العيكان، الرياض، 2003 .
34. الويتز لاري ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية . تر: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية للنشر المعرفة الثقافية العالمية، القاهرة، 1996 .
- 2 الموسوعات و المجالات:
35. انمار محمد جميل، مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية: تحليل و تقويم مجلة دراسات الجامعية الأردنية، العدد 04، 2004.
36. ألترمان جون، إقامة توازن صيني في الخليج، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، 2013.
37. الحسيني سينة، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة. مجلة المستقبل العربي، العدد 440، 2015.
38. بريزات فارس، الرأي العام الأمريكي اهتمام خاص بالسياسة الخارجية الأمريكية و انتخابات الكونغرس لماذا مجلة العرب الدولية، 2007.
39. بشارة مروان، أهداف الولايات المتحدة الأمريكية و استراتيجياتها في العالم العربي. المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، العدد 01، 2013.
40. تركي محمود فارس، العلاقات المصرية الأمريكية 2001-2007. مركز الدراسات الإقليمية

## قائمة المراجع

41. تييري جانيس، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 261، 2000.
42. حتى ناصيف، التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاساته على النظام الإقليمي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 16، 1991.
43. حشود نور الدين، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012. مجلة دفتر السياسة و القانون، العدد 09، 2013.
44. خلف محمود، أجهزة المخابرات الأمريكية، الهياكل التنظيمية و المهام الرئيسة. مجلة السياسة الدولية، العدد، 2003.
45. رود ديفيد، ما بعد الحرب إعادة تخیل النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط الجديد. مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014.
46. شبلي أمين، السياسة الخارجية الأمريكية: أزمة أوباما أم إمبراطورية مأزومة؟. مجلة السياسة الدولية، العدد 198، 2014.
47. عمرو عبد العاطي، الأمة المستغنى عنها : أزمة القيادة و السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014.
48. فايد حمد، المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد و ثورة مصر. مركز الدراسات و الأبحاث بمؤسسة إخوان ويب، العدد 01، 2012.
49. قدري سعيد محمد، صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية. مجلة السياسة الدولية، العدد 2011.

## قائمة المراجع

50. قواسمية خيرية، السياسة الأمريكية و العرب. مجلة شؤون عربية العدد 69، 1992
51. كول جوان، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لبارك أوباما. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 167-2014.
52. مطاوع محمد، توجهات إدارة أوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، العدد 193 2013.
53. هاس ريتشارد ، مؤسسات الفكر و الرأي و سياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة. مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، 2002.
54. وهيب حسين حافظ، إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط. مجلة دراسات دولية، العدد 46.
- 3 الرسائل و المذكرات:
55. اسعد عبد الحليم عبد الله عبد الحليم، الولايات المتحدة الامريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي 2010-2011. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.
56. الغندور محمد نها، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر الديمقراطية و حقوق الإنسان نموذجا 2001-2012. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة فلسطين 2016.
57. بوزيدي عبد الرزاق، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة بسكرة 2015.

## قائمة المراجع

58. عقابي خميسة، النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015.
59. ياسين بادية فواز ، ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود و سقوط حكم الإخوان المسلمين. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، جامعة فلسطين، 2015.
60. احمد ابو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه فلسطين . مذكرة ماجستير في الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة فلسطين 2013 .
61. رضا دشوشة، السياسات الخارجية الإيرانية و التركية . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة عنابة، 2010.
- 4 المواقع الالكترونية:
62. عبد العظيم حنفي، العلاقات الأمريكية المصرية، تجاوز محطة الخلاف حول 30 يونيو، تاريخ النشر: 05 ماي 2014، تاريخ الاطلاع 17-03-2017 ، الساعة 23:20 نقلا عن: [http:// www.studies.Alarabiya.net/hot-issues](http://www.studies.Alarabiya.net/hot-issues)
63. أمريكا و الانقلاب العسكري في مصر، بين تخطب الموقف السياسي و رسوخ الموقف الأمني والاستراتيجي، تاريخ النشر: 24.04.2014. تاريخ الاطلاع 06.04.2017 ، الساعة 13:33. نقلا عن : <http://www.Sasapost.com/>
64. ياسمين عادل، اثر الدور الإقليمي لمصر على التوجه الأمريكي لمصر بين الاستمرارية و التغير خلال حكم الرئيس باراك اوباما 2009-2016. موقع شمال إفريقيا للدراسات و التحليل تاريخ الاطلاع : 28.04.2017 ، الساعة : 17:25، نقلا عن : [http:// www.ahram.org.eg/news print/ 420369.aspx](http://www.ahram.org.eg/news print/ 420369.aspx)
65. عبد الله بلال، الثورة السياسية الخارجية المصرية الواقع و المحتمل، تاريخ الاطلاع : 10-03-2017 الساعة : 23:23، نقلا عن: <http:// www.Studies.Alarabiya.net /futur-scenarios/>

## قائمة المراجع

66. مي حسين المنصف، الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير، تاريخ الاطلاع : 2017/01/28 الساعة 00:30، نقلا : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=351920>
67. بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية 2002-2015، تاريخ الاطلاع : 2017/01/30 على الساعة : 01:30 ، نقلا عن : <http://www.almoslim.net/mode/238885>
68. حسام مطر، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015: استمرار الأوبامية. تاريخ الاطلاع : 2017/01/16 ، الساعة : 22:48 ، نقلا عن: <http://www.asharqalarabi.org-uk/deFault.aspx>
69. وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط. مركز الجزيرة للدراسات تاريخ الاطلاع : 2017/02/18 ، الساعة : 18:15 ، نقلا عن: <http://www.studies.aljazeera.net/reports/2011/12/2011124845092361.html>
70. جواد الحمد، اتجاهات و محددات تطوير العلاقات الصينية العربية 2005-2010، تاريخ الاطلاع : 2017/03/25 ، الساعة : 20:15 ، نقلا عن: <http://www.mesc.com.jo/ourvision/2005/6.html>
71. صلاح سويلم، تجارة السلاح " تجارة الموت". تاريخ النشر 18 نوفمبر 2008، تاريخ الاطلاع : 2017/04/26، الساعة : 21:22، نقلا عن : <http://www.arbic-military.com>
72. سليم كاطع، الإدراك الاشتراكي الأمريكي لأمن الطاقة، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية تاريخ النشر : 2017/01/12، تاريخ الإطلاع: 2017/02/27 ، الساعة : 15:25 نقلا عن الموقع : <http://www.mcsr.net/news221>
73. فواز جرجس، أسس و مرتكزات سياسة أوباما الخارجية. مركز الجزيرة للدراسات تاريخ النشر: 05 فيفري 2013، تاريخ الاطلاع : 2017/03/18 ، الساعة : 16:25 نقلا عن: <http://www.aljazeera.net/ar/repostes/2013/011>

74. أسماء محمد يوسف، تحليل الخطاب السياسي للرئيس أوباما تجاه ثورات الربيع العربي دراسة حالة ليبيا و سوريا 2008-2016. تاريخ النشر : 08 جويلية 2016، تاريخ الاطلاع : 22.03.2017، الساعة : 19:30 ، نقلا عن :

<http://www.all4ssyria.info/archive1331139VPLoods/2016107/>

75. الحماة أيمن، هل غيرت الصين أولوياتها في الشرق الأوسط. تاريخ النشر 02 أوت 2013 تاريخ الاطلاع: 2017/03/22، على الساعة: 02:32، نقلا عن : <http://www.alriyadh.com/856569>.

### 4 الوثائق و الجرائد:

76. ورقة خطاب الرئيس اوباما في القاهرة، مجلة شؤون الاوسط العدد 133، 2009.

77. احمد سيد احمد، مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية. جريدة الأهرام اليوم.

78. الصاعدي عبد المحسن، اكذوبة الرأي العام في بلاد العم سام و ضرورة تطهير الصورة. جريدة الوطن

2004،

### ثانيا :بالغة الفرنسية:

79. Marc Aicard de Saint Paul, **Politique africaine des états unis(mécanismes et conduite)**. 2<sup>eme</sup> édition, paris, 1987.

80. Macleod Alex, Masson Isabelle et Morin David, **Identité national sécurité et la théorie-des relations internationales**, revue étude et nationales, 2004.

81. Roches Jean-Jacques, **Théories des relations internationales**. Montchrestien, Paris, 5<sup>eme</sup> édition, 2004

82. Bernard Langlois, **Barack Obama et le printemps arab le repositionnement de la politique américaine au Moyen-Orient** . bibliothèque et archives canada, canada, 2013

ثالثا باللغة الانجليزية :

1 الكتب:

83. Anthony Nceiso , **Obama and the arab spring**. Departement of security studies, Angelo University, 2012.
84. Brown chis, **the mormative famwork of post cold war international relations, form polarisation 130aldwin130130tion, in wold politics**, blak well publixer 2002.
85. Clinton hellary, **hard choices**. New York simon and 130aldwin130, 2014.
86. Dewdney Daniel and Ikenherry john, **Realism, structural lineralisme and the western order** .Colombia university, newyork,1999.
87. Joseph frankel , **the making of –foreign policy : an analysis of decision-making**. Oxford university press, London, 1963, p 01.
88. Keohane Robert, **international institutions and state power** west view press, 1989.
89. Keohane Robert, **institutional theory and the realist challenge after the cold war**.  
Indavid 130aldwin neorealism and néolibéralisme.
90. Lamy Steven ,**contemporary main stream approche. 3<sup>ed</sup> edition**, oxford university press, 2005.
91. Rosenau James, **comparing foreign policies: why, what, how**, New York , sage publication,1974.
92. Stanely A.Renshon, **National security in the Obama administration** .Routledge taylor and francis group, New Yourk, 2010.
93. Jushuo Goldstein, **International Relational** .4thedition, New York, Longman, 2001.

94. The New York times:  
[http://www.nytimes.com /2013/08/02/world/mideast/Egypt warns-morsi-supporters-to-end-protests html?-r=.](http://www.nytimes.com/2013/08/02/world/mideast/Egypt_warns-morsi-supporters-to-end-protests.html?_r=)
95. National security strategy, the national security council ( NSC), white house 2002. [https://www.whitehouse.gov/administration /eop/nsc/](https://www.whitehouse.gov/administration/eop/nsc/)

## ملخص الدراسة

### ملخص الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في الفترة ما بين 2010-2016، مع التركيز على دراسة حالة مصر، ومن خلال البحث توصلت الدراسة إلى أن توجهات السياسة الأمريكية مبنية على نهج مستمر ولم تتغير بتغير الإدارة، و ذلك راجع إلى طبيعة تركيبة النظام السياسي الأمريكي، و طبيعة صنع القرار الذي تؤثر فيه مجموعة من القوى و الفواعل، بالإضافة إلى أن السياسة الأمريكية مبنية ومدرسة بالشكل الذي يسمح لها بالاستمرار على المدى الطويل، خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القوة العسكرية و القدرة الاقتصادية، في ظل نظام عالمي أحادي القطبية.

فعلى الرغم من أن الآثار المترتبة عن الحراك الشعبي في دول المنطقة العربية، وما أفرزته من تغيير للأنظمة الحاكمة، التي لطالما كانت في خدمة الإستراتيجية الأمريكية على مدى عقود من الزمن، إلا أن التدخل الأمريكي في عملية إعادة بناء الوضع السياسي كان بارزا حيث عملت الولايات المتحدة على ضمان أن الأنظمة الجديدة لا تشكل خطرا أو تهديدا للمصالح الحيوية الأمريكية. و بالتالي نجد استمرار السياسة الأمريكية في المنطقة العربية و استمرار هيمنتها ونفوذها، رغم خطابات الإدارة الأمريكية بالتغيير الذي لم يتجسد على أرض الواقع بل جاء فقط ليلطف الأجواء لمزيد من الاحتكارات والامتيازات و النفوذ في الدول العربية .

### **Abstract :**

This study aims to examine the u s foreign policy towards the Arab region, between 2010 and 2016. focusing on the Egypt as a case of study.

Thought the result of study we found that United States foreign policy trends basically are oriented by an approach that has not changed within frequent administrations. In fact, that due to the nature of u s foreign policy, which is influenced by a group of feuds and powers, in addition, u s foreign policy is well structured in a manner that allows it to continue in a long term.

Particularly, the united states has a military and economic power whine the unipolar system. despite the effects of the popular movement in the Arab countries and the consequent change in the ruling regimes ,which has been in the service of us strategy for decades. but us administration involves in rebuilding the political circumstances was prominent .where the us states have worked to ensure that the new regimes do not face a threat to us vital interests in the Arabic region .

## فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

|                                                                                     |      |
|-------------------------------------------------------------------------------------|------|
| إهداء.....                                                                          | 13   |
| شكر وعرفان.....                                                                     | 14   |
| مقدمة.....                                                                          | 13-1 |
| الفصل الأول: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.....                    | 14   |
| المبحث الأول: الإطار المؤسساتي لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.....     | 14   |
| المبحث الثاني: القوى المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية..... | 27   |
| المبحث الثالث: تفسير المقاربات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية.....              | 37   |
| الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.....           | 48   |
| المبحث الأول: التوجهات السياسية للسياسة الخارجية الأمريكية.....                     | 48   |
| المبحث الثاني: التوجهات الاقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية.....                  | 63   |
| المبحث الثالث: التوجهات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية.....                     | 78   |
| الفصل الثالث: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر.....                       | 87   |
| المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية لمصر في السياسة الأمريكية.....                 | 87   |
| المبحث الثاني: نبذة تاريخية للعلاقات الأمريكية المصرية.....                         | 93   |
| المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية المصرية بعد الحراك الشعبي.....                    | 102  |
| الخاتمة.....                                                                        | 119  |
| قائمة المراجع.....                                                                  | 121  |
| ملخص الدراسة.....                                                                   | 132  |